"نحن نقود جهود العدالة": كيف يقوم الضحايا بالتنظيم والمناصرة والمقاومة

الدروس المستفادة حول كيفية تحسين التضامن من كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وإندونيسيا، وسوريا، وتونس

تقرير استعراضي

شباط/ فبراير 2024

UNIVERSITY OF BIRMINGHAM

Impunity Watch

صور الغلاف

مـن الزاويـة العليـا اليسـرى: تونسـيون يخرجـون إلى الشـوارع إحيـاءً للذكـرى السـنوية الخامسـة لثـورة عـام 2011، تونـس، 14 كانـون الثانـي/ ينايـر 2016 (مصـدر الصـورة: © فتحـي بليـد/ وكالـة الأنبـاء الفرنسـية عبـر صـور غيتـي)؛ مشـاركة شـركاء-ضحايا فـي إطلاق دراسـة بحثيـة فـي بوغوتـا بكولومبيـا، 2022 (مصـدر الصـورة: © منظمـة 'بي-سوشـال')؛ ممثلـون عـن جماعـات مـن ميثـاق الحقيقـة والعدالـة يقفـون أمـام مبنـى الأمـم المتحـدة فـي نيويـورك، ويعرضـون صـوراً لأشـخاص مختفيـن قسـراً فـي سـوريا، 13 حزيـران/ يونيـو 2013 (مصـدر الصـورة: © غيـدو نييـرا/ الحملـة السـورية/ منظمـة إمبيونيتـي ووتـش)؛ امـرأة ناجيـة مـن الفظائـع التـي جـرت فـي الفتـرة 1965-1966 فـي إندونيسـيا تقـف أمـام المـكان الـذي تعرضـت فيـه للتعذيـب (مصـدر الصـورة: © منظمة آسـيا للعدالـة والحقيقـة/ آن-سيسـلي إسـتيف)؛ أسـرة مهجّـرة تنظـر عبـر نافـذة فـي مينوفـا، وهـي بلـدة فـي جنـوب غـرب غومـا فـي جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، 18 كانـون الأول/ ديسـمبر 2007 (مصـدر الصـورة: © ليونيـل هيلنـغ/ وكالـة الأنبـاء الفرنسـية عبـر صـور غيتـي)؛ مسـيرة إحيـاءً لليـوم الوطنـي للضحايـا فـي مدينـة غواتيمـالا، 25 شـباط/ فبرايـر 2021 (مصـدر الصـورة: © خـوان روزاليـس/ منظمـة إمبيونتـي ووتـش).

إخلاء المسؤولية

التعليقـات الـواردة فـي هـذا الإصـدار وأيـة آراء يتـم التعبيـر عنهـا لا تعبّـر بالضـرورة عـن رأي وزارة الشـؤون الخارجيـة الهولنديـة التـي تدعـم هـذا المشـروع

التنضيد والتصميم

Wezank

المؤلفة

الدكتورة كريستالا ياكينثو

تحرير: حبيب نصار وميشال بوشبل

عن المؤلفة

الدكتـورة كريسـتالا ياكينثـو متخصصـة فـي العلـوم السياسـية تركـز على الممارسـة، وتعمـل فـي جامعـة برمينغهـام فـي المملكـة المتحـدة. وعملـت على امتـداد السـنوات الـ 16 الماضيـة على قضايـا العدالـة الانتقاليـة كممارسـة واستشـارية وباحثـة أكاديميـة فـي هـذا المجـال، وهـي ملتزمـة بسـد الفجـوة بيـن الممارسـة العمليـة والبحـث الأكاديمـي. تركّـز كريسـتالا على دعـم ملكيـة أكبـر للناجيـن والناشـطين لعمليـات العدالـة الانتقاليـة، وإقامـة مجتمعـات أكثـر تمتعـاً بالثقـة وأكثـر انهمـاكاً وشـمولاً للجميـع. وهـي توفـر دعمـاً لجمعيـات الضحايـا والناجيـن، والمنظمـات غيـر الحكوميـة، والحكومـات، والمنظمـات الحكوماتيـة.

تتمتـع كريسـتالا أيضـاً بخبـرة فـي تصميم النصـوص الدسـتورية للمجتمعـات المنقسـمة، وانخرطت فـي تدريـب لاحـق فـي مجـال العدالـة الانتقاليـة والقانـون العـام. ومـن بيـن آخـر إصدارتهـا 'التعـاون المعـزّز فـي الممارسـات والأبحـاث المعنيـة بالعدالـة الانتقاليـة: تـأملات فـي مشـروع أصـوات الذاكـرة فـي تونـس'، وذلـك بالتعـاون مـع الباحثـة فيرجينـي لاديـش، وقـد نُشـر هـذا البحـث فـي المجلـة الدوليـة للعدالـة الانتقاليـة، وكتـاب 'العدالـة الانتقاليـة، والمسـاعدات الدوليـة، والمجتمـع المدنـي: روابـط مفقـودة'، بالتعـاون مـع الباحثـة بيـج آرثـر، وقـد صـدر عـن مطبعـة جامعـة كامبريـدج.

عــن

منظمة إمبيونيتي ووتش

منظمـة إمبيونيتـي ووتـش هـي منظمـة دوليـة غيـر ربحيـة تعمـل مـع ضحايـا العنـف لاجتثـاث الهيـاكل الراسـخة للإفلات مـن العقـاب، وتوفيـر جبـر الضـرر لضحايـا الانتهـاكات الخطيـرة لحقـوق الإنسـان، وتعزيـز العدالـة والـسلام. نحـن نجتمـع ونتبـادل المعـارف حـول الموضوعـات ذات الأولويـة، ونقيـم الشـراكات والتحالفـات، ونقـوم بعمـل مناصـرة دولـي للتغلـب على الإفلات مـن العقـاب وإحـداث تحـول فـي مجـال العدالـة. تعمـل منظمـة إمبيونيتـي ووتـش حاليـاً فـي أمريـكا اللاتينيـة، وشـمال أفريقيـا، ومنطقـة البحيـرات الكبـرى فـي أفريقيـا، والشـرق الأوسـط، وغـرب البلقـان. وللمنظمـة تواجـد أيضـاً فـي غواتيمـالا وبوروندي. يقـع مقـر المنظمـة فـي لاهـاي بهولنـدا. ويجـري عملنـا على المسـتوى المحلـي والوطنـي والإقليمـي والدولـي.

www.impunitywatch.org

info@impunitywatch.org

جامعة برمينغهام

تسـتضيف دائـرة العلـوم السياسـية والدراسـات الدوليـة فـي جامعـة برمينغهـام مجموعـة البحـث المعنيـة بالنزاعـات وعمليـات الـسلام التـي تجمـع باحثيـن مـن تخصصـات مختلفـة، واتجاهـات نظريـة متعـددة، وأسـاليب منهجيـة متنوعـة ممـن يشـتركون فـي اهتمامهـم بدراسـة النزاعـات العنيفـة وعمليـات الـسلام فـي جميـع أنحـاء العالـم والمسـاهمة بفاعليـة فـي الحـوارات العامـة والقـرارات السياسـية المتعلقـة بذلـك.

www.birmingham.ac.uk/schools/government/departments/political-science-international-studies

g.fontana@bham.ac.uk

كولومبيا: منظمة 'بي-سوشال' (BSocial)

منظمة 'بي-سوشال' هي منظمة غير حكومية مكرسة لاستخدام الأبحاث واستراتيجيات الابتكار الاجتماعي للتعامل مع التحديات الإنمائية في كولومبيا من خلال الاشتراك مع المجتمعات المحلية المستضعفة في وضع الحلول. يستند عملنا المتجه من أسفل الهرم الاجتماعي نحو الأعلى على مبادئ الابتكار والإبداعية والالتزام الاجتماعي الموجه نحو تمكين المجتمعات المحلية في مناطق متنوعة في كولومبيا، باستخدام بناء المعرفة ومشاطرة الأفكار كمنصة لحل المشاكل وتطوير المشاريع بهدف إحداث تحول إيجابي للمجتمعات المحلية في مناطق مختلفة من البلد.

https://www.bsocialgroup.org/
contacto@bsocialgroup.org

جمهورية الكونغو الديمقراطية: الجامعة الحرة لدول البحيرات الكبرى (ULPGL Goma)

الجامعة الحرة لدول البحيرات الكبرى هي جامعة خاصة معتمدة من قبل حكومة الكونغو. تأسست الجامعة من قبل الكنائس البروتستانتية في عام 1985 تحت اسم 'المعهد العالي لعلم اللاهوت البروتستانتي'، ثم تحولت إلى جامعة في عام 1990. تقع الجامعة في مدينة غوما في إقليم كيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. شعار الجامعة هو: إيمان-علم-عمل. وتوفر مدارس (الحضانة، والابتدائي، والثانوي) وتعليم جامعي إضافة إلى تدريبات أكاديمية عالية الجودة للمديرين العاملين في الجامعة وذلك ضمن تعاون وثيق مع المجتمعات المحلية. تتألف الجامعة من سبع كليات: اللاهوت، والقانون، والاقتصاد والإدارة، والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والصحة وتنمية المجتمع، وعلم النفس وعلم التربية، والطب.

www.ulpgl.net
relationpublique@ulpgl.net

إندونيسيا: منظمة آسيا للعدالة والحقوق (AJAR)

منظمة آسيا للعدالة والحقيقة هي منظمة غير حكومية إقليمية تعمل على تعزيز المساءلة وحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونحن نؤمن بأنه لا يمكن استدامة السلام والديمقراطية إلا إذا تمت معالجة الإفلات من العقاب، والفساد، والحرمان من معرفة الحقيقة. ونحن نهدف إلى تجهيز الفاعلين المحليين والوطنيين بالمهارات والمعارف والموارد الضرورية لجهودهم الطويلة الأجل لتعزيز المساءلة.

https://asia-ajar.org/
contact@asia-ajar.org

سوريا: ميثاق الحقيقة والعدالة

أطلق ميثاق الحقيقة والعدالة في 10 شباط/ فبراير 2021 ، وذلك من قبل خمس جماعات تمثل الضحايا وأسرهم: رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا، ورابطة عائلات قيصر، ومنظمة مسار - تحالف أسر الأشخاص المختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومنظمة عائلات من أجل الحرية، ومبادرة تعافي. وفي نهاية عام 2022 انضمت إليها خمس منظمات أخرى: رابطة معتقلي عدرا، ومنظمة عائلات للحقيقة والعدالة، والاتحاد العام للمعتقلين والمعتقلات، ومنظمة حررني، ورابطة تآزر للضحايا. بالتالي، بات ميثاق الحقيقة والعدالة مؤلفاً حالياً من 10 منظمات.

يعكس الميثاق الرؤية المشتركة للمنظمات الأعضاء بشأن كيفية الدفع بحقوق الضحايا وقضية العدالة والحقيقة في سوريا. وقد حدد الميثاق موضوعات الكشف عن الحقيقة، وضمان تحقيق العدالة للمحتجزين والمختفين قسراً وعائلاتهم، وإخضاع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة، بوصفها لبنات بناء لإحلال سلام دائم في سوريا. وتضع هذه المنظمات أصوات الناجين والضحايا والمحتجزين والمختفين قسراً وعائلاتهم ومطالبهم في مقدمة أي حل سياسي دائم في سوريا. والغرض من الميثاق هو أن يعمل كخريطة طريق مشتركة لجماعات الضحايا وعائلاتهم. ويُقصد به أيضاً أن يكون مرجعاً ورؤية استراتيجية متوفرة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، ومنظمات حقوق الإنسان، وصانعي السياسات والقرارات المنهمكين في مثل هذه العمليات.

www.impunitywatch.org
info@impunitywatch.org

تمهيد

يجمع التقرير الاستعراضي التالي نتائج ست دراسات حالات إفرادية قطرية حول مشاركة الضحايا والناجين في عمليات غير رسمية للعدالة الانتقالية وقيادتهم لها، وذلك في بلدان تأثرت بالعنف السياسي وإساءات خطيرة لحقوق الإنسان، وهي: كولومبيا،[1] وجمهورية الكونغو الديمقراطية،[2] وغواتيمالا،[3] وإندونيسيا،[4] وسوريا،[5] وتونس.[6] وتشكل تلك الدراسات وهذا التقرير الاستعراضي مشروعاً بحثياً مقارناً أوسع ومتعدد السنوات هو مشروع "تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال مشاركة الضحايا: وضع العمليات غير الرسمية في الصدارة"، والذي تنفذه منظمة إمبيونيتي ووتش بالاشتراك مع أفرقة بحثية في البلدان الستة المستهدفة، وتموله وزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

وبالمجمل، يجمع البحث ويحلل ويفسر آراء الضحايا/الناجين-النشطاء وتوقعاتهم وخبراتهم ودوافعهم بهدف تعزيز قدرتهم على السعي لتحقيق العدالة والتحول الاجتماعي. وفي جميع الدراسات الست، تحدث الباحثون والشركاء مع النشطاء الذين شاركوا أو قادوا الجهود، أو ابتعدوا عنها، لتحقيق تغيير اجتماعي وسياسي ومؤسسي. وعلى ذلك، يأخذ التقرير الاستعراضي التالي بالاعتبار المدى الذي يمكن فيه لمشاركة الضحايا والناجين في عمليات العدالة غير الرسمية (غير المؤسسية) أن يخلقوا مكاناً (أماكن) للضحايا/ الناجين-النشطاء ليؤدوا دوراً جاداً في التغيير الاجتماعي وعمليات العدالة–والعلاقة التي تربط ذلك بالقدرة على الفعل في المجال السياسي. ومن ناحية عملية، ثمة هدفان رئيسيان لهذا التقرير: الأول، مشاطرة الخبرات والتأملات والدروس المستفادة التي تشكلت لدى الضحايا والناجين في جهودهم لتحقيق العدالة؛ والثاني، تمكين النشطاء والممارسين وصانعي السياسات من فهم المجالات التي يمكنهم أن يحسنوا دعمهم فيها لهذه الجماعات.

ستُستخدم نتائج البحث والتوصيات الرئيسية من التقارير المنفردة، إضافة إلى التوصيات والمؤشرات الواردة في نهاية هذا التقرير، لتوجيه صانعي السياسات والممارسين بشأن تقديم دعم أفضل للشمول الجاد للضحايا والناجين في عمليات العدالة الانتقالية وقيادتهم لها، والمساعدة على التفكير على نحو أوسع بمسألة منع النزاعات.

1 Louis Monroy Santander, Laura Colmenares, Laura Ximena Cortés, Viviana Espitia Perdomo, and Germán Otálora Gallego, *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice* (BSocial and Impunity Watch, 2022), https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/11/Colombia_Report-Colombian-victim-and-survivor-leadership-and-participation-in-informal-transitional-justice-Final-EN-.pdf.

2 Shirambere Philippe Tunamsifu, *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo (Université Libre des Pays Grands Lacs* [ULPGL Goma] and Impunity Watch, 2022), https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/08/Victim_participation_report_DRC_2022_-EN-1.pdf.

3 Haydee Valey, Sanne Weber, and Denis Martinez, *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala: Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes* (Impunity Watch, 2022), https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2023/07/Impunity-Watch-Guatemala-victim-participation-report-English.pdf.

4 Asia Justice and Rights (AJAR) and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia: Victims' Agency in the Face of Impunity* (2022), https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/10/Indonesia_Report_Design_20may2022.pdf-_EN-_Final.

5 باسم محمود، *"لن يتحدث أحد باسمنا بعد الآن": تجربة مجموعات الضحايا السوريين* (منظمة إمبيونيتي ووتش، 2022)، https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/10/Syria_victim_participation_AR.pdf.

6 ماهر حنين وسليمة قبايلي، *العدالة الانتقالية في تونس من منظور النساء الضحايا* (منظمة إمبيونيتي ووتش، 2022)، https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2023/06/Tunisia_victim_participation_AR.pdf.

تنويهات

يعرض هذا التقرير مجموع الدروس المستفادة فيما يتعلق بمشاركة الضحايا والناجين في العمليات غير الرسمية للعدالة الانتقالية وقيادتهم لها في ستة بلدان مختلفة. وعمل كل فريق قطري ضمن سياقات صعبة تضمنت ذروة جائحة كوفيد19-، وكذلك بيئات سياسية صعبة جداً. وكانت التقارير القطرية نتيجة جهود تعاونية بين فرق البحث المعنية، والمنظمات التي دعمت عملها في كل سياق، ومنظمة إمبيونيتي ووتش، وجامعة برمينغهام.

التقرير التالي، *"نحن نقود جهود العدالة": كيف يقوم الضحايا بالتنظيم والمناصرة والمقاومة*، هو إذاً نتاج قدر كبير من التعاون ومشاطرة الخبرات بين هذه الفرق. إن منظمة إمبيونيتي ووتش وجامعة برمينغهام مدينان بامتنان كبير إلى الأفراد والجمعيات التالية أسماؤهم على كرمهم بوقتهم وعملهم: الدكتور لويس مونروي سانتاندر، من منظمة 'بي-سوشال'، ولورا جوليانا كولميناريس، ولورا زيمينا كورتيز، وفيفيانا إسبيتيا بيردومو، وجيرمان أوالورا غاليغو، وهوانيتا مارولاندا شيريفي، وماريا فيرناندا دياز أرديلا، وماريا أليهاندرا غونزاليز بريتو، وماريا كاميلا ليل بالاسيوس، جمعية (ACTE)/ 'احتضني بالأمل'، وجمعية (ASODEMUN)/ تنمية النساء السوداوات البشرة، وجمعية (ASMURVIV)/ النساء ضحايا فيشادا، وجمعية (ASOPROSAM)، وجمعية المنتجين الزراعيين وقادة بلدية سان ميغيل في بلانداس بمنطقة توليما، وحركة ضحايا الدولة/ (MOVICE)، وشبكة النساء الضحايا والمهنيات/ (RMVP)؛ والدكتور شيرمابير فيليب تونامسيفو، وديفيد أكسانتي مامونينغا، وبيرناردين أوليموينغو بيريغيا، وأليس نامونينغا بارامي، وكريسبن تشيجيا موكينغيشاي، والجامعة الحرة لدول البحيرات الكبرى؛ وهايدي فالي، والدكتورة ساني وايبر، والدكتور دينس مارتينز؛ ومولكي ماكمون، وأنيندیا أماندا، ودودي يونيار، ورايسا ويدياستاري، وغالو واديتا، ونك دوبريجفيتش من منظمة آسيا للعدالة والحقيقة؛ وبياتريس غيبز من منظمة El-AdPPer؛ ومحمد نور رومادلون، وأستري وولانداري، ومونتيبانتي من منظمة (Fopperham)؛ وهندرا سابوترا، وأزهر حسنى من منظمة (KontraS Aceh)؛ وأسياري كوميم، وآغونغ سيلدي أريمسياه من منظمة (KontraS Sulawesi)؛ ونور الإله لاماسيتودجو، وتومزيل برافدال لغولي، وفينو بوترا من منظمة (SKP-HAM)؛ ودانييل راندونغكير؛ والدكتور باسم محمود من ميثاق الحقيقة والعدالة سوريا، ورابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا، ورابطة عائلات قيصر، ومنظمة مسار - تحالف أسر الأشخاص المختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والاتحاد العام للمعتقلين والمعتقلات، ومنظمة عائلات للحرية، واتحاد النساء الناجيات، ومنظمة حررني، ومبادرة تعافي، ومنظمة دولتي، والمركز السوري للعدالة والمساءلة، والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ومنظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، ومنظمة النساء الآن للتنمية؛ وماهر حنين، والدكتورة سليمة قبايلي، وليلى بيجاوي، والسيدة خيرا ميديب، وجمعية الكرامة: أصوات الضحايا، وجمعية إنصاف، وجمعية تونسيات.

نتوجه بشكر خاص لجميع من شاركوا في المقابلات وشاطروا خبراتهم وأفكارهم مع فرقنا.

تـود المؤلفـة أيضـاً أن تشـكر مديـر قسـم السياسـات والأبحـاث فـي منظمـة إمبيونيتـي ووتـش، حبيـب نصـار، على ثقتـه وتأملاتـه ومناقشـته وعملـه فـي التحريـر، وإلى ميشـال بوشـبل للمشـاركة فـي إدارة العمـل معـي وعلى إشـرافها اللوجسـتي والتنظيمـي والتحريـري. وسـاهم كل مـن مهـى غريـر، وجينتيـل كاسـونغو، وسـافي فانـت لانـد، ودارين ماتماتـي، ومنـال صـروف مـن منظمـة إمبيونيتـي ووتـش بتأملاتهـم وعملهـم فـي التحريـر وأفكارهـم بخصـوص التقاريـر القطريـة، وأشـكر توماس رولنغ على عمله في تنضيد التقرير.

المحتويات

الملخص التنفيذي **12**

1. المنهجية **16**

اختيار البلدان **16**

أسئلة البحث **17**

بحث قائم على المشاركة يقوده الضحايا **19**

إجراء الأبحاث أثناء جائحة عالمية **19**

2. السياق **22**

السياقات القطرية **22**

كولومبيا 22

جمهورية الكونغو الديمقراطية 23

إندونيسيا 23

غواتيمالا 23

سوريا 24

تونس 24

التمييز بين المبادرات الرسمية والمبادرات غير الرسمية للعدالة الانتقالية **24**

ما هي "مشاركة الضحايا"؟ **25**

القدرة على الفعل في المجال السياسي **26**

3. نتائج البحث **29**

نضالات حركات الضحايا والناجين وانتصاراتها **29**

التنظيم والمشاركة في الفضاءات غير الرسمية **31**

لماذا التنظيم؟ فهم أهداف الناجين 31

ما هي العدالة بالنسبة لكم؟ 33

ما هي الدوافع المحركة للتنظيم؟ 37

ما هو نوع التنظيم الذي يخلق التغيير؟ 40

التنظيم كشكل من أشكال الانتصاف أو إصلاح الضرر 46

التوثيق والانتصاف 48

التحديات والعقبات التي تقف في طريق التنظيم والمشاركة 50

المشاركة مع مرور الوقت والمخاطر السياسية 55
هل هناك أنواع مختلفة من التنظيم في المراحل النضالية المختلفة؟ 55
ما الذي يحدث للمشاركة عندما يكون هناك خطر أكبر؟ 56
العمليات والعلاقات الفوقية مع المجتمع المدني ومهنيي العدالة الانتقالية 57
ما هي أنواع الشراكات التي كانت بناءة وإيجابية؟ 60
هل كانت العمليات غير الرسمية قادرة على التأثير على العمليات المؤسسية والرسمية؟ 62
القدرة على الفعل في المجال السياسي 63
كيف يفهم الضحايا والناجون القدرة على الفعل؟ 63
هل يقود التنظيم إلى استعادة القدرة على الفعل؟ 65
ما هي العلاقة بين القدرة على الفعل والعدالة الانتقالية الرسمية؟ 66
هل عمل النشاط على زيادة قدرة المرأة على الفعل؟ 67

4. الخلاصة 71

5. توصيات 74

6. ملحق: المؤشرات المحتملة 87

7. قائمة المراجع 101

الملخص التنفيذي

تعمل جماعات الضحايا والناجين حالياً ضمن سياق عالمي يتضاءل فيه المجال السياسي وتتزايد فيه مستويات الخطر. وتلجأ الحكومات، والجماعات المسلحة، والشركات الخاصة، وهيئات أخرى تتمتع بالنفوذ إلى استخدام التهديدات والعنف والتشريعات والمراقبة وحملات التشهير لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وإعاقة عملهم الأساسي ونزع الشرعية عنهم. وتواجه النساء أشكالاً إضافية من العنف من قبيل العنف الجنسي، وحملات التشهير المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والمضايقات.[7] وعلى سبيل المثال، قُتلت الناشطة مارسيل تنغينيزا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالرصاص على يد رجال مجهولين يرتدون زياً عسكرياً في كانون الأول/ ديسمبر 2016، وكانت الناشطة تعمل في المجلس الإقليمي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية. والوضع في كولومبيا مثير للانشغال أيضاً، فخلال الفترة ما بين عامي 2016 و 2020، أفادت التقارير أن حوالي 415 فرداً من قادة المجتمع المدني قتلوا،[8] وقد لقي 10 مدافعين عن حقوق الإنسان حتفهم في شهر كانون الثاني/ يناير 2017 لوحده، أي ضعف المعدل الشهري لعام 2016.[9]

وفي مواجهة هذه التهديدات المتزايدة، والطبيعة المتشابكة للتهديدات الماثلة في جميع أنحاء العالم، يسعى المدافعون عن حقوق الإنسان، كما يسعى الضحايا والناجون إلى الارتباط مع القضايا الأوسع للعدالة الاجتماعية–خصوصاً في السياقات التي تكون عمليات العدالة الانتقالية فيها فاسدة، أو غير قائمة أو لا ينظر لها بأهمية من قبل المجتمعات المحلية للضحايا والمجتمع الأوسع غير المتأثر.

إن العمليات غير الرسمية لتحقيق العدالة–والتي تُعرف ببساطة بأنها استخدام النشاط والفضاء المدني للتنظيم والتظاهر (عبر أنشطة المناصرة، والسعي للكشف عن الحقيقة، وإحياء الذكرى، والعمل الثقافي ووسائل أخرى) تمثل وسيلة حاسمة الأهمية للضحايا والناجين لتحديد أطر كفاحاتهم واستعادة قدرتهم على الفعل في العملية. وفي الوقت نفسه، لا تعمل جهود العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية بصفة منفصلة ودون اتصال بالعالم: فعندما يكون الضحايا/الناجون-النشطاء منظمين، غالباً قبل فترة طويلة من العمليات الرسمية، يتمكنون من الدفع نحو تحقيق تحسينات في العمليات الرسمية وغالباً ما يحققون تلك التحسينات بأنفسهم. وغالباً يضيع تنوع نُهج العدالة الانتقالية غير الرسمية عند ترجمتها إلى عملية رسمية للعدالة الانتقالية، مما يعني أنه من المهم المحافظة على فضاء التنظيم غير الرسمي ودعمه إلى جانب العمليات الرسمية. ومن السهل التعبير عن ذلك من حيث المبدأ، وقد رأينا مرة بعد مرة كيف عملت العمليات الرسمية الكبيرة على استهلاك الانتباه الهيكلي والاقتصادي الدولي. مع ذلك، كشفت التقارير القطرية الستة التي أجريت في إطار هذا المشروع البحثي عن دروس متنوعة وواسعة النطاق من جهود الضحايا/ الناجين-النشطاء.

7 *منظمة العفو الدولية*، "المدافعون عن حقوق الإنسان تحت وطأة التهديد: انكماش الساحة أمام المجتمع المدني"، (16 أيار/ مايو 2017)، https://www.amnesty.org/en/documents/act30/6011/2017/en/.

8 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 21.

9 كان من بين الضحايا المدافعة عن حقوق الإنسان إميلسين مانيوما وشريكها جوي خافيير روالينا، وقد اكتشفت جثتيهما في بوينافيتورا بمنطقة فالي ديل كاوكا. وكانت مانيوما قائدة شبكة 'مجتمعات محلية تبني السلام في المناطق' (CONPAZ)، وقد كافحت من أجل حقوق الشعوب الأصلية وجماعات المزارعين وناصرت القضايا الاجتماعية والعدالة البيئية. انظر: *منظمة العفو الدولية، المدافعون عن حقوق الإنسان تحت وطأة التهديد*، 10.

وفي غالب الحالات، كانت الجماعات التي حققت نجاحات قد وصلت إلى أهداف لم تعتمد على الإرادة السياسية للدولة. وفي بعض الحالات، بما في ذلك في إندونيسيا، حقق الناشطون نجاحاً أكبراً في الدعوة إلى التغيير على مستوى الحكومة المحلية حيث تمكنوا من خلق فضاءات أكثر للمشاركة. وعلى سبيل المثال، نجحت جماعة 'التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان' (SKP-HAM) بتوثيق سرديات أكثر من 1,300 ضحية من ضحايا الفظائع التي جرت في البلد في الفترة ما بين عامي 1965-1966؛ واستجابة للنتائج التي توصلت إليها هذه المنظمة، أصدر رئيس بلدية بالو، وهي بلدة في تقع على الشمال الغربي من جزيرة سوالويسي، اعتذاراً رسمياً في عام 2012.[10]

وفي السياقات التي يوجد فيها تصورات بشأن وجود مطالب متعارضة–كما هو الحال في سوريا، حيث يقال للناشطين غالباً إنهم إذا ضغطوا من أجل الكشف عن الحقيقة فسيتخلون عن المساءلة–ثمة دروس أخرى يمكن تعلمها. وقد أظهر ميثاق الحقيقة والعدالة الطبيعة المتشابكة للعدالة وكيف يمكن تحديد أولويات الأهداف وتحقيقها، حتى في مواجهة نزاع مستمر.

تُظهر لنا التجارب في كولومبيا وغواتيمالا كيف تمكن الناشطون من إعادة تفسير الأهداف مع مرور الوقت بطرق يمكنها تشجيع حركتهم، والمحافظة على انهماك المجتمع المحلي، واجتذاب دعم أوسع. ويوفر النشاط القائم على النوع الاجتماعي في كولومبيا مثالاً ممتازاً لهذه الاستراتيجية المتكيفة. نشأ النشاط القائم على النوع الاجتماعي في كولومبيا من الجمعيات النسائية خلال الفترة بين عامي 1988 و 1996، وقد قاوم العنف المسلح وسلط الضوء على التأثيرات الفريدة التي تتركها الحرب على النساء، بينما عزز التضامن بين النساء وحوّل مشاعر العزلة واليأس إلى كفاح مشترك من أجل الأمل.[11] وفي غواتيمالا، سعى الضحايا والناجون إلى تحقيق أهدافهم من خلال الاحتجاجات والتعبئة الاجتماعية، خصوصاً سعياً للكشف عن الحقيقة بشأن حوالي 45,000 شخص من المختفين قسراً. وكانت القوة الدافعة لمنظمات العائلات وللتعبئة هي الرغبة في إنهاء حالة الانتظار والكشف عن الحقيقة وتوفير مراسم دفن ملائمة وإقامة أماكن لإحياء الذكرى. ونظراً لنقص آليات البحث الرسمية عن المختفين في غواتيمالا ونقص مؤسسات الدولة المكرسة لإخراج رفات الموتى من القبور السرية، ظل أفراد عائلات الضحايا يبذلون جهوداً لا تلين مما دفع المجتمع المدني إلى المشاركة في أعمال البحث.[12]

وعندما كان يتم تمكين الناشطين الذين تناولتهم دراساتنا ويتصرفون بحزم سياسي، تمكنوا من تجاوز الأهداف الأصلية وتصدوا للأشكال الأخرى المترابطة من التمييز والتهميش المؤسسي الذي واجهوه. ونظراً للتاريخ الطويل من انهماك الضحايا والناجين في وضع الاستراتيجيات لمكافحة الإفلات من العقاب، والتقاعس عن العمل، والفساد، فإنهم يتمتعون بثروة هائلة من الخبرات التي يمكنهم مشاطرتها مع الأوساط الأوسع المعنية بالتغيير الاجتماعي.

10 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*.

11 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*.

12 Haydee Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*.

وهـذا يؤكـد على النقطـة الأوسـع بشـأن أهميـة فهـم علاقـات القـوة ضمـن عمليـات العدالـة الانتقاليـة. فكـي تسـاهم العدالـة الانتقاليـة فـي إحـداث التحـول، وفـي منـع النزعـات أو الإسـاءات لحقـوق الإنسـان فـي نهايـة المطـاف، يحتـاج النشـطاء والممارسـون وصانعـو السياسـات إلى فهـم قائـم على الأدلـة لتأثيـر (تأثيـرات) التحول–ليـس فقـط بشـأن آليـات معينـة وإنمـاء النظـام الإيكولوجـي للتغييـر. ومـن الناحيـة العمليـة، هـذا يعنـي دراسـة الشـبكة المترابطـة بأكملهـا للجهـود والسياسـات والمبـادرات والأنشـطة وردود الفعـل التـي جـرت ضمـن مجتمـع مـا حالمـا أصبحـت العدالـة الانتقاليـة هـي المسـار المحـدد لتشـكيل الجهـود للتعامـل مـع الإسـاءات لحقـوق الإنسـان وتحقيـق التغييـر. ومـن الأهميـة الحاسـمة إعـادة ابتـكار أشـكال للتعـاون والتضامـن بيـن الفاعليـن المتنوعيـن المنهمكيـن فـي العدالـة الانتقاليـة، وفـي الوقـت نفسـه التعامـل مـع "فجـوة الثقـة" التـي قـد تكـون موجـودة بينهـم. ويُعتبـر ضمـان توفيـر إمكانيـة الوصـول وأماكـن ملائمـة ومـوارد للضحايـا للتعبيـر عـن احتياجاتهـم والدفـع برؤتهـم حـول الطريـق إلى الأمـام خطـوة أولى أساسـية نحـو تحقيـق العدالـة. ومـن الأهميـة بمـكان أيضـاً لتحقيـق النجـاح فـي أي عمليـة تحويليـة لتحقيـق العدالـة فهـم العلاقـات وديناميـات القـوة ضمـن الفاعليـن المعنييـن بالعدالـة الانتقاليـة وتحديـد طرق تسمح للفاعلين المحرومين من المشاركة أن يصلوا إلى أماكن التأثير والموارد.

ينطلـق هـذا التقريـر مـن هـذا المعتقـد الأساسـي، وهـو يجمـع نتائـج سـتة تقاريـر قطريـة جديـدة، كل منهـا يركـز على جانـب مـن جوانـب التنظيـم والمشـاركة للضحايـا/ الناجيـن فـي العمليـات غيـر الرسـمية للعدالـة الانتقاليـة. وقـد سـعت مجموعـة التقاريـر إلى إبـراز منظـورات وتوقعـات وخبـرات ودوافـع الضحايا/الناجين-الناشـطين والبنـاء عليهـا، ممـن سـاهموا فـي هـذه الدراسـات، وذلـك لتعزيـز قدرتهـم على السـعي لتحقيـق العدالـة وتشـجيع التحـول الاجتماعـي. وسيسـتخدم التقريـر هـذه الـدروس المسـتفادة لتوجيـه صانعـي السياسـات والممارسـين لتقديـم دعـم أفضـل للإدماج الجـدي للضحايـا والناجين ومشـاركتهم فـي عمليـات العدالـة الانتقاليـة، وللمسـاعدة فـي التفكيـر على نحـو أوسـع بشأن منع العنف والنزاعات.

ومـن غيـر المفاجـئ أن هـذا العمـل يسـتغرق وقتـاً طـويلاً وجهـوداً هائلـة، وغالبـاً مـا يكـون هـؤلاء النشـطاء الذيـن يمتلكـون أكبـر قـدرة على خلـق التغييـر الجـدي هـم الجهـة التـي تثيـر أقـل قـدر مـن انتبـاه المانحيـن وهيـاكل الدعـم الدوليـة. **لـذا يشـكل قسـما التوصيـات والمؤشـرات مـن هـذا التقريـر أدوات مقترحـة يمكنهـا مسـاعدة الفاعليـن الخارجييـن فـي جهودهـم للمحافظـة على دعمهم للضحايا/الناجين-الناشطين أو تحسين هذا الدعم.**

1

المنهجية

1. المنهجية

يهدف هذا التقرير إلى التأمل في الإجابات التي وردت في ستة تقارير قطرية تقيّم مشاركة الضحايا والناجين في العمليات غير الرسمية للعدالة الانتقالية،[13] والخروج ببعض التأملات والتعلم والتوصيات بناء على النتائج المتنوعة التي توصلت إليها فرق الأبحاث.

لا يهدف هذا التقرير الاستعراضي إلى جمع كل جانب تأملت فيه التقارير الستة التي أسهمت في هذا التقرير؛ بل عرض كتلة حرجة من التفكير الذي برز في حالات الدراسات الإفرادية المختلفة. وعلى ذلك، ينوي التقرير أن يركز على أسئلة تتمحور حول أهداف الناجين ودوافعهم للتنظيم، أي نوع التنظيم الذي يخلق التغيير، والكيفية التي تغيرت بها المشاركة مع مرور الوقت، والمستويات المختلفة من الخطر السياسي، وكيف تمكن الناجون من التأثير على العمليات القائمة من الأعلى إلى الأسفل، وأنوع العلاقات التي كانت منتجة، والعلاقات بين القدرة على الفعل، والتنظيم، والعدالة الانتقالية.

اختيار البلدان

يوفر هذا التقرير استعراضاً لدروس مشتركة ومتشعبة مستقاة من ستة بلدان: إندونيسيا، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوريا، وغواتيمالا، وكولومبيا. وقد تم اختيار كل بلد لعرض توازن بين خمسة شواغل رئيسية:

1. وجود أو غياب عمليات رسمية (واحدة أو أكثر) للعدالة الانتقالية؛
2. الوجود التاريخي لجهود رسمية أو غير رسمية معنية بالعدالة الانتقالية؛
3. تمثيل للتغطية الجغرافية للعالم؛
4. الوجود الحالي لعمليات رسمية أو غير رسمية للعدالة الانتقالية؛
5. سياقات لم تحظَ بتغطية مكثفة في الأبحاث المتوفرة.

أما الشواغل الثانوية فتتضمن: مؤشر البيئة التمكينية للمجتمع المدني؛ ومستويات الثقة الاجتماعية؛ ومستويات الدخل الوطني؛ ونوع التحوّل؛ والسنة التي انتهى فيها النزاع/ النظام الحاكم؛ وتاريخ الاستعمار للبلد؛ وإشراك الضحايا في عمليات السلام؛ وسلامة الباحثين؛ وإمكانية إجراء بحث مستمر.

إضافة إلى ذلك، أولت فرق البحث الأولوية للحالات التي كانت سمات الناشطين فيها متنوعة من حيث العمر والنوع الاجتماعي (بين الحالات وضمنها). وقد تم تجنب السياقات التي تمت تغطيتها سابقاً بأبحاث كثيرة.[14]

13 مونروي سانتاندر وآخرون، *قيادة الضحايا والناجين الكولومبيين ومشاركتهم في العمليات غير الرسمية للعدالة الانتقالية*؛ تونامسفو، مشاركة الضحايا والناجين في العمليات غير الرسمية للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فالي وآخرون، *الكفاح من أجل الحقيقة والعدالة في غواتيمالا؛ منظمة آسيا للعدالة والحقيقة ومنظمة إمبيونيتي* ووتش، *مسارات نحو العدالة الانتقالية في إندونيسيا*؛ محمود، *"لن يتحدث أحد باسمنا بعد الآن"*؛ حنين وقبايلي، *العدالة الانتقالية في تونس من منظور النساء الضحايا*.

14 يمكن الاطلاع على بيانات اتخاذ القرار في حال طلبها.

أسئلة البحث

بحثت جميع الدراسات في مشاركة الضحايا/ الناجين وقيادتهم للعمليات غير الرسمية للعدالة الانتقالية، إلا أنها جميعاً تعاملت مع الأسئلة المشتركة التالية بطرق تتصل تحديداً بالسياقات المحددة. وكانت الأهداف العامة التي تم تحريها:

- ما إذا كان بوسع مشاركة الضحايا/ الناجين (وإلى أي مدى) في المبادرات غير الرسمية للعدالة الانتقالية (أي ليست ضمن مؤسسة رسمية للعدالة الانتقالية) خلق فضاء (فضاءات) للضحايا/ الناجين-النشطاء للقيام بدور جدي في التغيير الاجتماعي وعمليات العدالة.
- ما إذا كانت توجد علاقة بين تلك العمليات وبين زيادة القدرة على الفعل في المجال السياسي.

سعى البحث لفهم المدى الذي يمكن فيه للمشاركة غير الرسمية في النظام الإيكولوجي للتغيير أن يساهم في أهداف العدالة التي تنسجم (أو تنسجم أكثر) مع احتياجات الضحايا والناجين ومجتمعاتهم المحلية. وضمن هذا الإطار، وُجهت بعض الأسئلة الفرعية الأساسية تتعلق بما يلي:

- **الأهداف والدوافع:** ما هي أهداف الضحايا-النشطاء في مجال العدالة؟ لماذا ينظمون أنفسهم؟ ما هي الظروف التي تتيح المشاركة والقيادة؟ وما هي التحديات والعقبات القائمة؟
- **طبيعة عملية التنظيم:** ما هو نوع التنظيم الذي يخلق التغيير؟ كيف يعمل النوع الاجتماعي وغيره من العوامل على تشكيل نُهج التنظيم؟ ماذا يحدث في حالة وجود توترات طبقية أو حضرية-ريفية وتهميش للأقليات أو الشعوب الأصلية ضمن عملية التنظيم؟ ماذا يمكننا أن نتعلم مما يفعله النشطاء؟
- **سياقات التنظيم:** ما الذي حدث لعملية التنظيم والمشاركة مع مرور الوقت وفي حالة زيادة الخطر السياسي؟ هل هناك أنواع مختلفة من التنظيم أثبتت فاعليتها في مراحل مختلفة من النضال؟ وهل تؤثر الاختلافات الداخلية عبر المجموعات على ما يمكن تحقيقه؟ وما الذي جرى للتغلب على هذه الاختلافات؟
- **العدالة الانتقالية المتجهة من الأعلى نحو الأسفل:** ما الذي حدث في حالة وجود عمليات متجهة من الأعلى إلى الأسفل وفي مواجهة "المهنيين المختصين بالعدالة الانتقالية"؟ كيف ينظر الضحايا/ الناجون-النشطاء إلى علاقاتهم مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية التي لا يقودها الضحايا والناجون؟ وكيف يرون علاقتهم مع المهنيين المختصين بالعدالة الانتقالية؟ وما نوع الشركات التي كانت بناءة وإيجابية، ولماذا؟ وهل تمكنت من التأثير على العمليات المتجهة من الأعلى إلى الأسفل من خلال نُهج متجهة من الأسفل إلى الأعلى؟
- **القدرة على الفعل السياسي:** ما نوع التنظيم الذي أدى إلى استعادة القدرة على الفعل سياسياً؟ هل تعتمد التغييرات على القدرة على الفعل على ما إذا كان النشطاء ينظمون أم يشاركون؟ وهل يستفيد النشطاء من المشاركة ليصبحوا صانعي قرارات في

العدالة الانتقالية أو العمليات الأوسع المعنية بالعدالة؟ وهل أدى النشاط إلى زيادة قدرة النساء على الفعل؟ هل ساهم التنظيم في التغلب على أشكال التمييز الأخرى؟ أي توجد الفرص لاستعادة القدرة على الفعل؟

- **التنظيم بوصفه شكلاً من أشكال العدالة/ الانتصاف:** هل أصبح التنظيم غير الرسمي أو المشاركة، في أي سياق، آلية للعدالة أو الانتصاف بحد ذاته؟ هل هناك أي جوانب لجبر الضرر أو التعافي تمت ملاحظتها ضمن فعل التنظيم؟ هل يمكن لعملية التنظيم أن تحول احتياجات الناس إلى أولوية وطنية أو دولية في مجال العدالة؟ وهل هناك فرص لتصبح عملية التنظيم جزءاً من عملية جبر الضرر؟

حسبما يتوضح من الدراسات القطرية المنفردة، لم يركز جميع المؤلفين على جميع الأسئلة الفرعية أعلاه، وقد تم تكييف بعض الأسئلة قليلاً وفقاً لكل سياق. إن كل من هذه التقارير متنوع وثري ويستحق قراءة متأنية بصفة مستقلة عن التقرير الاستعراضي.

ركز الفريق الكولومبي، بقيادة الدكتور لويس مونروي سانتاندر والمنظمة غير الحكومية 'بي-سوشال'، على تأثير النشاط في مجال النوع الاجتماعي على الشروط التي تؤثر على التغيير، والتعافي من الصدمة، وتأسيس استقلالية تنظيمية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، درس مؤلف التقرير، البروفيسور فيليب تونامسيفو من الجامعة الحرة لدول البحيرات الكبرى مسألة الانهماك المتعلقة بتكييف عمليات العدالة التقليدية المحلية، والمعروفة باسم 'بارزا إنتركوميونوتير' (Barza Intercommunautaire).

وعالج الفريق الغواتيمالي الكيفية التي بدأت من خلالها أسر ضحايا النزاع في غواتيمالا بتنظيم أنفسها للمطالبة بحقوقها، والكيفية التي حاولت عبرها التأثير على العدالة الانتقالية والعمليات السياسية الأوسع من خلال قنوات غير رسمية (والتي تطورت لاحقاً إلى مبادرات رسمية معنية بالعدالة).

وفي إندونيسيا، اعتمدت المنظمة غير الحكومية الإقليمية منظمة آسيا للعدالة والحقيقة نظرة أوسع، والتقطت الكيفية التي أنشأ من خلالها ضحايا المظالم الخطيرة في جميع أنحاء البلد عمليات غير رسمية للعدالة الانتقالية من أجل إخضاع مرتكبيها للمساءلة، وكذلك ممارسة الضغوط من أجل الإقرار بتلك المظالم وجبر الضرر الناجم عنها في مواجهة عدم الاكتراث من الدولة.

وفي مقابل ذلك، ركز مؤلف التقرير المعني بسوريا، الدكتور باسم محمود، على بروز جماعات سورية من الضحايا/ الناجين وعلى التحديات الكبيرة التي واجهها الضحايا في التنظيم، واستشهد المؤلف بميثاق الحقيقة والعدالة بوصفه المثال الأهم للعمل المشترك بين خمس مجموعات للضحايا/ الناجين.

ودرس المتخصصان التونسيان في علم الاجتماع، ماهر حنين والدكتورة سليمة قبايلي، الكيفية التي أدمجت فيها برامج العدالة الانتقالية الرسمية ومبادرات المجتمع المدني في تونس نُهج مراعاة النوع الاجتماعي منذ البداية، وكيف تمت ترجمة هذا الاهتمام المبكر إلى الدور الذي أدته، والسلطة التي تمتعت بها المجموعة الفرعية المعنية بالنساء ضمن لجنة الحقيقة والعدالة، وهي الهيئة الرسمية الرئيسية للعدالة الانتقالية التي تأسست بعد الثورة التونسية في عامي 2010 و2011.

وبينما تبدو مجالات تركيز هذه الأبحاث متنوعة، إلا أنها مرتبطة معاً باهتمام مشترك بالنشاط والقيادة من قبل الضحايا والناجين في المجال غير الرسمي.

استخدم فريق البحث الذي أعد هذا التقرير الاستعراضي أثناء جمع هذه الخبرات والآراء المتنوعة البرنامج الحاسوبي (NVivo) لتحليل البيانات النوعية، وذلك للمساعدة في تنظيم وتحليل النتائج المتعددة من التقارير القطرية الستة. وقد أعد فريق البحث شجرة رموز باستخدام عبارات رئيسية مشتقة من الأسئلة الرئيسية والأسئلة الفرعية التي استخدمتها فرق البحث على المستوى القطري، وقد ساعدتنا هذه الوسيلة في نهاية المطاف على إيجاد تأملات متقاربة ومتباعدة والمقارنة بينها على امتداد الدراسات الست.

بحث قائم على المشاركة يقوده الضحايا

أجرت فرق البحث بحثاً نوعياً حول ديناميات مشاركة الضحايا والناجين في المجالات غير الرسمية من قبل، وذلك أثناء عمليات العدالة الانتقالية وفي غيابها. وبينما ركز البحث على مشاركة الضحايا/ الناجين بعد فترات عنف سياسي مستمر، فقد بدأ من منطلق أن النشاط في مواجهة الظلم يحدث على امتداد طيف واسع – يبدأ غالباً بعد عدة سنوات من انتهاء العنف – مع الأخذ بالاعتبار دائماً حقيقة أنه يمكن لمجال تحقيق العدالة أن يتعلم الكثير من مشاركة الضحايا/ الناجين ونشاطهم. وبالتالي، يجب أن يُستخدم هذا التعلّم في توجيه مبادرات العدالة الأكثر ارتباطاً بالتغيير الجدي حسبما يتصوره الناجون والمجتمعات المحلية المتأثرة.

وعلى امتداد هذا المشروع، استرشد البحث بنموذج قائم على المشاركة وعلى قيادة من الضحايا. وبالمجمل، كانت غاية البحث إيلاء الأولوية لمبادئ المشاركة والعمل المشترك إلى أقصى حد ممكن، وهو أمر حدده كل فريق قطري على حدة، ووفقاً للأطر الزمنية والسياقات التي عمل ضمنها كل فريق. وقد طور الشركاء وفرق البحث في كل بلد أيضاً مواد مناصرة متنوعة ومكيفة حسب كل سياق، وتم إعدادها للإبلاغ عن نتائج البحث وإعلاء أصوات الضحايا. كما ساعد الشركاء على تسليط الضوء على نتائج البحث وتوصياته بينما وفروا للأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات منابر للتعبير عن منظوراتهم وتجاربهم.[15]

إجراء الأبحاث أثناء جائحة عالمية

بدأت هذه الدراسة أثناء الموجة الأولى لجائحة كوفيد19- واستمرت في الوقت الذي واجه فيه كل سياق موجات لاحقة وحالات طارئة واستجابات أمنية معينة – بما في ذلك لحظات استُهدفت فيها أوساط الناشطين. ونتيجة لذلك، كانت هناك نقاشات داخلية عديدة – وذلك في داخل منظمة إمبيونيتي ووتش وبين المنظمة وكل فريق قطري – حول قيمة مواصلة العمل في مواجهة الأخطار المتنوعة ونقاط الضعف التي أبرزتها الجائحة.

15 في كولومبيا، تضمّنت المواد عروضاً أتاحت لمنظمات تقودها نساء مشاطرة مطالبها واحتياجاتها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم إعداد فيديو يلخص نتائج البحث لتسليط الضوء على أصوات الضحايا. وفي إندونيسيا، نظمت منظمة آسيا للعدالة والحقوق بثاً صوتياً (بودكاست) تضمّن مقابلة مع أحد الضحايا من آتشه ممن شاركوا في البحث، وقد وفر هذا البث منبراً للضحايا لمشاطرة قصصهم وتجاربهم في عملية البحث. وفي تونس، أقامت منظمة إمبيونيتي ووتش شراكة مع منظمة فازا، وهي قناة تواصل اجتماعي محلية، لإنتاج فيديو قصير يركز على النساء اللاتي شاركن في البحث لتسليط الضوء على تجاربهن ومساهمتهن وتضحياتهن على امتداد عملية العدالة الانتقالية.

وركـزت النقاشـات بصفـة خاصـة على الخطـر بوقـوع ضـرر على الباحثيـن وعلى المشـاركين ومجتمعاتهـم المحليـة، وعلى القيمـة الأوسـع لإجـراء بحـث بشـأن موضـوع مـن قبيـل العدالـة الانتقاليـة وسـط أزمـة أبـرزت قضايـا مهمـة تتعلـق بالأمـن الاقتصـادي والبدنـي، وانعدام المسـاواة، والعافية العقلية والبدنية عالمياً، وبصفة خاصة في عدد من السياقات المستهدفة.

[مـن اليسـار إلى اليميـن] ناجيـة تعاونـت مـع منظمـة (Fopperham) التـي تتخـذ مـن مدينـة يوغياكارتـا بإندونيسـيا مقـراً لهـا، إلى جانـب السـيدة سـاندرا مونياغـا، نائـب مفـوض المفوضيـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان فـي إندونيسـيا، وكانتـا تعرضـان عملهمـا فـي معـرض "تعلّـم النزعـة الإنسـانية، والتخلـص مـن الإفلات مـن العقـاب" الـذي جـرى فـي جاكارتـا بإندونيسـيا فـي كانـون الأول/ ديسـمبر 2022. مصـدر الصـورة: © منظمـة آسـيا للعدالـة والحقـوق.

وخلال تلـك المرحلـة كان ثمـة عـدم يقيـن بخصـوص موعـد انتهـاء جائحـة كوفيـد19-، ومـا إذا كانـت الجائحـة سـتتصاعد فـي أي مـن السـياقات. ودرس الفريـق اسـتراتيجية منظمـة إمبيونيتـي ووتـش للحـد مـن الخطـر[16] التـي صدرت عـام 2020 لتقليـص البرمجة في البلدان واسـتخدام مسـاحة ملائمة للتركيـز على إجـراء البحـث بأسـلوب آمـن. وأوضحـت كل من التقاريـر القطرية في القسـم المخصص للمنهجيـة فـي كل منهـا الكيفيـة التـي أثـرت فيهـا الجائحـة على عمـل الفريـق المعنـي. وبمـا أن اسـتجابات الفـرق تنوعـت، فإننـا لـم نلخـص ذلـك الجانـب هنـا؛ مـع ذلـك، مـن المهـم أن نقـول إن جميع فرق البحث بذلت جهوداً كبيرة لإنتاج هذه الدراسات ضمن سياقات صعبة جداً.

وفـي كثيـر مـن الحـالات، أثـرت الاضطرابـات الاجتماعيـة خلال تلـك الفتـرة أيضـاً على اسـتعداد بعـض المشـاركين وقدراتهـم للإجابـة بحريـة، أو حتـى على مشـاركتهم فـي المقـام الأول. وفـي العديـد مـن الحـالات، تـم تعديـل الأهـداف وأسـاليب العمـل عـدة مـرات بنـاء على تغييـر ظـروف الصحة العامة والأوضاع السياسية.

16 يمكن الاطلاع على وثيقة استراتيجية الحد من الخطر عند طلبها.

2

السياق

2. السياق

ركز بحث سابق لمنظمة إمبيونيتي ووتش في عام 2017 على توفير أدلة من أجل ممارسات أفضل فيما يتعلق بمشاركة الضحايا/ الناجين في الآليات والمؤسسات الرسمية للعدالة الانتقالية. وقد تحرّى البحث مشاركة الضحايا وانهماكهم في لجان العدالة، وبرامج جبر الضرر، وجهود ملاحقة الجناة في كل من بوروندي وكمبوديا وغواتيمالا وهندوراس وكينيا وتونس – وقد اختيرت البلدان، جزئياً، لأنها كانت تمر في عمليات للعدالة الانتقالية.[17] مع ذلك، لم يكن يوجد سوى أبحاث تطبيقية قليلة جداً تدرس فوائد ومضامين مشاركة الضحايا/ الناجين في الجهود غير الرسمية للعدالة الانتقالية أوعملياتها أو فضاءاتها، ناهيك عن العلاقة بين المشاركة في الفضاءات غير الرسمية وتلك الرسمية.

السياقات القطرية

كما أوضحنا في قسم المنهجية، اختيرت سياقات ستة بلدان لتقييم هذه الأسئلة ومن ثم مقارنة الدروس المستفادة من هذه السياقات المختلفة. وقد شهد كل من البلدان المختارة أو ما زال يشهد نزاعاً عنيفاً، مما قاد إلى العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

كولومبيا

إن التاريخ السياسي لكولومبيا ملطخ بفترات ممتدة من العنف، بدأ بالنزاعات الحزبية في عام 1948، والتي تطورت عبر مراحل إلى حرب عصابات، وإرهاب في إطار عمليات تهريب المخدرات. نشأت هذه النزاعات عن صراع على القوة وعنف للسيطرة على مناطق من جانب الدولة والقوى شبه العسكرية وجماعات حرب العصابات – وهي بصفة أساسية المنظمة اليسارية شبه العسكرية 'القوى الشعبية الثورية البديلة' (FARC) وجيش التحرير الوطني (ELN) – وقد اشتد النزاع من جراء عمليات تهريب المخدرات، وكان له تأثير هائل على سكان الأرياف في البلد.[18] ويمكن ملاحظة تأثيرات النزاع المسلح في كولومبيا في الديناميات المختلفة للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان: تشريد قسري، واختفاءات قسرية، وعمليات خطف، واستخدام الألغام ضد السكان المدنيين، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاغتيالات السياسية، وممارسات أخرى. وأفادت 'لجنة إيضاح الحقيقة' الكولومبية حول حجم وتأثيرات العنف المعاصر للنزاع (بين عامي 1985 و 2016) وأعلنت عن أرقام هائلة: 450,664 جريمة قتل (80 بالمئة منها ضد مدنيين عزل)؛ و 121,768 حالة اختفاء قسري؛ و 7,752,964 ضحايا للتهجير القسري؛ و 50,000 حالة لعمليات اختطاف بدوافع اقتصادية أو

17 For more information, see: Ralph Sprenkels, *Restricted Access: Promises and Pitfalls of Victim Participation in Transitional Justice Mechanisms* (Impunity Watch, 2017), https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/docs/ResearchReport_Restricted_Access_Promises_Pitfalls_Victim_Participation_2017_ eng.pdf.

18 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 25.

سياسية.[19] وتظهر معلومات أحدث مستويات عنف تثير الانشغال رغم التوقيع على اتفاقية هافانا للسلام في عام 2016.[20]

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عانت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد استقلالها عن الحكم البلجيكي الاستعماري في عام 1960 من حكم قمعي لحزب واحد مارس انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، خصوصاً أثناء فترة حكم الجنرال جوزيف موبوتو الدكتاتوري الذي امتد 32 سنة ابتداء من عام 1965. وكان نظام موبوتو سيء السمعة بسبب ممارسته أيضاً لنظام رعاية للمحاسيب ونزعة أبوية، وقد استنفد موارد البلد بشدة وترك ضعفاً مؤسسياً مستمراً. وأثار سقوط نظام موبوتو نزاعاً مدمراً، الذي يُعرف بـ 'الحرب الأفريقية العالمية' ما بين عامي 1996 و 2003، وتورطت في النزاع تسعة بلدان ومجموعة متنوعة من الجماعات المتمردة. وقد تخلل النزاع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وأضرار في الهياكل الأساسية، وانتهى في عام 2003، ولكنه تسبب بمقتل ما يُقدر بـ 5.4 ملايين فرد وبكبح تنمية البلد.[21] وما زال شرق البلد يواجه عمليات عنف تندلع بانتظام وتتضمن جماعات مسلحة تدعمها قوى إقليمية.

إندونيسيا

شهدت إندونيسيا بعد استقلالها انقلاباً عسكرياً عنيفاً في عام 1965 بقيادة الجنرال سوهارتو، وعانت من اضطرابات سياسية شديدة. تُعرف هذه الفترة باسم بعهد "النظام الجديد"، واتسمت بعمليات قتل جماعية ضد القوى اليسارية، واعتقالات تعسفية واسعة النطاق، وقمع المعارضة السياسية. وقد انتشرت انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واسعاً، خصوصاً في تيمور الشرقية، وآتشه وبابوا. ويُقدّر أن ما بين 500,000 إلى مليون شخص قد لقوا حتفهم، كما اعتقل أكثر من مليون شخص تعسفياً ودون محاكمة بين عامي 1965 و 1966. وكانت هذه الفترة القاتمة، والتي يشار إليها عادة بعبارة "عنف عام 1965" هي الفترة الأكثر عنفاً منذ حرب التحرير الوطني بيني عامي 1945 و 1949. وانتهت حقبة النظام الجديد باستقالة سوهارتو في عام 1998 في أعقاب احتجاجات جماهرية وأزمة مالية.[22]

غواتيمالا

شهدت غواتيمالا نزاعاً داخلياً مسلحاً وحشياً من عام 1960 حتى عام 1996، وقد شمل القوات الحكومية وجماعات المتمردين. واتسم النزاع الذي استمر عقوداً بارتكاب إبادة جماعية ضد الشعوب الأصلية وممارسات قمع ضد مناصري العدالة الاجتماعية، مما أدى إلى مقتل واختفاء مئات الآلاف من الأفراد. وانتهى النزاع بإبرام اتفاقيات سلام تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان حقوق الضحايا.[23] وما تزال غواتيمالا تكابد إرث هذا النزاع بينما شهد البلد في السنوات الأخيرة تراجعاً في الديمقراطية تجلى على شكل ازدياد الإفلات من العقاب، والقمع، والفساد.

19 Comisón para el Esclarecimiento de la Verdad (CEV), Informe Final de la Comisión (2022), https://www.comisiondelaverdad.co/etiquetas/informe-final-de-la-comision.

20 سلط 'معهد كولومبيا للأبحاث السلام والتنمية' (Indepaz) في تقريره لعام 2023 نطاقاً من النزعات العنيفة بين عامي 2016 و 2023: اغتيال 1,450 من قادة المجتمع المحلي، اغتيال 353 من الموقعين على اتفاقية هافانا، وقوع 1,393 ضحية ضمن 375 مذبحة، و 464 حالة للتهجير القسري (خصوصاً تستهدف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المنحدرة من أصول أفريقية)، و 689 ضحية لانفجار ألغام (108 منهم دون سن 18). للحصول على مزيد من المعلومات، انظر: *Instituto de Estudios para el Desarrollo y la Paz (Indepaz), Cifras de la violencia en Colombia, Observatorio de derechos humanos, conflictividades y paz (Indepaz, 2023),* https://indepaz.org.co/cifras-de-la-violencia-en-colombia/.

21 Tunamsifu, *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo*, 14; Gerard Prunier, *Africa's World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

22 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 18.

23 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 17.

سوريا

يسيطر حزب البعث على السلطة منذ بدايات عقد السبعينات من القرن العشرين–بقيادة حافظ الأسد آنذاك، ثم ابنه بشار منذ عام 2000–وقد حول النظام سوريا إلى دكتاتورية وحشية قائمة على انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان وسط قمع النشاط المدني وإسكات المعارضة السياسية. وفي مواجهة الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، ضاعف النظام ممارساته القمعية المستمرة منذ عقود وقمع الاحتجاجات السلمية قمعاً عنيفاً، مما أدى إلى نزاع متكامل الأركان يشمل العديد من الأطراف المحلية والدولية. وقد أدى النزاع إلى آلاف الضحايا للهجمات الفظيعة وعمليات القتل خارج إطار القضاء والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنسي.[24] وقد هُجّر ملايين السوريين أو سعوا للجوء في البلدان المجاورة وفي أوروبا حيث عملت الفاعلون في المجتمع المدني، بمن فيهم الضحايا، إلى التنظيم والمطالبة بالعدالة والمساءلة.

تونس

شهدت تونس منذ استقلالها في عام 1956 عدة موجات من القمع التي تستهدف جماعات المعارضة والحركات الاجتماعية. وقد أطيح بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي تسلم السلطة بعد الاستقلال، وذلك في انقلاب عسكري سلمي في عام 1987 بقيادة رئيس الوزراء آنذاك، زين العابدين بن علي. وحالما تسلم بن علي زمام السلطة، أشرف على انتهاكات متزايدة لحقوق الإنسان بما في ذلك اعتقالات تعسفية واسعة النطاق، ومحاكمات غير عادية، وقيود مشددة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات للتونسيين. كما اتسمت سنوات بن علي بفساد واسع النطاق يتضمن الحلقة الضيقة للرئيس وكبار المسؤولين. وقد أطيح ببن علي في ثورة 2010-2011.[25] وبعد الثورة، شهد البلد إصلاحات مؤسسية كبرى وبدأ في عملية للعدالة الانتقالية للتعامل مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان في حقبتي بورقيبة وبن علي. وفي تموز/ يوليو 2021، أجرى الرئيس قيس سعيد انقلاباً مؤسسياً أدى إلى تعليق دستور عام 2014 وحل المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً.

التمييز بين المبادرات الرسمية والمبادرات غير الرسمية للعدالة الانتقالية

بينما من المهم أن ندرك أن التمييز بين العدالة الانتقالية أو المشاركة "الرسمية" و "غير الرسمية" قد يكون مشوشاً بحيث تبرز جوانب غامضة، إلا أن التمييز العام مهم لتكوين فهم أفضل للكيفية التي يخلق فيها الانهماك في هذه العمليات تغييراً على امتداد المجتمع ومؤسساته.

وكقاعدة عامة، تتضمن المشاركة الرسمية تمثيل الضحايا/ الناجين في الآليات أو المؤسسات الرسمية من قبيل جهود الملاحقة القانونية؛ أو لجان الكشف عن الحقيقة أو لجان التحقيق؛ أو الأدوار الاستشارية في العمليات السلمية؛ أو تطوير الولايات القضائية والقانونية المعنية بالعدالة الانتقالية، أو في تشكيل عمليات جبر الضرر.

24 محمود، *"لن يتحدث أحد باسمنا بعد الآن"*، 21.
25 حنين وقبايلي، *العدالة الانتقالية في تونس من منظور النساء الضحايا*، 13.

ومن الناحية الأخرى، تتضمن المشاركة غير الرسمية، ولا تقتصر على، استخدام النشاط في الفضاء المدني للتنظيم والتظاهر؛ وجهود المناصرة التي يقودها الضحايا/ الناجون، والسعي للكشف عن الحقيقة، والعمل المعني بإحياء الذاكرة والتوثيق؛ والجهود ذات الطبيعة التقليدية أو الثقافية؛ واستخدام الفنون أو الإعلام لتسليط الضوء على الفظائع التي جرت.

ما هي "مشاركة الضحايا"؟

حدد المقرر الخاص المعني بمسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، لويس جواني، في تقريره الصادر عام 1997 أربعة حقوق تنتج عن الحق في سبل الانتصاف الفعالة لضحايا الإساءات لحقوق الإنسان:

1. الحق بمعرفة الحقيقة؛
2. الحق في تحقيق العدالة؛
3. الحق في جبر الضرر؛
4. الحق في الحصول على ضمانات بعدم تكرار الإساءات.[26]

وتُظهر الممارسة أنه من أجل إعمال هذه الحقوق الأربعة بطريقة جدية، يجب أن يشارك الضحايا والناجون مشاركة كاملة في تشكيل السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوقهم وتلبية احتياجاتهم ومعالجة مظالمهم.[27] وتسعى هذه المشاركة إلى ضمان انتقال الضحايا من كونهم محرومين من الحقوق أو مستبعدين إلى كونهم يمارسون قدرتهم على الفعل السياسي، حيث يتاح لخبراتهم ومطالبهم مجال في عمليات صنع القرارات.

وعلى ذلك، يمكن فهم المشاركة بأنها "الدور الذي يمارسه الضحايا في جميع العناصر المكونة عملية للعدالة الانتقالية، والتي يمكن أن تتضمن مبادرات وآليات رسمية وغير رسمية".[28] وفي أحسن الظروف، تكون "عملية سياسية أساساً، وليست ممارسة فنية، ويعتمد نجاحها على قدرة العملية على خلق ديناميات تمكين للضحايا، ودون إلغاء الفروق أو السمات الثقافية".[29]

ووصفت الباحثتان دي واردت وويبر مشاركة الضحايا، والأساس المنطقي الذي تستند إليه في عمليات العدالة الانتقالية، بأنها جزء من الحق السياسي في المشاركة، والذي يتيح قدرة المرء على مناصرة حقوقه بينما يناصر تشكيل/ إعادة تشكيل الأعراف الاجتماعية والسياسية، أو يساهم في ذلك. ويرتبط ذلك بمفاهيم المواطنة، والعلاقة بين المشاركة

26 لويس جواني (مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب)، *إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين: مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب*، Rev.1/20/1997/E/CN.4/Sub.2، (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تشرين الأول/ أكتوبر 1997)، https://digitallibrary.un.org/record/٢٤٥٥٠٢?ln=en.

27 Sprenkels, *Restricted Access*, 24.

28 Sprenkels, *Restricted Access*, 8.

29 Ibid., 5.

كواجب مدني وكوسيلة لتغيير الحوكمة.[30] وثمة اعتقاد سائد في الأوساط المعنية بالعدالة الانتقالية بأن المشاركة تخلق فاعلين اجتماعيين نشطين، ويستند هذا الاعتقاد إلى هذه الجذور المفاهيمية.

مع ذلك، من المهم الإشارة هنا أن العديد من الناجين/ الضحايا أصبحوا ضحايا أصلاً بسبب نشاطهم المدني، والذي واصله العديد منهم بينما كانوا يتعرضون للقمع. ونتيجة لذلك، يحاجج العديد من الناجين ممن هم أصلاً نشطاء بأن المشاركة في العدالة الانتقالية ليست هي ما يخلق مواطنتهم الفاعلة؛ بل أن العديد منهم ربما استُهدفوا لكونهم ناشطين ومواطنين يتمتعون بالتمكين. وبدلاً من ذلك، فإن إدماج منظوراتهم وقبول جدارتهم وخبراتهم من قبل أصحاب السلطات هو الأمر المهم. **وبعبارة أخرى، يجب على الجهات الفاعلة التي تتمتع بسلطات سياسية واقتصادية ومؤسسية أن تقر بالضحايا والناجين وتحترمهم وتتيح مجالاً لهم بوصفهم شركاء شرعيين في الجهود الساعية لتحقيق التغيير.**

لذا ترتبط فكرة مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية ارتباطاً فضفاضاً بالمشاركة السياسية (وإمكانية الوصول إليها)، مما يربطها أيضاً بأحد الأهداف المركزية لمجال العدالة الانتقالية: إصلاح الضرر إلى أقصى حد ممكن الذي عانى منه الضحايا والناجون، والذين عادة ما يكونون عرضة للتجاهل من الدولة والمرتبطين بها، وبالتالي إرساء السلام لهم بوصفهم مواطنين فاعلين. وخلال هذه العملية، يرتبط ذلك أيضاً بهدف ثانٍ أكبر ويشار إليه أكثر: إخضاع الهياكل التي خلقت الضرر وأتاحت حدوثه للمساءلة وإصلاحها، وذلك كجزء من الإصلاح الديمقراطي.

القدرة على الفعل في المجال السياسي

ترتبط مشاركة الضحايا بفكرة القدرة على الفعل، وهي أمر عرّفته الباحثة ويبر بأنه:

> القدرة على التصرف والتأثير على العالم من خلال المعارضة أو التفاوض من أجل تحقيق فرق في الحالة القائمة للأوضاع. وهذه القدرة مقيدة بهياكل أوسع لعلاقات السلطة (المتأثرة بالنوع الاجتماعي)، والتي يمكن أن تتفاوت مع مرور الوقت وبحسب المكان وعلى امتداد السياقات الاجتماعية والسياسية. ويمكن أن تتنوع القدرة على الفعل من ردود الأفعال إلى التصرفات الاستباقية، ويمكن ممارستها في الفضاءات الرسمية (السياسية) وغير الرسمية، بما في ذلك [...] من خلال أفعال صغيرة من المقاومة أو تقرير المصير.[31]

30 Mijke de Waardt and Sanne Weber, "Beyond Victims' Mere Presence: An Empirical Analysis of Victim Participation in Transitional Justice in Colombia," *Journal of Human Rights Practice* 11 (2019): 213, https://doi.org/10.1093/jhuman/huz002.

31 Sanne Weber, "From Victims and Mothers to Citizens: Gender-Just Transformative Reparations and the Need for Public and Private Transitions", *International Journal of Transitional Justice* 12, no. 1 (2018): 97, https://doi.org/10.1093/ijtj/ijx030.

جماعات من الضحايا والناجين من كولومبيا يشاركون في إطلاق فعالية لإجراء دراسة بحثية من قبل منظمة 'بي-سوشال' ومنظمة إمبيونيتي ووتش، وذلك في بوغوتا بكولومبيا، 2022. مصدر الصورة: © منظمة 'بي-سوشال'.

ترتبط مشاركة الضحايا بفكرة زيادة القدرة على الفعل أو إعادة التأكيد عليها، وتعتبر المشاركة أداة مؤثرة بسبب العملية التي تجري ضمنها. وإذا راعينا أن العنف السياسي يهدف إلى إقصاء ومحو الشرعية والأصوات والهويات التي تعود لأولئك المستهدفين، فسيكون شمولهم حينها، الذي يتجلى على شكل مشاركة جدية، هو الخطوة الأولى نحو إزالة تلك الأضرار.

ويرتبط بذلك فكرة إمكانية الوصول: فقد أشارت الباحثة رودلنغ وآخرون إلى أن زيادة إمكانية الوصول أو خلق إمكانية الوصول إلى المشاركة السياسية أمام الضحايا والناجين "يؤكد على حقوق الضحايا ويحميهم من الإساءات المستقبلية".[32] مع ذلك، لا ينعكس ذلك بالضرورة في المؤلفات النقدية والتي تحذر من أن قدرة الضحايا والناجين على الفعل ترتبط بإمكانية الوصول إلى هياكل السلطة، وغالباً ما تنطوي على توترات مع هياكل السلطة.[33] وثمة سؤال مرتبط، بيد أن هذا التقرير لن يجب عنه إجابة كاملة، **وهو ما إذا كان الانهماك في المجالات غير الرسمية للعدالة الانتقالية يتيح للضحايا والناجين استقلالاً أكبر لتحديد علاقتهم بهياكل السلطة تلك. ويرتبط بذلك أسئلة أخرى حول ما إذا كان بوسع الضحايا استغلال تلك الهياكل، وكيفية استغلالها، لتعزيز قضاياهم وفي الوقت نفسه المحافظة على المسافة الضرورية عن العدالة الانتقالية القائمة على المؤسسات.**

32 Adriana Rudling, "What's Inside the Box? Mapping Agency and Conflict within Victims' Organizations", *International Journal of Transitional Justice* 13 (2019): 463, https://doi.org/doi: 10.1093/ijtj/ijz025.

33 See for example: Teresa Godwin Phelps, Shattered Voices: Language, Violence, and the Work of Truth Commissions, (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004); Simon Robins, "Challenging the Therapeutic Ethic: A Victim-Centred Evaluation of Transitional Justice Processes in Timor-Leste", *International Journal of Transitional Justice* 6, no. 1 (2012): 83–105, https://doi.org/10.1093/ijtj/ijr034; De Waardt and Weber, "Beyond Victims' Mere Presence".

3

نتائج البحث

3. نتائج البحث

نضالات حركات الضحايا والناجين وانتصاراتها

انكمشت، بوجه عام، مساحة الفضاءات المتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم خلال العقد الأخير.[34] وفي عالم 'ما بعد كوفيد' الذي يُفترض أننا نعيشه اليوم، باتت أشكال انعدام المساواة والتهميش الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية الموجودة مسبقاً تُمارَس على نحو صارخ بقدر ما هو أليم.[35] وفوق هذا وذاك، عملت وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة حدة الانقسامات بين الجماعات من مختلف أطياف المجتمع فيما عمد كثير من البلدان إلى تحويل تقنيات شبكة الإنترنت إلى سلاح تستخدمه كأداة لمعاقبة كل من ينتقد أنظمتها المستبدة.[36] وينعكس الكثير من هذا في ردود الشركاء في البحث والأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات في التقارير القطرية الستة.

ففي كولومبيا، تأثرت الأنشطة المنادية بالسلام خلال العقد الأخير بانعدام الأمن وغياب الدعم أو الحماية الحكومية، مما أدى إلى نشوء بيئة متساهلة مع العنف الذي يستهدف قيادات المجتمع المدني. ففي الفترة الواقعة ما بين عامي 1998 و2018، "قُتل نحو 3,500 ناشط بسبب إدانتهم لانعدام المساواة"، في جرائم قتل "تتغذى على مناخ يسوده الإفلات من العقاب وتقاعس الدولة".[37] وفي عام 2022 لوحده، قُتل 215 مدافعاً عن حقوق الإنسان.[38]

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالإضافة إلى النزاع العنيف الدائر في الولايات الشرقية، تجتاح البلد بأكمله توترات ذات صلة بالانتخابات الرئاسية المقبلة، الأمر الذي يعني أن الحيِّز المتاح للمشاركة المدنية سيكون ضيقاً وأن مستوى المخاطر المحدقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان سيتجه نحو مزيد من الارتفاع.

وفي غواتيمالا، يخشى قادة حركات الضحايا والمدافعون عن حقوق الإنسان على سلامتهم من جراء التزايد الهائل في أعداد الهجمات التي تستهدفهم. ففي عام 2022 وحده، "سجلت وحدة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا وقوع 2265 اعتداءً: 2143 منها استهدف مدافعين عن حقوق الإنسان [...] فيما كان 122 منها موجهاً نحو جماعات". وبات كثير من المدافعين عن حقوق الإنسان يُحجم، والحالة هذه، عن الإبلاغ عن مثل هذه الاعتداءات خشية

34 Nils Muižnieks, "The Shrinking Space for Human Rights Organisations," Council of Europe, 4 April 2017, https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/the-shrinking-space-for-human-rights-organisations?desktop=true.

35 Sara Stevano et al., "COVID-19 and Crises of Capitalism: Intensifying Inequalities and Global Responses," *Canadian Journal of Development Studies / Revue Canadienne d'études Du Développement* 42, no. 1–2 (3 April 2021): 1–17, https://doi.org/10.1080/02255189.2021.1892606./02255189.2021.189260.

36 J. Haidt and C. Bail, Social Media and Political Dysfunction: A Collaborative Review (New York: New York University, Unpublished manuscript), https://docs.google.com/document/d/1vVAtMCQnz8WVxtSNQev_e1cGmY9rnY96ecYuAj6C548/edit.

37 José Fajardo, "Colombia Is the Deadliest Country for Human Rights Defenders, with One Activist Killed Every Three Days since the 2016 Peace Agreement," Equal Times, 16 October 2018, https://www.equaltimes.org/colombia-is-the-deadliest-country?lang=en.

38 *Al Jazeera English*, "Colombian Activist Killings Hit Record High in 2022: Ombudsman," 23 January 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/1/23/colombian-activist-killings-hit-record-high-in-2022-ombudsman..

من الانتقام.[39] وأعرب الكثير ممن أُجريت معهم المقابلات في تقاريرنا عن قلقهم من كون نشاط حقوق الإنسان –بما يكتسيه من أهمية حاسمة جداً في هذا الوقت بالذات- منفصلاً إلى حد بعيد عن أصوات الضحايا والناجين من الانتهاكات التاريخية لحقوق الإنسان وأنشطتهم.

وفي إندونيسيا، تتعاظم المخاوف حيال القيود المفروضة على حرية التعبير والتزايد في تجريم المعارضة. وفي الأثناء، تتولى الحكومة تطوير آليات العدالة الانتقالية وهي ذات الحكومة التي تتجاهل رغبات الضحايا والناجين وتهمشها وتقوضها.[40]

وأما في سوريا، فيعمل النظام جاهداً -ومدعوماً من حلفائه- على تلميع صورته بينما يُمعن في الوقت ذاته في الاعتقال التعسفي لمعارضيه المُتصوَرين وإخفائهم قسرياً.

[من اليمين إلى اليسار] السيدة فدوى محمود من منظمة عائلات من أجل الحرية، والسيدة مريم الحلاق، والسيدة ياسمين مسحان من رابطة عائلات قيصر، يشاركن في احتجاج أثناء محاكمات كوبلينتس بمدينة كوبلينتس بألمانيا عام 2022. مصدر الصورة: © بول فاغنر للحملة من أجل سوريا.

وفي هذه الأثناء، وفي الوقت الذي تُكتب فيه سطور هذا التقرير، يستمر الرئيس التونسي قيس سعيِّد في تحجيم المؤسسات الديمقراطية وإلغاء المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على يد النشطاء الديمقراطيين منذ الثورة التونسية عام 2010-2011.

ولكن وفي الوقت ذاته، ظلت الجوانب المتعلقة بالإبداع والتواصل والتضامن حاضرة؛ إذ يذهب النشطاء من شتى أنحاء العالم في تحركاتهم إلى ما هو أبعد من الحدود التقليدية لنماذج العدالة الانتقالية؛ فتراهم يسلكون طرقاً مبتكرة لإيجاد الأواصر التي تربط المجتمعات المحلية

39 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، *حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*، A/HRC/52/23، (26 كانون الثاني/ يناير 2023)، https://reliefweb.int/report/guatemala/situation-human-rights-guatemala-report-united-nations-high-commissioner-human-rights-ahrc٥٢٢٣.

40 See for example: AJAR, "Indonesia: Demolition of Former Torture Site, Rumoh Geudong, is an Attempt to Erase History and the Collective Memory of the Acehnese People," (21 June 2023), https://asia-ajar.org/press-release/indonesia-demolition-of-rumoh-geudong-remains/.

ببعضها ويعبرون عن مطالبها في الوقت الذي ينبرون فيه لقيادة جهود تعافيها من الصدمات على نحو عابر للاختلافات السياسية والفواصل الجغرافية. لقد مكّن ذلك الضحايا والناجين من التعلم من جهود بعضهم البعض واستغلال كل الموارد المتاحة لصياغة العدالة وفق تصورهم الخاص. ويضم هذا التقرير بين دفتيه ما تمت مشاركته من نضالات وتوترات وتأملات.

تعتبر الحالة الكولومبية مثالاً حياً على هذا النوع من الجهود الهادفة إلى إحداث التغيير، وخصوصاً من ناحية توفير الفضاءات الآمنة للضحايا والناجين ليتبادلوا فيها قصصهم. ومن أبرز ما أفرزته الحالة الكولومبية مبادرة مبتكرة نُفذت في بوغوتا بالتعاون مع قناة إعلامية سمعية-بصرية بهدف إتاحة الفرصة للنساء للحديث عن تجربتهن وتعزيز عملية التنفيس في أوساط الضحايا الإناث والناجيات والإقرار بمعاناتهن. وروت إحدى المشاركات، واسمها بورفيريا تشافيرا، تجربتها بعبارات واضحة قائلة: "لقد سمح لي ذلك بعمل تقرير شرحت فيه أشياء كثيرة. [إذا] سمحتُ للناس بمعرفة ما أخاف منه [...] فسيتمكنون من رؤيتي ومعرفة من أكون".[41]

ومن خلال أشكال للتعاون أخرى مماثلة لهذا الشكل، أصبح حضور الضحايا في المشهد أكثر قوة ووضوحاً، مما سلَّط الضوء على الفظائع التي ارتُكبت أثناء النزاع المسلح وعزز الاعتراف المجتمعي بجماعات الضحايا في كولومبيا. وفي إحدى المقابلات، أكد الشخص الذي أُجريت معه المقابلة من دون الكشف عن اسمه على الأثر الذي تصنعه مثل هذه المبادرات مشيراً إلى أنها "ساعدت في جعل حضور الضحايا أكثر وضوحاً وفي إنجاز مشاريع مثمرة والتعريف بالاحتياجات وكذلك في إحداث ذلك التأثير في المجتمع، سواء بين الجناة أو الضحايا".[42]

التنظيم والمشاركة في الفضاءات غير الرسمية

لماذا التنظيم؟ فهم أهداف الناجين

لقد سأل معدو التقارير القطرية المشاركين عن نوع شركاء العدالة والمشاركين والأشخاص المراد مقابلتهم الذي ينبغي إيلاؤه الأولوية، وعن أهدافهم من التنظيم. وقد برزت أشياء عدة في الإجابات المأخوذة عن هذه الأسئلة، كما يمكن ملاحظة هذه الأشياء نفسها تتدفق مع سيل الإجابات عن جميع الأسئلة التي طرحها البحث.

تتسم أهداف العدالة - كما بيَّن كثير من النشطاء والمختصين لممارسي العدالة الانتقالية ومؤسساتها- بالتنوع، والدقة المرهفة وتعدد الطبقات، وبأنها أهداف تختلف باختلاف المكان والزمان. وقد ظهر في بعض التقارير القطرية أن ثمة اختلافاً واضحاً بين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بين الجنسين، حول معنى العدالة. ففي المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية وكذلك عند فئة النساء في الغالب بغض النظر عن الموقع الجغرافي، يرى الناس أن توفير الدولة للاحتياجات الأساسية يمثل بحد ذاته شكلاً من أشكال العدالة وأنه يحتل موقعاً معادلاً لعمليات المساءلة الجنائية الملحة على سلم الأهمية (بل وسابقاً لهما في بعض الأحيان). وينطوي هذا الشكل على توفير احتياجات من قبيل الحصول على عمل دائم، والرعاية الصحية الكافية والمناسبة أو السكن اللائق، وتعليم الأطفال، وقدرة أفراد العائلة

41 Interview with Porfira Chavera in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 59.

42 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 59.

الإناث على الحصول على حصتهن من الميراث والوصاية على الأطفال (خصوصاً إذا كن من قريبات المفقودين أو المتوفين من ضحايا النزاع). وفي مواجهة الفقر المدقع والتهميش، ينظر الضحايا والناجون إلى هذه العناصر على أنها أشكال أخرى مختلفة للعدالة؛ وأنها تطرح أفكاراً جديدة حول العدالة الاجتماعية-الاقتصادية وجبر ضرر للأجداد/ السكان الأصليين وذلك كوسيلة لمناقشة تفاهمات جبر الضرر المغرقة في التبسيط وأحادية البعد بتمحورها عادة حول التعويض المالي أو المادي، وتوسيع نطاقها.

وإذا تأملنا في السياقات التي حُرمت فيها جماعات محلية –غالباً بشكل متعمد ومحدد- من حقوقها الأساسية هذه وحتى من إمكانية التمتع بهويتها الثقافية، سيتضح لنا جيداً لماذا يُعتبر إنجاز عملية جبر الضرر *المتكامل* (الذي يتضمن الترابط بين مختلف الحقوق وطرق دعم الضحايا) مكافئاً للعدالة في قيمته. وقد لخصت القيادية الكولومبية ذات الأصول الأفريقية، ماريتزا مينا، هذا الشعور حيث أكدت خلال الدراسة القطرية لكولومبيا على هذه الناحية قائلة: "نحن ننادي بتطبيق عملية شمولية فيما يتعلق بجبر ضرر النساء السوداوات البشرة بحيث يشتمل [جبر الضرر] على التعليم والمسكن والصحة نظراً لظروفهن الحرجة". وتنطوي الطبيعة الشمولية للعدالة الانتقالية غير الرسمية على قدر استثنائي من الأهمية "فقد أدركنا، من خلال نشاطنا، أن جبر الضرر أمرٌ يتعلق أيضاً بصحتنا الجسدية والعاطفية وتعليمنا وفرصنا الاقتصادية".[43] وفي بعض الأحيان يتساوى هذا الجانب في أهميته مع معرفة الحقيقة بخصوص ما حدث لأحبتنا المفقودين أو المختفين قسرياً، أو مع المطلب المتعلق بوجوب أن يعرف المجتمع الحقيقة بشأن ما تم صُنعه بأبنائه أو مع محاكمة مرتكبي الانتهاكات.

[من اليسار إلى اليمين] السيد ماريو سينغوما كعضو ممثل عن البرلمان المنتخب في غوما (شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وممثلة مجلس وزراء رئيس الدولة، وممثل منظمة محامون بلا حدود، والسيدة هونورين، مستشارة مكتب وزير الخارجية ووزير العدل وحافظ الأختام، لدى مشاركتهم في تدشين الدراسة البحثية الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا، يونيو/ حزيران 2022. مصدر الصورة: © منظمة إمبيونيتي ووتش.

43 Interview with Maritza Mena in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 36.

ثمة رابط بين أسباب التنظيم وأهداف العدالة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التضامن –بين الضحايا والناجين وكذلك بينهم وبين جهات فاعلة من غير الناجين- يمثل النقطة المركزية التي ينبثق عنها التنظيم، والنشاط، وإحداث التغيير. وقد عرّجت جميع التقارير القطرية وأسئلة المقابلات مع المشاركين مراراً وتكراراً على قضية التضامن كقضية مركزية، حيث يمكن أن نرى وبوضوح كيف عمل التضامن على خلق فضاء للاجتماع، وللتعافي من الصدمات، وللتحدث عن الحقوق في فضاءات هادئة وآمنة في البداية ومن ثم بصوت عالٍ في مواجهة الإفلات من العقاب، والمطالبة بتمكين الضحايا من الوصول إلى الخدمات، والمطالبة بالمعاقبة على الجرائم المقترفة. ينظِّم الناس أنفسهم ضمن إطار معين كي يقدموا الدعم وكي يتلقوه أيضاً، وكي يتحدثوا وكي يتم الاستماع إليهم وفق شروطهم هم، وكي تتم التوعية بفظاعة ما تم ارتكابه وضرورة مجابهته. وهم يلجؤون إلى التنظيم لحمل المؤسسات –سواء أكانت مؤسسات العدالة الانتقالية أم تلك التي تؤلف الجهاز العضلي للمجتمع- على القيام بعملها على النحو السليم.

وتبرز جهود المناصرة التي بذلتها العائلات السورية في سعيها من أجل العدالة والبحث عن أحبتها المفقودين و/أو المختفين قسرياً، بما في ذلك الجهود المبذولة من خلال حركة عائلات من أجل الحرية، كمثال بليغ على التنظيم الجمعي للضحايا والتضامن معهم. وقد خطت تلك الجهود خطوات واسعة ومهمة على صعيد حشد التأييد لأولويات الضحايا مستخدمة طرقاً غير تقليدية مع الحرص على بقاء قضيتهم حاضرة بقوة. لقد ذهبت هذه الحركة بحملتها إلى المستوى العالمي وواجهت الساسة الدوليين بشكل مباشر بالواقع الذي تعيشه عائلات الضحايا السوريين وبمطالبها. وقد قادتها هذه المناصرة إلى حضور الاجتماعات الدولية التي انعقدت حول الشأن السوري في عدة مدن في العالم كبروكسل وجنيف ونيويورك، ثم توجت جهودها في نهاية المطاف بحضور اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي انعقد في 7 أغسطس/ آب 2019. لقد زاد حضور الحركة لتلك الاجتماعات من قوة الدعم الدولي لقضيتها ووفر لها ضمانة استمراريتها. ويعبِّر الاقتباس التالي لكلام أحد أعضاء هذه الحركة بشكل واضح عن مدى التزامها بقضيتها:

> "بالنسبة لي، ليس الألم وحده هو الذي يوحدنا. [قضية المعتقلين] صارت قضيتنا [...] إذا تم الإفراج عن عبد العزيز أو ماهر، [هل يعني هذا] ترك الحركة؟ لا، بالطبع لا! أشعر الآن أنني أؤيد قضية عامة، أصبحت قضية الشباب السوري [المعتقل] [...] لقد أصبحت قضية حياتنا وقضيتنا الرئيسية. هذا ما يحفزنا كحركة".[44]

ما هي العدالة بالنسبة لكم؟

أُتيح للأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات في جميع الدراسات القطرية فرصة تدبُّر تعريفاتهم الخاصة للعدالة وترتيبهم لأولياتها.

في **إندونيسيا**، شكَّل العنف الذي وقع عام 1965 علامة فارقة في سيرة النظام الوحشي للجنرال سوهارتو، حيث قُدر عدد الذين قتلوا بلا رحمة أو شفقة حينذاك ما بين 500,000 إلى مليون إنسان إضافة إلى ما يزيد عن مليون شخص آخرين اعتقلوا تعسفياً.[45] وتميزت الحقبة التي أعقبت استقالة سوهارتو عام 1998 في إندونيسيا، وتدعى حقبة ريفورماسي،

44 محمود، "*لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن*"، 34.

45 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 18.

بتحركات جماهيرية تطالب بالعدالة الانتقالية والمساءلة. بيد أن الدولة أخفقت إلى حد كبير، منذ ذلك الحين، في الوفاء بوعودها المتعلقة بآليات العدالة مما أدى إلى استياء الضحايا ومطالبة آليات حقوق الإنسان بالمزيد. ولكن وبعد مضي أكثر من عقدين على ذلك، ما يزال دعم الدولة غائباً إلى حد كبير عن عمليات تقصي الحقائق والمساءلة عن الانتهاكات الجماعية وسبل الانتصاف للضحايا. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التقدم المبدئي على صعيد إصلاح القطاع الأمني، ما تزال آليات التحقيق داخل الشرطة والجيش تعاني من الضعف مع غياب أي إشراف خارجي على المحاكم العسكرية. وفي نفس الوقت، لا يتم إخضاع التعيينات لأية سياسات للتدقيق على الإطلاق مما أتاح لأفراد القوات المسلحة المتورطين في جرائم خطيرة مواصلة الخدمة في مناصب عامة رفيعة، وبالتالي فإن عدداً كبيراً من القيادات العسكرية من حقبة سوهارتو يشغلون مناصب حكومية في الوقت الحاضر.[46] تناولت الدراسة الخاصة بإندونيسيا هذا السياق -وبصفة خاصة في خمس ولايات- بالبحث والتحليل لفهم الكيفية التي بادر بها ضحايا الظلم الفادح إلى إطلاق عمليات العدالة الانتقالية غير الرسمية الخاصة بهم. وقد كشف البحث عن وجود اختلاف واضح بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حول تعريف العدالة: ففي المناطق الحضرية، تميل جماعات الضحايا إلى تعريف العدالة على أنها جلب مرتكبي الانتهاكات والمسؤولين عن وقوعها إلى المحكمة عبر عملية مساءلة جنائية، بينما في المناطق الريفية، حيث الوصول إلى الحقوق الأساسية يكون في الغالب أصعب منه في المناطق الحضرية، يرتئي الناس العدالة على أنها القدرة على تلبية الاحتياجات الملحة. وتشمل هذه الاحتياجات الحصول على الرعاية الصحية أو الحق في العيش بسلام دون الوصم المستمر للضحايا أو اعتبارهم 'عدواً للدولة'. ويرى بعض ممن تمت مقابلتهم أن العدالة هي الخلاص من العنف المستمر وشفافية عمليات العدالة فيما وصف آخرون العدالة بأنها الحصول على مساعدة من الحكومة.

وفي **سوريا**، أدى القمع الذي مارسته السلطات لعقود بهدف كبت النشاط المدني وحقوق الإنسان الأساسية في عهد النظامين الوحشيين لحافظ الأسد وابنه بشار إلى اندلاع الثورة السورية عام 2011، لكن النظام واجهها بأعمال انتقامية وحشية وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع نتج عنها أكثر من 100,000 حالة إخفاء قسري. وعلى الرغم من خلو الداخل السوري من أية عملية للتحول الديمقراطي، هناك تقدم مهم يجري إحرازه في الخارج على صعيد تحقيق العدالة تُدار دفته إلى حد بعيد من قبل منظمات الضحايا/ الناجين. إذ تسعى هذه المنظمات بخطى ثابتة إلى تحقيق العدالة وتصر على المطالبة بمعرفة الحقيقة فيما يتعلق بمصير أحبتها المفقودين.[47] واتسمت إجابات الأشخاص عن الأسئلة المتعلقة بأهداف العدالة بقدر أكبر من الاختلاط في التقرير السوري الذي ركز على تطور ميثاق الحقيقة والعدالة (الذي اجتمعت لصياغته منظمات عدة مؤلفة من ضحايا وناجين وأسر المفقودين والمختفين قسراً). وبصفة عامة، تبوأت المساءلة الجنائية مكانتها جنباً إلى جنب مع الحق في معرفة الحقيقة وتأمين مصدر دخل يضمن الاحتياجات الأساسية. وقد أظهر ميثاق الحقيقة والعدالة قدرة مذهلة على طرح نهج بالغ الدقة في إعمال العدالة فضلاً عن قدرته على تمثيل جماعات متعددة ومختلفة. زد على ذلك أنه قادر على التمييز بين العدالة القصيرة الأمد والعدالة الطويلة الأمد. ووفقاً لدراسة سورية، تتعلق العدالة القصيرة الأمد:

46 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 22.

47 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 15.

> بالتدابير اللازمة لوقف الانتهاكات وتخفيف معاناة الضحايا. وتتعلق [العدالة الطويلة الأمد] بالتدابير التي لا غنى عنها لضمان إنهاء الإفلات من العقاب وعدم تكرار المأساة. وبهذه الطريقة فإن المدى القصير يتعلق بالإفراج عن المعتقلين وتحديد مصير المختفين قسرياً، والمدى البعيد يتعلق بالمحاسبة والتعويضات وما إلى ذلك.[48]

وبدون استثناء، كان الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات واضحين من حيث وجوب أن تنطوي العدالة على مساءلة جنائية وجهود للإصلاح وتدابير لضمان عدم التكرار. وفي مقابل الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية التي لوحظت في إندونيسيا حول العدالة كوسيلة لتلبية الاحتياجات الأساسية أو تحقيق المساءلة الجنائية، كشفت الدارسة السورية عن توتر جدير بالملاحظة بشأن تعريف العدالة بين منظمات حقوق الإنسان أو المنظمات القانونية من جهة، والتي تميل إلى إيلاء الأولوية للمساءلة الجنائية، وبين منظمات العائلات أو الضحايا (بصفة عامة) من جهة أخرى، والتي عبرت عن فهمها للعدالة بالطريقة الموضحة أعلاه والتي تتسم بقدر أكبر من الدقة وتعدد الطبقات.

وفي **غواتيمالا**، احتدم نزاع داخلي مسلح ووحشي بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين خلال الفترة الواقعة بين عامي 1960 و1996. وقد أسفرت تلك الفترة القاتمة، والتي تخللتها عمليات إبادة جماعية لجماعات السكان الأصليين وقمع دعاة العدالة الاجتماعية، عن مئات الآلاف من القتلى والمختفين قسرياً. وقد انتهى هذا النزاع بالتوصل لاتفاقيات عام 1996 للسلام.[49] ركزت الدارسة الخاصة بغواتيمالا على جهود التعبئة الشعبية في مواجهة عملية تهميش تام وتاريخي. وقد تبين أن العدالة بالنسبة لبعض الذين أُجريت معهم مقابلات في هذا التقرير تعني "رؤية الجنرالات"[50] في [قفص الاتهام في] المحكمة، وصدور أحكام بالسجن على مرتكبي أعمال العنف. وبالنسبة لآخرين غيرهم، وخصوصاً أفراد عائلات المختفين قسرياً، تبدأ العدالة بسماع الحقيقة من فم الدولة أو الجماعات شبه العسكرية كخطوة أولى على طريق المساءلة الجنائية. وفي كل الأحوال، يُعتبر العثور على رفات الأحبة المختفين ضرورة ملحة. إلى جانب ذلك، فإن اعتراف الدولة الرسمي بالضحية يعد شكلاً مهماً من أشكال العدالة.

في غواتيمالا –وكذلك في سياقات أخرى للعدالة الانتقالية- يعدُّ انضمام المرء لمجموعة من الأشخاص الذين مروا بتجربة مشابهة أمراً مهما لعدة أسباب، منها: أن ذلك يشكل فضاءً مهماً وآمنا يمكن للمرء أن يتحدث فيه عن تجربته؛ وأنه يصبح مصدراً للتضامن والدعم المتبادل الذي يعزز بدوره عملية التعافي؛ وأنه يساعد أيضاً في التغلب على الشعور بالعزلة والوحدة والخوف وهي مشاعر تنتاب الناجين في أغلب الأحيان. ويرى البعض أن الانتماء إلى جماعة للضحايا/ الناجين يمثل، في نهاية المطاف، شكلاً من أشكال العدالة. وربما كان السبب في هذا الاعتقاد عائد جزئياً إلى أن التضامن يعمل على كسر العزلة التي تحاول الدولة أو مرتكبي الانتهاكات الآخرين فرضها على الضحايا. ومع تطور منظمات الضحايا وتنامي نشاطها تبدأ عملية استعادة القدرة على الفعل، وتصبح كل هذه الأشياء مجتمعة بمثابة العامل المساعد على ولادة شكل ما من أشكال التعافي.

ركزت الدراستان الخاصتان **بكولومبيا وتونس** على النوع الاجتماعي. ففي حيت تركز اهتمام الدراسة الكولومبية على الطريقة التي عملت بها المنظمات النسائية، ضمن بيئات غير

48 المصدر السابق، 29.

49 Valley et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 17.

50 تشير عبارة "جنرالات" هنا إلى أولئك القادة العسكريين المسؤولين أكثر من غيرهم عن الفظاعات التي ارتكبت ضد المدنيين والمعارضة خلال النزاع.

رسمية، على المضي قُدماً في مبادرات لجبر الضرر الشامل والنهوض بمستوى الوصول إلى العدالة، تصدت الدراسة التونسية للطريقة التي أدت بها المنظمات النسائية دوراً حاسماً في تشكيل خطاب جماعي يربط المعاناة بالعنف النظامي ومشاركة النساء لاحقاً في عملية العدالة الانتقالية الرسمية.

وفي **كولومبيا**، تركت فترات العنف الطويلة ندوباً عميقة في جسد التاريخ السياسي لهذا البلد، وهو عنف نشأ في الأصل عن نزاعات حزبية وقعت عام 1948 ثم تطور إلى أن تحول في نهاية المطاف إلى حرب عصابات وإرهاب مخدرات. لقد كان لهذا النزاع المستمر (مع الفصائل الثورية وعلى رأسها القوات المسلحة الثورية الكولومبية – فارك، وجيش التحرير الكولومبي) تأثير عنيف على المجتمعات الريفية المحلية، وهو يؤجج أشكال التصعيد في تجارة المخدرات.[51] وقد جادل بعض الضحايا/ الناجين الذين أُجريت معهم مقابلات بوجوب أن تسير العدالة يداً بيد مع جبر الضرر الشامل على نحو ما "يعمل على استدامة أوضاع النساء من خلال التعويض الاقتصادي ويساعد في الوقت ذاته في معالجة الصدمات والخسائر العائلية والاجتماعية والعاطفية أيضاً".[52] وقد رُبطت هذه النقطة أيضاً بالنقاشات المتعلقة بمسألة التقاطع وضرورة أن ينطوي هذا الترابط بين العدالة وجبر الضرر على تحديد المواقع الاجتماعية-الاقتصادية للنساء القرويات ونساء السكان الأصليين والنساء الكولومبيات ذات الأصول الأفريقية. وفي هذه الحالة، تعني العدالة توفير ضمانات عدم التكرار، والاعتراف، والأمن للنساء وعائلاتهن في المواقع التي أصبحن يعشن فيها الآن.

شهدت **تونس** منذ استقلالها انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان بما في ذلك اعتقالات تعسفية ومحاكمات غير عادلة وقيوداً على حرية الرأي. وقد توقفت هذه الممارسات القمعية إلى حد بعيد عقب الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في ثورة عام 2011،[53] لكنها شهدت بعض التردي مؤخراً. تنطوي العدالة الانتقالية بحسب بعض الضحايا/ الناجين الذين تمت مقابلتهم في التقرير على جانبين رئيسيين: أولهما، الحق في معرفة الحقيقة وواجب تخليد الذكرى؛ والثاني الغفران والمصالحة. وارتأى بعض المشاركين أن العدالة والمصالحة والاعتراف هي قضايا مستقلة عن بعضها. كما يرى هؤلاء أن ضمانة عدم تكرار الانتهاكات تتطلب تواجد مرتكبي الانتهاكات في عمليات العدالة الانتقالية ومشاركتهم الفعالة فيها بصفتيهم الاثنتين أي كجهات فاعلة وكشهود من داخل النظام المستبد.

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، تشوهت فترة ما بعد الاستقلال التي بدأت عام 1960 بوصول أنظمة قمعية إلى سدة الحكم -وخصوصاً نظام حكم موبوتو الدكتاتوري الذي دام 32 عاماً. وقد بلغ هذا التشوه ذروته أبان النزاع الكارثي خلال الفترة 1996-2003 الذي تورطت فيه تسعة بلدان وعدد كبير من جماعات المتمردين والذي تسبب في دمار واسع النطاق وأودى بحياة 5.4 ملايين شخص بحسب التقديرات. ركَّز تقرير الكونغو على مشاركة الضحايا/ الناجين في آلية العدالة الانتقالية التقليدية، أي مجلس القبائل الذي يسمى "*Barza Intercommunautaire*". ووجد التقرير هنا أن العدالة متشابكة مع قول الحقيقة؛ إذ يؤمن كثير من الذين تمت مقابلتهم أن العدالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية إعادة بناء العلاقات الإنسانية المنهارة وذلك "لإعادة نسج الروابط الاجتماعية والمجتمعية التي تمزقت".[54]

51 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 25.

52 المصدر السابق، 58.

53 ماهر وقبايلي، *العدالة الانتقالية في تونس من منظور النساء الضحايا*، 13.

54 Tunamsifu, *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo*, 32.

أعضاء من جمعية الضحايا 'أوكويلي' وطاقم العمل في جمعية 'أفريكا ريكونسايلد' أثناء مشاركتهم في نقاش مجموعة تركيز مع د. شيرامبير فيليبي تونامسيفو وأليس نامورينغا. غوما، يناير/ كانون الثاني 2021. مصدر الصورة: © بولين مونياغالا.

ما هي الدوافع المحركة للتنظيم؟

التضامن. ينطوي الدافع إلى التنظيم -وفي بعض الأحيان الدافع التأسيسي للتنظيم- في جميع السياقات على رغبة في إظهار التضامن، وتبادل التجارب في مكان يشعر فيه المرء بالأمان، "والتحدث عن ماضٍ مشترك، والتغلب على الخوف، والتفكير في الرغبات والآمال المتعلقة بالمستقبل".[55] وفي كثير من السياقات، يظل هذا الدافع المبدئي للتضامن موجوداً رغم تطور المنظمة، وهو قادر أيضاً على تحفيز عملية زيادة الوعي التي تكبر خلالها المنظمة وتضع لنفسها أهدافاً أخرى تتمحور حول العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية. ففي كولومبيا، بدأ الكثير من منظمات الدفاع عن الحقوق مسيرته كفضاء آمن للتعافي من الصدمات، بحسب بعض المشاركين الذين عبروا عن ذلك بقولهم: "كنا نبحث عن فضاء يتم فيه الإصغاء إلينا؛ فضاءات نكون فاعلين فيها، وبداخلنا هذا النزوع والحاجة إلى أن يتم الاستماع إلينا".[56] لقد تطورت بعض المبادرات التي يقودها ضحايا/ناجون في كولومبيا وغواتيمالا وإندونيسيا لتتحول لاحقاً إلى جهود منظمة لمحاربة التمييز والعنصرية والفقر.

التضامن مع مختلف المنظمات التي يقودها ضحايا وناجون ومع مختلف القضايا
نظراً للتطور الذي يطرأ على السياق القطري وبسبب تحوّل العدالة الانتقالية إلى أسلوب دولي عتيق الطراز أو مواجهتها لمعارضة شديدة من النخب السياسية المحلية، تقرر بعض المنظمات ربط نضالها بأهداف أوسع نطاقاً تنادي بها حركات اجتماعية أخرى. كذلك، قد

55 Valley et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 40.
56 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 34.

تقوم الجمعيات التي تُعنى بضحايا أعمال وحشية معينة بالتواصل مع أنواع أخرى من الجماعات التي يقودها ضحايا/ ناجون بغية تشكيل شبكات تضامن. يحدث هذا عادة عندما تتقاطع أشكال متعددة من القمع مع انتهاكات لحقوق الإنسان، من قبيل التهجير القسري من الريف إلى الحواضر في كولومبيا وسوريا أو من قبيل دعاوى التقاضي الاستراتيجي كقضية ريو نيغرو في غواتيمالا.[57] وقد يتم تنظيم هذه الجماعات حول قضيتها في التهجير القسري لكنها تظل تعمل جنباً إلى جنب مع جمعيات أخرى يقودها ضحايا وناجون تركز اهتمامها على التعذيب أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

رغبة الضحايا والناجين في التحدث وفق شروطهم الخاصة، وتوفير الدعم أو زيادة الوعي. ربما كانت الحالة السورية تُظهر أكثر من غيرها الدوافع الأولية المختلفة التي تقف وراء التنظيم، لكنها تبرز أيضاً رغبة الضحايا والناجين في ضمان قدرتهم على أن يتكلموا وأن يتم الإصغاء إليهم وفقاً للشروط التي يضعونها هم. وتعد هذه استجابة محددة عندما يوضع الضحايا في دور المستفيد السلبي من منظمة طرف ثالث دون أن تكون لهم سلطة تُذكر على الكيفية التي توصل بها هذه المنظمة رسالتهم وأهدافهم. وقد حدد التقرير السوري ثلاثة أشكال رئيسية للتنظيم لكل منها دوافعه المختلفة. الأول هو الإدراك الذاتي، وهذا نراه عندما يتم إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السابقين من نفس السجن "وينزحون بدورهم إلى منطقة آمنة نسبيا". ولأن هؤلاء "غالباً ما يعرفون بعضهم بعضاً ولديهم علاقة قوية تعود إلى فترة الاعتقال فإنهم يحاولون تنظيم أنفسهم لمساعدة المعتقلين المفرج عنهم حديثاً".[58] وتشير الدراستان السورية والإندونيسية إلى أن هذا النوع من الجمعيات يتكون لديه الحافز لمساعدة المعتقلين المهجرين حديثاً بعد الإفراج عنهم كون أعضاء هذه الجمعيات يفهمون أوضاع هؤلاء جيداً.

والنوع الثاني هو، "الإدراك بدافع خارجي"[59] حيث تقوم منظمات مجتمع مدني لا يقودها ضحايا/ ناجون باستحداث برامج دعم أو تمكين للضحايا والناجين. وفي هذه الحالة يتولد هناك تصور بأن الضحايا والناجين لا يمكنهم التحكم بشكل كامل في أجندات هذه المنظمات.

أما أداة التنظيم الثالثة والأخيرة فتأتي على شكل جماعات مدفوعة بمزيج من الحاجة إلى دعم بعضها البعض من خلال تجربتها مع الفظائع والحاجة إلى بث الوعي في صفوف الجهات الفاعلة الخارجية التي تتمتع بقدر أكبر من القوة وغالباً ما يكون ذلك على مستوى صنع السياسات الدولية. ويستجيب هذا النوع بصفة خاصة لاحتياجات عائلات الأشخاص المختفين قسرياً أو المعتقلين الذين ماتوا في المعتقلات.

ربط العدالة الاجتماعية والنشاط بتوفير دخل وعمل مستدامين. في سياقات أخرى، تتمثل دوافع التنظيم عند المجتمعات المحلية ذات القابلية العالية للتأثر اقتصادياً في "توفير الدعم والاستقلالية والمكاسب الاقتصادية لضمان توفر ظروف معيشية لائقة"[60] لضحايا النزاعات المسلحة. لذا نلاحظ كيف ربط الأشخاص في هذه المقابلات النشاط وجهود العدالة الاجتماعية ربطاً واضحاً بالعمل وريادة الأعمال. وتعد هذه نتيجة مهمة خصوصاً وأن ممارسي

57 ارتكب الجيش الغواتيمالي خلال الفترة ما بين 1980 و1982 خمس مجازر في قرية ريو نيغروا بإقليم أتشي وذلك في إطار حملته الوحشية للقضاء على التمرد. وتقدّر جماعات حقوق الإنسان بأن أربعة إلى خمسة آلاف شخص قُتلوا في منطقة رابينال الكبيرة خلال هذه الفترة، حيث تم قتل 444 شخصاً من أصل 791 شخصاً كانوا يقطنون ريو نيغرو (بما في ذلك 85 طفلاً على الأقل) في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وتعرض الكثير من الشابات للاغتصاب قبل أن يتم قتلهن. لمزيد من المعلومات انظر: https://www.amnesty.org/ar/wpcontent/uploads/202106//amr340032002en.pdf ,16.

58 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 26.

59 المصدر السابق.

60 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 55.

العدالة الانتقالية والعدالة في أغلب الأحيان يربطون بشكل تلقائي المبادرات التي تعطي الأولوية للاستقلالية المالية بمجال التنمية، وبالتالي قد يعتبرونها، من الناحية الأخلاقية والعملية، خارج نطاق اختصاصهم. غير أن هذا الربط في سوريا وكولومبيا كان حيوياً ومعبراً عنه بوضوح. فعلى سبيل المثال، قالت النساء الكولومبيات من أصول أفريقية والريفيات إنه "من الأهمية الحيوية أن يكون الإجراء الاجتماعي مستداماً وقابلاً للتوسيع ولا يمكن فصله عن المشاريع الإنتاجية التي تكافح الإهمال والخذلان الاجتماعي-الاقتصادي اللذين تتعرض لهما المرأة على المستوى الوطني".[61]

إعلاء الصوت في الحديث عن الجريمة ومحاربة الإفلات من العقاب. تضع التجربتان الكولومبية والإندونيسية حاجة الناجين الداخلية لإدانة الانتهاكات الفظيعة التي عانوا منها على الملأ وكسر الصمت المفروض عليهم ومحاربة الوصمة التي تسببت بها تلك الانتهاكات في مقدمة الدوافع المحركة. ويقترن بهذه الحاجة دافع محاربة الإفلات من العقاب والوقوف في وجه المؤسسات المتواطئة في إدامة الانتهاكات أو في إسكات أصوات ضحاياها والضغط على هذه المؤسسات لحملها على التعامل مع الفظائع التي ارتكبت بحق النساء (في حالتي كولومبيا وإندونيسيا). وقد عبر أحد الكولومبيين الذين أُجريت معهم مقابلات عن هذه الفكرة باعتبارها رداً صريحاً على الإفلات من العقاب، قائلاً: "إنني أعمل لأني لا أريد لأي شيء حدث هنا أن يبقى رهناً للإفلات من العقاب، وبالتالي كي يعلم أطفال العنف هؤلاء بما حدث في هذه المناطق".[62] وفي المقابل، قال عضو في أحد المجالس التنسيقية الإقليمية للضحايا في غواتيمالا إن "قوتنا تزداد عندما نكون منظمين" بمعنى أن "مطالبة الدولة بأن تولي اهتمامها للضحايا يصبح أمراً أسهل قليلاً".[63]

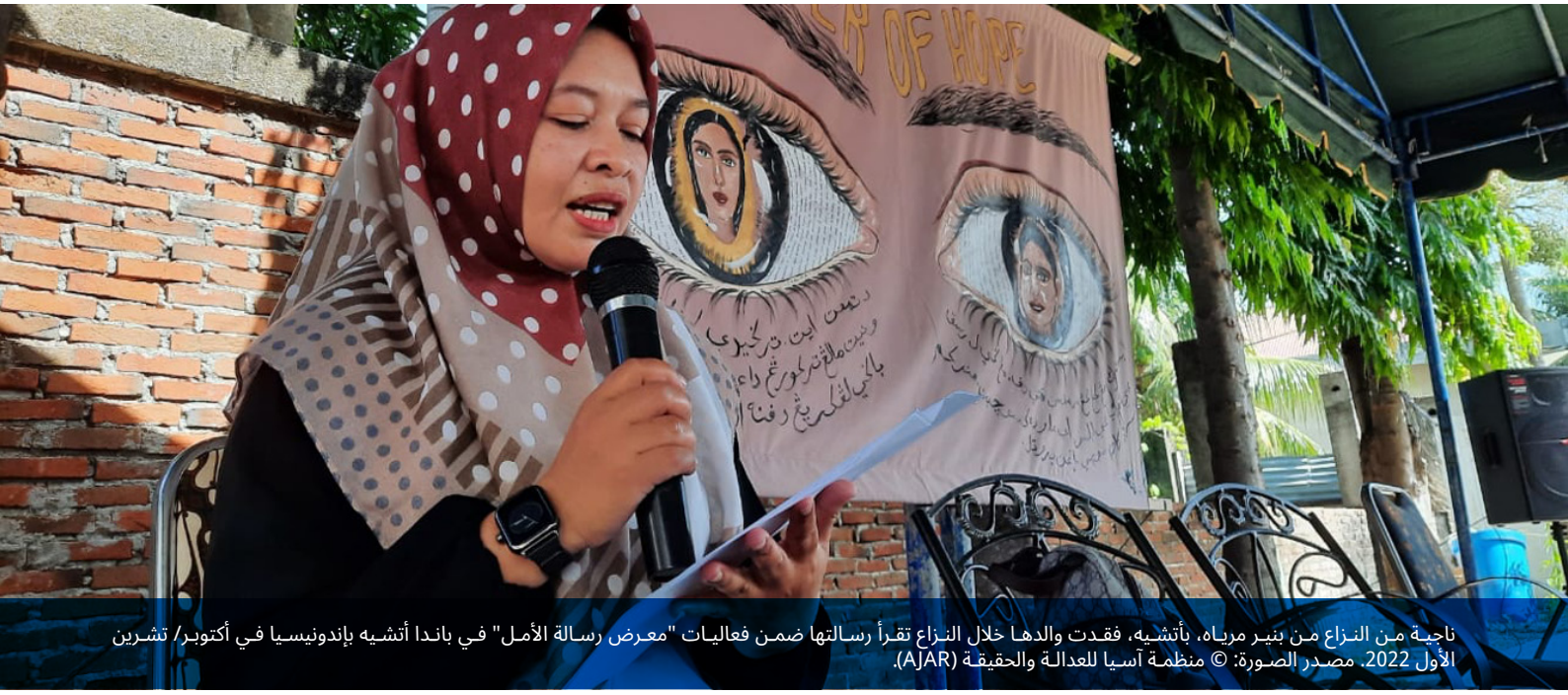

ناجية من النزاع من بنير مرياه، بأتشيه، فقدت والدها خلال النزاع تقرأ رسالتها ضمن فعاليات "معرض رسالة الأمل" في باندا أتشيه بإندونيسيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. مصدر الصورة: © منظمة آسيا للعدالة والحقيقة (AJAR).

61 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 55.
62 المصدر السابق، 35.
63 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 25.

الـرد على عمـل وحشـي. فـي أغلـب الأحيـان، يكمـن سـبب التنظيـم فـي العمـل الوحشـي المُرتكـب بحـد ذاتـه وفـي الاحتياجـات التـي نشـأت بسـببه–وهي احتياجـات قـد تشـتمل على الرغبـة فـي معرفـة الحقيقـة والكشـف عـن مصيـر الأحبـة المختفيـن قسـرياً، وتعزيـز الذاكـرة العامة، والسـعي لمسـاءلة مرتكبـي الانتهـاكات، وتحـدي الإفلات مـن العقاب، وتحفيـز التمكيـن الاقتصادي مـن أجـل البـدء بحيـاة جديـدة بعـد الخـروج مـن السـجن، والمطالبـة بجبـر الضـرر، وتعزيـز الإدمـاج فـي المـكان الجديـد بعـد النـزوح، وتعزيـز التحـرر السياسـي أو الشـخصي، وممارسـة الضغـط مـن أجل الإفراج عن المعتقلين.

المسـاهمة فـي عمليـات العدالـة الانتقاليـة الرسـمية أو مسـاءلتها. نظـراً للتداخـل الكبيـر الـذي تنطـوي عليـه المسـألة، فـإن التحفيـز على التنظيـم أو التعبئـة باتجاهـه يتـم كاسـتجابة (أو تحسـباً) لعمليـات عدالـة انتقاليـة بعينهـا –وبصفـة خاصـة لجهـود العدالـة الجنائيـة أو لجان الكشـف عـن الحقيقـة. ففـي تونـس، تمـت تعبئـة الناجيـات ومنظمـات المجتمـع المدنـي المعنيـة بالمـرأة لتشـجيعهن على الإدلاء بشـهاداتهن لهيئـة الحقيقـة والكرامـة بعـد أن بـات واضحـاً أن ثمـة إغفـالاً لتجربـة النسـاء أثنـاء نظـام حكـم بـن علـي القمعـي. وفـي كولومبيـا، نظمـت النسـاء اللواتـي عانيـن مـن العنـف الجنسـي خلال النـزاع الـذي ضـرب كولومبيـا لعقـد مـن الزمـن أنفسـهن مـن أجـل جمـع الشـهادات ومشـاركة تقاريـر عـن العنـف الجنسـي مـع لجنـة الحقيقـة الكولومبيـة. ولـم يكـنَّ هدفهن مـن وراء ذلـك تعميـق الفهـم المتعلـق بالتعويـض وحسـب، بـل أيضـاً خلـق فهـم بشـأن أهميـة جبـر الضـرر المتكامـل. وقالـت إحـدى النسـاء اللاتـي تمـت مقابلتهـن: "نحـن ننتظـر أن يتـم جبـر ضررنـا بطريقـة مشـرفة وأن يتـم الاسـتماع إلينـا مـن قبـل أولئـك الذيـن آذونـا، أن نواجههـم ونسألهم: 'لماذا أنا؟ ولماذا زميلاتنا وأخواتنا وإخواننا'"؟[64]

ما هو نوع التنظيم الذي يخلق التغيير؟

يتسـم النشـاط فـي سـياقات العنـف المسـتمر أو المتوطّـن بالتعقيـد، حيـث لوحظـت هـذه النزعـة فـي العديـد مـن السـياقات القطريـة المسـتهدفة – وخصوصـاً تلـك التـي شـهدت فتـرات طويلـة مـن النـزاع وانتهـاكات حقـوق الإنسـان. وربمـا كان التقريـر الكولومبـي قـد عبَّـر بالطريقـة الأفضـل عـن التوتـرات بيـن التغييـر الـذي أحدثـه النشـطاء مـع مـرور الوقـت والطريقـة التـي أحدثـوا بهـا هـذا التغيير، والظروف القمعية للنزاع المستمر، إذ يقول:

> يُظهـر النشـاط القائـم على أسـاس حقوقـي فـي كولومبيـا منـذ عقـود كيـف مهـدت روح المثابـرة الطريـق أمـام كسـب ثقـة المجتمعـات المحليـة ومشـاركتها تزامنـاً مـع الانتقـال مـن أهـداف النشـاط القصيـرة إلى المتوسـطة إلى الطويلـة الأمـد. وتمثـل قـدرة المنظمات على التحـرك بيـن مختلـف الأقاليـم وإنشـاء الـصلات مـع مزيـد مـن المشـاركين وضمـان حضـور بـارز لمزيـد مـن الضحايـا مـرة تلـو الأخـرى دليـلاً على تطـور المشـاريع والمنظمـات. وقـد عملـت قـدرة [جمعيـات الضحايـا التـي تقودهـا نسـاء] على إقامـة شـبكات اتصـال وعلاقـات على المسـتوى الوطنـي والإقليمـي والدولـي على خلـق فضـاءات للتعلـم، والتوسـع، والاسـتحواذ على مشـاريع ومصـادر دخـل جديـدة. غيـر أن النـزاع العنيـف الـذي مـا يـزال يخوضـه هـذا البلـد يحـد مـن قـدرة هـذه الجمعيـات على الوصـول إلى مشـاركين جدد والاحتفاظ بالعلاقات التي تعمل على تنميتها منذ مدة طويلة جداً.[65]

64 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 36.

65 المصدر السابق.

يحتاج النشاط إلى توافر عدد من العوامل المساندة المهمة كي يتمكن من خلق التغيير، وتكتسي هذه العوامل أهمية حاسمة في السياقات التي تسودها نزاعات مستمرة وتهديدات للنشطاء. وفي مواجهة هذه التهديدات يواصل النشاط السير في طريقه ولكن بأثمان باهظة.

يلقي القسم التالي الضوء على هذه العوامل المساندة والدروس المستفادة من التقارير القطرية الستة.

تعمل الشراكات الطويلة الأمد والقائمة على الاحترام والتفاني بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات التي يقودها الضحايا على تيسير التغيير المؤدي إلى حدوث تحوّل. ففي غواتيمالا، أثبتت جهود التقاضي الاستراتيجي مدى أهميتها في تمهيد الطريق أمام العدالة التحويلية، ولكن هذه الجهود تظل تعتمد على قيام شراكات طويلة الأمد بين جمعيات الضحايا/ الناجين والمنظمات غير الحكومية القانونية والمعنية بالخدمات النفسية-الاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، بالإضافة إلى توافر التضامن السياسي من السفارات الأجنبية داخل البلد.

يجمع التقاضي الاستراتيجي بين عدة استراتيجيات قانونية وسياسية واتصالية بغية توفير منصة تتيح للضحايا والناجين التكلم وفقاً لشروطهم هم، ونشر الوعي على نطاق أوسع داخل المجتمع مع ممارسة الضغط على النخب السياسية. وكي يحدث هذا في غواتيمالا، أدى المجتمع المدني دوراً حاسماً في بناء قدرة منظمات الناجين وثقتها بنفسها بما يمكّنها من السعي لتحقيق العدالة. وللقيام بذلك، كان يتعين على منظمات حقوق الإنسان أولاً أن "تقر بأهمية نظرة السكان الأصليين إلى العالم ومعرفتهم" وذلك من أجل دعم "عمليات التعافي العاطفي من خلال طرق متنوعة وليس فقط من خلال طرق نفسية [غربية]."[66] أدى ذلك إلى نشوء جماعات محددة كجمعية *'كوليكتف فلور دي ماغوي'* التي شكلتها النساء اللواتي شاركن في محاكمة مرتكبي الإبادة الجماعية ضد شعب الإكسيل. وقد استحدثت هذه الجماعات فضاء تسوده الثقة وتتبادل فيه النساء تجاربهن ويعززن من قدراتهن القيادية.

وقد برز هنا جانبان شديدا الأهمية: الأول، أن "منظمات حقوق الإنسان استطاعت التغلب على موقفها النمطي التقليدي"؛[67] والثاني، أن الدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الوطني هدأ من مخاوف الناجين من انتقام مرتكبي الانتهاكات وأشعرهم بأنهم على اطلاع على المعلومات المتعلقة بما يجري في أنحاء البلاد. بعبارة أخرى، **فقد أدت عوامل معينة دوراً حاسماً في جعل الظروف مواتية لإنجاح تدابير العدالة الرسمية، وهذه العوامل هي: استعداد المنظمات غير الحكومية للعمل وفق توجيهات الناجين فيما يتعلق بنوع الدعم اللازم وطريقة تقديم هذا الدعم؛ وتضامن المنظمات الوطنية والدولية؛ والقدرة اللاحقة على تعبئة الشهود أو المجتمعات المحلية من أجل الحضور.** لقد أدى الضحايا والناجون، والنشطاء القانونيون، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، والجهات الفاعلة الدولية دوراً أساسياً في هذه القضية مما أتاح لهم معرفة نقاط قوة الآخرين ومدى إسهامهم في العملية.

66 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 50.

67 المصدر السابق.

بالمقابل، نشأ عن ذلك تأثير أشبه بتأثير كرة الثلج الإيجابي: "إذ أن نجاح قضية الإبادة الجماعية ضد شعب الإكسيل وقضية سيبور زاركو لم يقتصر على منح الضحايا منصة ليرووا قصصهم عبرها، [...] بل شكل أيضاً مصدر إلهام لناجين آخرين كي يتغلبوا على خوفهم ويشرعوا في اتخاذ إجراءات قضائية".[68] لذا فقد تخطى نطاق التأثير حدود قضية واحدة محددة ليصبح مصدر إلهام بالنسبة لناجين آخرين يسعون وراء العدالة.

يعدُّ إبرام الشراكات متعددة المستويات عنصراً مهماً لخلق تغيير مستدام. لبلورة المثال المذكور أعلاه على أرض الواقع، يجب إنشاء تحالفات بين جمعيات الضحايا/ الناجين والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية لأن ذلك يساعد في تحوّل العدالة الانتقالية إلى عدالة تحويلية ولأنه يخلق في الوقت نفسه تغييراً يعم المجتمع بأكمله. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، كانت هذه الشراكات وهذا النشاط هو ما أعطى العدالة الانتقالية عمقها. وعندما تم طرح مفهوم العدالة الانتقالية خلال عملية نزع سلاح الجماعات شبه العسكرية وتسريح عناصرها وإعادة إدماجهم، فُهمت العدالة الانتقالية على أنها آلية للعفو والصفح. غير أنه وبسبب تعليم النشطاء والضغط الاجتماعي وُلد حوار أكثر جدية انتقلت معه لغة العدالة الانتقالية إلى منطقة الحديث عن علاقة أكثر شمولية بين الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. وبمرور الوقت، شكلت أعمال المجتمع المدني بقيادة الجمعيات النسائية، التي تولت قيادة هذه التطور، عاملاً في مأسسة خطابات حقوق الإنسان. وقد كان لذلك أيضاً دوره في حماية المجتمعات المحلية من شر الإفلات من العقاب. وقامت هذه الشراكات، بدورها، "بإتاحة الفرصة لتطوير العدالة الانتقالية بصفتها نهجاً في حقوق الإنسان موسعاً وشاملاً للجميع يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بدلاً من مواصلة التشبث بالخطاب السياسي الحكومي المحدود".[69] ومن المحاذير الواجب التنبه إليها هنا، أن المنظمات غير الحكومية قد تعمد -في الغالب- إلى أداء دور حارس بوابة التمويل [أي أنها تقرر من يحصل على التمويل ومن لا يحصل] المرصود للمنظمات التي يقودها الضحايا (سنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل أدناه). وهكذا، فمن الأهمية بمكان أن نعاود التأكيد على أن هذه الأنواع من علاقات القوة العمودية على هذا النحو الصريح ليست هي العلاقات الكفيلة بخلق التحول.

التضامن بين الناجين هو المقدمة الأولى للقدرة على الفعل والمطالبة بالعدالة. ينطوي التضامن على قيمة تفوق أهميته الجوهرية المنبثقة عن كونه دافعاً للتنظيم. وقد أثبت جميع التقارير القطرية مدى الأهمية التي ينطوي عليها عنصرا التضامن والقيادة - وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالسعي إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الحساسة من قبيل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد تجسدت هذه المقولة عملياً بعدة من الطرق: ففي كولومبيا شكلت المنظمات المتضامنة "فضاءً آمناً لكسر الصمت، أخيراً، بل وللسعي لتحقيق العدالة" ضمن عملية "تعمل بطريقتها الخاصة على خلق القدرة على الفعل".[70] وقد شارك التقرير الكولومبي التجربة الخاصة بعمر أغيلار الذي كان –بصفته ضحية للعنف الجنسي- خائفاً من سرد قصته لأسباب عدة، من ضمنها خوفه من تعرضه وعائلته للانتقام على يد الجناة. ويتذكر عمر، بعد أن أصبح عضواً في منظمات يقودها ضحايا وبعد التحاقه بمجوعات وورش عمل للتوعية بالعنف الجنسي، هذه التجربة قائلاً "أصبح عندي دافع للحديث، وهأنذا ما أزال

68 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 51.

69 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 25.

70 المصدر السابق، 53.

أحكي قصتي وأحفز الآخرين على أن يفعلوا مثلي لأن ذلك يساعدنا".[71] ويمثل عمر وآخرون مثله من منظمته مصدر إلهام للأشخاص الذين مروا بتجربة العنف الجنسي؛ إذ يشجعهم على سرد قصصهم بصوت عالٍ والسعي إلى إعمال العدالة.

وجدت النساء في النشاط عائلة جديدة وشبكة دعم ومصدر أمل لمواصلة الكفاح من أجل نيل حقوقهن ورفاه مجتمعاتهن المحلية. فيرادا إل كايمان، غايتانيا، بلاناداس في منطقة تولينا، وسط كولومبيا، 2022. مصدر الصورة: © جيفري دوفان أكونيا ميندوزا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك مجلس قبلي يدعى "*Barza Intercommunautaire*" وهو عبارة عن مؤسسة للوساطة تابعة للمجتمع المحلي ينضوي تحت لوائها زعماء من مختلف الجماعات الإثنية والغاية منها هي التعامل مع النزاعات وحلها على نحو استباقي قبل أن تتطور إلى مواجهات عنيفة. يوجد لدى هذا المجلس نظام إرشادي للأقران خاص بالضحايا من النساء والناجيات اللواتي يرغبن في الإدلاء بشهادتهن، حيث يتولى عملية تقديم النصح والإرشاد نساء أدلين بشهادتهن من قبل.

تساعد عملية الإرشاد هذه على مواجهة الشعور بالعزلة والتهميش الذي يراود الضحايا عندما يدلون بشهادتهم. وفي هذا الصدد، تقول ناجية من العنف الجنسي، في مجموعة تركيز عُقدت في غوما في إطار دراسة قطرية أُجريت في الكونغو: "بصفتي ناجية من العنف الجنسي، فإنني عندما أستقبل ضحايا عنف جنسي جدد أوضح لهم قبل كل شيء أن هذا وقع لي أنا أيضاً وهذا بحد ذاته يمنح الضحايا الجدد الشجاعة كي يتكلموا ويكسروا حاجز الصمت".[72] ويمكن تعزيز ذلك عن طريق توفير الدعم الإعدادي والدعم اللاحق المكرسان لهذا الغرض، وهو أمر تكرر العمل به في التجربة الغواتيمالية. وهناك، ساعد التضامن الذي أظهرته منظمات يقودها ضحايا/ ناجون ضحايا العنف الجنسي والناجين منه على "كسر حاجز

71 Omar Aguilar, interview with Viviana Espitia, Bogotá, Colombia, April 27, 2021, in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 54.

72 Focus group discussion, '*Mouvement National des Survivantes des Violences Sexuelles*' in Tunamsifu, *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo*, 45.

الصمت بشأن هذه الجريمة الحساسة، والإحساس بالدعم والمساندة والسعي لتحقيق العدالة"، وفي ذلك إشارة إلى أن "الاتحاد في منظمة هو خطوة أساسية في هذا الاتجاه، مما يجعل من التنظيم بحد ذاته استراتيجية أساسية غير رسمية للعدالة الانتقالية".[73]

سارت منظمات الضحايا/ الناجين الكولومبية على درب التطور وأصبحت تركز على مسائل من قبيل مواجهة النزعة الذكورية العنيفة، والشوفينية، والعنف المنزلي، والحقوق الجنسية والإنجابية، والاستقلالية الاقتصادية. وقد أصبح الانغماس في هذا العمل بحد ذاته بمثابة "سيناريو لمداواة الضحايا وتمكينهم، لأنهم ينظمون أنفسهم من أجل اجتثاث تلك المشاكل الاجتماعية، مع إيجاد فضاءات آمنة للضحايا ليتحدثوا ويعيدوا تقييم ما كانوا يعتقدون أنه يندرج ضمن المجال الشخصي الخاص".[74] وتولى أعضاء هذه الجماعات القيام بمهمات رسمية من قبيل رصد آليات حقوق الإنسان وإعطاء الدورات التدريبية للمراهقين حول الصحة الجنسية والإنجابية، فيما أسهم الناجون في صياغة السياسات العامة المتعلقة "بالنوع الاجتماعي، والمساواة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وصنع القرارات في مجالس السلم البلدية"[75] إلى جانب مجالات أخرى من مجالات السياسة العامة.

من المفيد إجراء نقاش دائم وصادق بين مختلف الجماعات حول التوترات الداخلية واختلاف الأولويات لأنه يعمل على تعزيز قوة تلك الجماعات وبالتالي يمكّنُها من تحقيق أهدافها. تسلط تجربة ميثاق الحقيقة والعدالة في سوريا الضوء على أهمية تيسير نقاش من هذا النوع، كما أنها أثبتت أنه بإمكان المنظمات، وإن كانت تتبنى مسارات مختلفة في مقاربتها التنظيمية أو كانت تمثل ضحايا من خلفيات جغرافية مختلفة ولحوادث عنف مختلفة، أن تعمل معاً وأن تشق طريقها عبر مختلف التوترات نحو الهدف المشترك. لقد نجح هذا الميثاق، رغم التكوين المتباين لصانعيه من جماعات ضحايا وناجين وجماعات عائلات لكل منها أولوياته الخاصة، في ترتيب تلك الأولويات بطريقة "ترضي تلك الاختلافات بين المعتقلين السابقين، والذين لا يعرفون شيئاً عن مصير أفراد عائلاتهم، وأولئك الذين يعرفون أن أحباءهم قد فقدوا حياتهم في المعتقل،" وبالتالي فقد "توصلوا إلى صيغة مشتركة توفق بين أولويات المساءلة، والكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً، والتعويض، وجبر الضرر".[76]

لقد تفهمت كل جماعة الاحتياجات الأساسية للجماعة الأخرى أدركاً منها لطبيعة الترابط العضوي بين انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وللهدف المشترك الذي يجمعها والمتمثل في تحقيق العدالة لجميع السوريين. ولكن ثمة عاملاً آخر ساعدها على ذلك وهو أن هذه الجماعات وجدت الفضاء اللازم لعقد عدد من النقاشات الخاصة والمطولة فيما بينها قبل أن ينبثق إلى حيز الوجود أي شكل تنظيمي مشترك يجمعها. **وقد تمكن أعضاء هذه الجماعات من خلال اجتماعاتهم العديدة -التي قامت على تيسيرها منظمة غير حكومية توسموا فيها الثقة- من "تبادل خبراتهم وإعادة النظر في بعض القيم مراراً وتكراراً، وخاضوا نقاشات مطولة حول وجوب مجيء هذه الأولوية أولاً".[77] وقد توفر لهم الفضاء لبحث المبادئ المشتركة ومحاولة فهم مواطن الاختلاف، كلٌ بتوفير الموارد والدعم العملي دون ممارسة ضغوط من أجل التوصل إلى نتيجة بعينها.**

73 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 52.
74 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 54.
75 المصدر السابق.
76 محمود، "*لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن*"، 38.
77 المصدر السابق.

يمكن للضحايا والناجين تطوير أدوات وكفاءات محددة في وقت مبكر تساعدهم في الإمساك بدفة التحكم بعمليات العدالة. لقد كشف التقرير الكولومبي أنه بمقدور جماعات الضحايا/ الناجين –التي أُسست في الأصل من أجل توفير الدعم والتضامن- أن تُحدث تغييراً مهماً يكون بمثابة مقدمة أولى لتحقيق العدالة الرسمية. فعلى سبيل المثال، ركزت شبكة النساء الضحايا والمهنيات، وهي منظمة غير حكومية، على عملية أُطلق عليها اسم "جبر الضرر المبكر" وقامت من خلالها بتنفيذ مبادرات محددة بمشاركة بعض الناجيات من أجل "تطوير أدوات وكفاءات [...] تتيح للنساء النضال من أجل [إيجاد] آليات للعدالة وجبر الضرر دون الاعتماد على الوسطاء".[78] يتميز هذا النوع من الجهود بأنه يعمل على تفعيل عمليات تشاركية تتسم بقدر أكبر من المباشرة ويمنح الضحايا والناجين قدرة أكبر على التحكم في عمليات العدالة.

يمكن أن ينبثق عن التفاعل المستمر بين النشطاء في المناطق الريفية ونظرائهم في المناطق الحضرية أعمال يكون لها تأثيرات أكبر في المحصلة. ففي كولومبيا، مثلاً، "أدى بناء شبكة من القادة والنشطاء في شتى أنحاء البلاد إلى تحسين القدرة التنظيمية التي لم تمكنهم فقط من دعمهم بعضهم بعضاً، بل ومكنتهم أيضاً من تحديد، وبناء، استراتيجيات وإجراءات ذات أثر أبعد".[79] ومن شأن استراتيجيات كهذه أن تسهم في تدفق المعلومات بالاتجاهين: وبذلك تحصل المنظمات العاملة في المراكز الحضرية من المناطق الريفية أو المناطق النائية على فهم أدق للشواغل الأمنية والتصورات المتعلقة بالأولويات، وتحصل المناطق الريفية -في الوقت ذاته- من المناطق الحضرية (وبالأخص من العواصم) على أحدث المعلومات فيما يتعلق بالقرارات والأمزجة السياسية السائدة.

ناجيات من العنف الجنسي ينتمين إلى إثنية الأتشي أثناء تقديمهن شكوى تتعلق بالعنصرية والحرمان من العدالة في مكتب النيابة العامة في العاصمة الغواتيمالية، غواتيمالا سيتي في ديسمبر/ كانون الأول 2019. مصدر الصورة: © منظمة إمبيونيتي ووتش.

78 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 59.

79 المصدر السابق، 43.

إن امتلاك النشطاء من شتى أنحاء البلاد لمثل هذا الفهم المسبق سيساعدهم في استغلال لحظات مهمة في العمليات السياسية أو عمليات العدالة الانتقالية. حدث هذا في غواتيمالا حيث استفاد ضحايا الإبادة الجماعية والناجون منها من أبناء الشعوب الأصلية لحظات مهمة ضمن فعاليات معينة أو عمليات عدالة انتقالية رسمية محددة، متبنين نهجا مبسطاً في التواصل الشبكي كبديل عن ممارسة الضغط من أجل إنشاء شبكة تقوم على أسس صارمة وتدوم مدى الحياة؛ فشكلوا مجالس تنسيقية وشبكات إقليمية وأقاموا تحالفات لتعزيز قوتهم الجماعية.[80] وكان من بين الأدوات الرئيسية التي أفادت التنظيم العابر للحدود الريفية/ المدنية أو غيرها من الحدود الفاصلة إدراك النشطاء للكيفية التي دامت بها أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في أرجاء البلاد وعلى امتداد الزمن. لقد أضفى التحالف، في هذه الحالة، صبغة مركزية على النضالات التي تخوضها جماعات السكان الأصليين في مختلف أنحاء البلاد- بمن فيهم أولئك الذين هُجروا إلى المدن. ولكن النشطاء أعربوا عن موقف يشوبه الحذر حيال انخراط المانحين الدوليين في الأمر لخشيتهم من أن هؤلاء سيفرضون قواعد أو بيروقراطية مقيدة لهم، ولكنهم استمروا في الوقت ذاته في التنسيق مع المنظمات التي قدمت لهم الدعم تاريخياً.[81]

التنظيم كشكل من أشكال الانتصاف أو إصلاح الضرر

يستمد التنظيم جذوره من الحاجة إلى التضامن. غير أن التضامن وإنشاء الفضاءات الآمنة غرسا أيضاً الجذور التي انبثق عنها نشاط أوسع نطاقاً وأكثر إحساساً بالثقة، كما اتضح من مختلف التقارير القطرية. كذلك ساهمت المبادرات القائمة في أساسها على التضامن في مداواة الصدمات وبناء احترام الذات. وفي بعض الأحيان، تطور الأمر باتجاه إدراك الطبيعة المشتركة للانتهاكات التي عانت منها مختلف الجماعات والتفكيك البطيء لمختلف أشكال التهميش الممنهج لجماعات الضحايا (وخصوصاً جماعات الضحايا من الإناث). وتطور هذا الأخير بحد ذاته باتجاه التنظيم المتركز حول المطالبة بالحقوق والعدالة، وتمخض عنه ثقة المرء في حقوقه ومكانه بصفته مواطناً.

ويمكن للفنون أن تفتح الفضاءات لإصلاح ما تضرر. اتضح من النتائج التي خلصت إليها جميع التقارير، وخصوصاً في إندونيسيا وكولومبيا وغواتيمالا، **أن جماعات الضحايا/ الناجين استخدمت الفن -بما في ذلك الفنون البصرية والمسرحية والموسيقية- كشكل من أشكال التدواي. وقد وفر هذا بدوره منصة للتضامن شملت عدداً من التجارب المختلفة، وشعوراً بالثقة في قدرة الضحايا والناجين على مشاركة تجاربهم والتعبير عن نفسهم كأناس بعيداً عن تلك التجارب التهميشية، وأساساً للسعي وراء العدالة والتعبير الواضح عن المطالب. كذلك يستخدم التعبير الفني كفضاء ديناميكي لتحدي سرديات الدولة عن العنف ومقاومتها.** حدث هذا، في بعض الحالات، لأن الأشخاص الذين اضطُهدوا كانوا في الأصل فنانين وعادوا إلى ممارسة الإنتاج الفني كشكل من أشكال الاستشفاء بعد الإفراج عنهم. وفي حالات أخرى أصبح الفن شكلاً للتعبير عن الألم والحزن والتهميش والاحتياجات الماسة والتطلعات المستقبلية.

80 Valey et al. *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 57.

81 المصدر السابق، 45.

مـن ناحيـة أخـرى، يمكـن للانهمـاك فـي جهـود غيـر رسـمية لتخليـد الذكـرى أن يشـكل جـزءاً مـن عمليـة الشـفاء. وقـد أفـاد ممثلـون عـن جماعـات سـورية للضحايـا إن انخراطهـم فـي جهـود غيـر رسـمية لتخليـد الذكـرى وفـي أعمـال أخـرى مـع مختلـف جماعـات الضحايـا/ الناجيـن سـاهم فـي "إعطـاء معنـى لحياتهـم" وأنـه سـاعدهم "على التعامـل مـع النتائـج السـيئة لتجاربهـم القاسـية".[82] وتنطـوي هـذه الأجـزاء المنفصلـة مـن عمليـة ترميـم الضـرر والشـفاء على أهميـة استثنائية خاصةً عندما لا يكون هناك سوى عدد ضئيل جداً من سبل الانتصاف:

> فـي حملـة 'هـم بشـر وليسـوا أرقامـاً' [...] كانـت العـائلات تكتـب رسـائل قصيـرة لإحيـاء ذكـرى أحبائهـا. وكمـا يقـول أحـد المنظميـن مـن جمعيـة عـائلات قيصـر، فقـد كان لذلـك تأثيـر كبيـر عليهـم، مماثـل لتأثيـر جلسـات العـلاج النفسـي: "عملـت مـع الفريـق الـذي كان يجمـع أسـماء المفقوديـن أو المعتقليـن أو المخفييـن قسـراً، وبدأنـا نشـرها على وسـائل التواصـل الاجتماعـي. بـدأ أعضـاء الجمعيـة على الفـور بإرسـال الرسـائل وأرادوا المشـاركة فـي الحملـة. حتـى غيـر الأعضـاء بـدأوا فـي كتابـة الرسـائل إلينـا: "أريـد أن أحيـي ذكـرى الشـخص الـذي أحبـه، حتـى لـو كان على وسـائل التواصـل الاجتماعـي فقـط". حفزتهـم الحملـة على الـرد. شـعروا أنهـم فعلـوا شـيئاً لإحيـاء ذكـرى [الشـخص الـذي يحبونـه]، بهـذه البسـاطة، [...] لقـد أثـرت عليهـم الحملـة بشـكل كبيـر [...] لقـد كانـت بمثابـة علاج نفسـي [...] لنا جميعا [...]".[83]

يعـزز التنظيـم – لاسـيما فـي مجتمعـات السـكان الأصلييـن- قـدرة الضحايـا والناجيـن على محاربـة التمييـز العرقـي المؤسسـي والعنـف الهيكلـي مـن داخـل مجتمعاتهـم المحليـة. ففـي كولومبيـا، مـثلاً، اتبعـت نسـاء السـكان الأصلييـن أسـلوباً دراماتيكيـاً لإظهـار العنصريـة الممأسسـة التـي عانيـن منهـا على يـد المنظومـة العدليـة (بشـكل خـاص ولكـن دون أن يقتصـر ذلـك عليهـا)، ومـن ضمنهـا منعهـن مـن قبـل الادعـاء العـام مـن الإدلاء بإفاداتهـن عـن العنـف الجنسـي بغيـر اللغـة الإسـبانية. وبمـا أن نسـاء السـكان الأصلييـن كـن يدليـن بشـهاداتهن عبـر الاسـتعانة بمترجـم شـفوي، لـم يكـن بإمـكان اللاتـي لا يتكلمـن الإسـبانية منهـن معرفـة مـا إذا كان المترجـم ينقـل عنهـن بأمانـة، ناهيـك عـن عـدم تمكنهـن مـن قـراءة أي ملخـص مكتـوب لشهاداتهن بعد الإدلاء بها.

ولمواجهـة هـذا الوضـع، تـم تطويـر برامـج لتعليـم اللغـة الإسـبانية بالاشـتراك مـع الجماعـات التضامنيـة. ونتيجـة لذلـك، أصبحـت نسـاء السـكان الأصلييـن قـادرات على الإدلاء بشـهاداتهن حـول مـا تعرضـن لـه مـن عنـف مباشـرة لـدى هيئـات العدالـة الانتقاليـة المعنيـة دون الحاجـة إلى وسـيط؛ كمـا أصبـح بوسـعهن الحصـول على الرعايـة الصحيـة وغيرهـا مـن الخدمـات بيسـر أكبـر. لـذا يمكـن أن يكـون لمثـل هـذه النـوع مـن البرامـج –الـذي ينبثـق عـن تنظيـم الضحايـا/ الناجيـن- تأثيـر إيجابـي غيـر مباشـر بالنسـبة للقـدرة على الفعـل السياسـي. ومـن الجديـر ذكـره فـي هـذه الحالـة أن كثيـراً مـن النسـاء اللواتـي التحقـن ببرامـج تعليـم اللغـة الإسـبانية أصبحـن الآن "يدرسـن ويتقدمـن فـي الحيـاة ويصبحـن قائـدات ويتحدثـن عـن الحوكمـة وينخرطـن فـي السياسـة" بـل "ويعقـدن اجتماعـات مـع الحاكـم [...] مـن أجـل توجيهـه وتغييـر هيمنـة الذكـور داخـل مجتمعنـا المحلي".[84]

82 محمود، "*لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن*"، 35.

83 مقابلة مع ممثل عن جمعية عائلات قيصر وردت في محمود، "*لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن*"، 34.

84 Interview with Rosamira Campo in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 56.

التوثيق والانتصاف

يمكن للتوثيق في بعض الأحيان أن يكون حافزاً لإطلاق عملية انتصاف رسمية وخاصة إذا ما كانت مطالب الناجين تسهم في السياسة العامة. ففي محافظة سولاويسي الوسطى بإندونيسيا، قامت مجموعة من الناجين من العنف الذي وقع عام 1965 بتوثيق "نحو 500 قصة ودعوة [السلطات] إلى الاعتراف بوقوع الانتهاكات".[85] وقد شكّل هذا العمل جزءاً من مبادرة أكبر قادتها جماعة 'التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان' التي وثقت خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 2009 و2013 التجارب التي مرت بها أكثر من 1300 ضحية من ضحايا فترة العنف تلك. إضافة إلى ذلك، عملت هذه الجماعة مع مجموعة من الأكاديميين على إنشاء قاعدة بيانات والتحقق من صحة الشهادات التي تم الإدلاء بها بهدف استحداث سياسة إقليمية لمعالجة حقوق الضحايا. ومع أن هذه السياسة راحت، في نهاية المطاف، ضحية للتغيرات السياسية التي وقعت عام 2018، إلا أن الجهود الجماعية والضغوط التي قام بها الضحايا والناجون وعائلاتهم أسفرت في النهاية عن صدور اعتذار رسمي عن عمدة بالو إضافة إلى حصول 63 عائلة على مسكن ودعم اقتصادي. ويتذكر أحد النشطاء الذين شاركوا في تلك المبادرة قائلاً: "أعتقد أننا تركنا إرثاً [...] على شكل سياسة وبالتالي فإن الحكومة المقبلة، مهما كانت، ستكون ملزمة بضمان [تنفيذ هذه السياسة و] إعلاء القيم".[86]

كذلك، أدلى ناجون من أحداث العنف التي وقعت عام 1965 من محافظة يوغياكارتا، ممن شاركوا في أعمال البحث والمناصرة، بإفاداتهم إلى المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان. وكان من النتائج المباشرة التي أسفر عنها جهدهم هذا أن استطاع نحو 100 ناجٍ "من الحصول إلى المساعدة الصحية والمساعدة النفسية الاجتماعية من خلال برنامج تابع لهيئة حماية الشهود والضحايا".[87] تظل هذه الإنجازات غير كافية وأبعد ما تكون عن شمول شريحة الضحايا والناجين بأكملها، ولكنها مع ذلك تعدُّ إنجازات مهمة على مستوى مواجهة الإفلات العلني من العقاب في إندونيسيا فيما يتعلق بأحدث العنف لعام 1965 وفي ظل الغياب التام لأية محاكمات رسمية للنظر في الفظائع التي ارتُكبت خلال الفترة من 1965-1966 أو إصدار حكم رسمي لصالح الضحايا.

وتعتبر سوريا أيضاً دراسة حالة إفرادية لها أهميتها الخاصة فيما يتعلق بالتأثيرات الحافزة التي قد تنبثق عن التوثيق. إذ تعتبر الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان في سوريا من بين الفظائع الأكثر توثيقاً مقارنة بأي نزاع آخر، وذلك نتيجة لجهود التوثيق الاستثنائية التي بذلتها جمعيات الضحايا/ الناجين التي سعت بلا هوادة لتحقيق المساءلة وكشف الحقيقة وعملت بشق الأنفس على بناء علاقات قائمة على الثقة مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالانتهاكات. ويعدُّ هذا إنجازاً مميزاً سيما وأن الكثير من الضحايا السوريين وعائلاتهم لا يثقون في الجهات الفاعلة الخارجية ويترددون في التحدث معها وذلك عائد إلى حد بعيد إلى أن عائلات المعتقلين والمختفين قسراً كانت قد تواصلت مع (أو سجلت شكاوى اختفاء قسري لدى) العديد من الجهات الفاعلة المحلية والدولية،[88] ولم تجنِ من وراء ذلك سوى الشعور

85 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 13.

86 Interview with a male victim in Central Sulawesi in AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 47.

87 تأسست هيئة حماية الضحايا والشهود عام 2006 لتوفير الحماية للشهود في القضايا الجنائية. كما أنها تقدم المساعدة النفسية- الاجتماعية المستعجلة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات أنظر منظمة آسيا للعدالة والحقيقة (AJAR) ومنظمة إمبيونيتي ووتش بعنوان *مسارات للعدالة الانتقالية في إندونيسيا* (*Pathways to Transitional Justice in Indonesia*)، 14.

88 بالإضافة إلى الخوف من الانتقام من قبل الأطراف المسلحة التي ربما تكون تحتجز أحبتهم المعتقلين أو المختفين قسراً.

بالخـذلان الناجـم عمـا وصفتـه هـذه العـائلات بأنـه 'تدفـق للمعلومـات باتجـاه واحـد'[89] وغيـاب مزمـن للمتابعـة مـن قبـل هـذه الجهـات. وقـد نجـم عـن ذلـك عـن شـعور العـائلات بأنهـا تُسـتغل وبالتالي أصبحت تتردد في إعادة مشاركة تجاربها المؤلمة مع منظمة أخرى.[90]

[مـن اليسـار إلى اليميـن] السـيد خالـد الحـاج صالـح ممـثلاً عـن ائـتلاف عـائلات المختطفيـن مـن قبـل داعـش- مسـار، السـيدة فـدوى محمـود مـن عـائلات مـن أجـل الحريـة، والسـيدة ياسـمين مسـحان مـن رابطـة عـائلات قيصـر، أثنـاء مشـاركتهم فـي تظاهـرة أمـام مقـر الأمـم المتحـدة فـي نيويـورك بالولايـات المتحـدة، يونيـو/ حزيـران 2023. مصـدر الصـورة: © غيـدو م. نيـرا/ إمبيونيتـي ووتـش/ حملـة سـوريا.

رغـم هـذا السـياق، تضمـن التقريـر السـوري مبادرتيـن اسـتثنائيتين –لمنظمـة تـآزر ورابطـة معتقلي ومفقـودي سـجن صيدنايـا- تمكنتـا مـن جمـع كميـات ضخمـة مـن بيانـات التوثيـق ممـا سـمح لبعـض عـائلات الضحايـا بالذهـاب باتجـاه أشـكال محـدودة، ولكـن مهمـة، مـن الانتصـاف. فـخلال سـنة واحـدة، أجـرت منظمـة تـآزر، وهـي جماعـة ضحايا/ناجيـن، أكثـر مـن ألـف مقابلـة مـع ضحايـا وناجيـن مـن شـمال وشـرق سـوريا، هـذا إلى جانـب توثيقهـا لأنمـاط العنـف أيضـاً. فـي غضـون ذلـك، اسـتحدثت رابطـة معتقلـي ومفقـودي سـجن صيدنايـا "منهجيـة صارمـة للتوثيـق وعمليـة البحـث"[91] بالإضافـة إلى نظامهـا الخـاص بتسـجيل معلومـات المعتقليـن فـي سـجن صيدنايـا والإسـناد الترافقـي لهـا، وقـد سـاعدت مبادراتهـا التوثيقيـة بعـض العـائلات على التحقـق مـن مـكان تواجـد أحبتهـا المختفيـن قسـرياً فـي بيئـة تُمنـع فيـه المنظمـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان والـوكالات الإنسـانية منعـاً تامـاً مـن دخـول سـجن صيدنايـا (أو مرافـق الاعتقـال الأخـرى التابعـة

89 الأمين العام للأمم المتحدة، *المفقودون في الجمهورية العربية السورية، تقرير الأمين العام*، 890/A/76، (2 أغسطس/ آب 2022)، https://digitallibrary.un.org/record/3985565?ln=en.
90 المصدر السابق.
91 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 32.

للنظام). كما شكل توثيقها لانتهاكات حقوق الإنسان حجر الزاوية لعدد من الدعاوى التي أُقيمت في ألمانيا على أساس الولاية القضائية العالمية بالإضافة لعدد من مبادرات المناصرة.

ويكون هذا النوع من مبادرات التوثيق "أكثر نجاحاً عندما يتم بالتعاون مع –ولكن ليس بقيادة- المنظمات القانونية والحقوقية الشريكة.[92] كما أنها تقدم الدليل على محورية الدور الذي تؤديه منظمات الضحايا/ الناجين في جهود الانتصاف عندما تكون جهودها مدعومة من قبل حلفاء ولكن مع بقاء الضحايا والناجين قادرين على تحديد شكل وطبيعة عملهم. كذلك، أكدت المنظمات التي أجريت معها المقابلات في التقرير السوري على أهمية وجود فضاء يتيح لهذه المنظمات التعلم من بعضها وكذلك من منظمات أخرى في المنطقة. ومن الجدير بالاهتمام، أن الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات وشركاء البحث الإندونيسيين والكولومبيين والغواتيماليين شاطروا [أقرانهم السوريين] هذه الأفكار النيرة حول أهمية عملية تعلم الجماعات من بعضها، ولاسيما تعلم المجتمعات المحلية من بعضها، من أجل بناء حركات قوية التأثير لغايات الانتصاف وإصلاح الضرر.

التحديات والعقبات التي تقف في طريق التنظيم والمشاركة

أشارت التقارير القطرية إلى العديد من التحديات الملحة والمتوطنة على المستويات المحلية والوطنية والدولية التي تقف حجر عثرة كبير في طريق ممارسة نشاط ذي معنى. ومن ضمن هذه التحديات المخاطر التي تهدد سلامة النشطاء الجسدية والتي لها صلة بديمومة الإفلات من العقاب، والتمييز المستمر، والأمن الاقتصادي، والإقصاء.

وفي الغالب هناك صلة تربط بين بعض من هذه العقبات. ووجدت جميع الدارسات أن استمرار العنف السياسي والاجتماعي-الاقتصادي وضعف الإرادة السياسية لمواجهة إرث العنف المستمر، أو إيقافه، هما التحديان الأكثر إلحاحاً أمام عملية التنظيم. هذا الحال –مقرونا بالتهميش التاريخي، وفي بعض الحالات المستمر، للضحايا والناجين- يفضي في أغلب الأحيان إلى الفقر المدقع داخل المجتمعات المحلية المتأثرة. وبالتالي، فإن الكفاح من أجل تلبية الاحتياجات المستعجلة لا يترك مجالاً كافياً لمزاولة النشاط. وفي الوقت ذاته، تتقاطر النخب السياسية إلى المناطق فيما يخشى الناجون الذين يجهرون برأيهم من التعرض للانتقام. هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى استمرار إفلات مرتكبي الانتهاكات الحاليين والسابقين من العقاب.

ثمة ترابط وتضافر بين استمرار الإفلات من العقاب وبين استمرار العنف والتمييز ضد الناجين والنشطاء. ففي كافة أنحاء العالم، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ومناصرو حقوق الضحايا والناجين للتهديدات والقتل بمعدلات مقلقة.[93] **وعليه، فإن انحسار الاهتمام الشعبي والدولي يشكل تحدياً مهماً في سياق عالمي من تهافت الأزمات الطارئة وتصاعد مستوى الإفلات من العقاب في صفوف الحكومات التي لها أصلاً سجل تاريخي حافل بانتهاكات حقوق الإنسان. وتصبح حالة الإجهاد الدولي هذه أكثر حدة في النزاعات التي تم توقيع اتفاقيات سلام الخاصة بها قبل سنوات والتي لم يعد الصراع المرتبط بها يبدو هاماً من الخارج.**

92 محمود، "*لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن*"، 33.

93 *منظمة العفو الدولية*، "المدافعون عن حقوق الإنسان تحت وطأة التهديد: انكماش الساحة أمام المجتمع المدني".

يتعرض الناجون في بعض الحالات أيضاً إلى تمييز يمنعهم من، أو يثنيهم عن، المشاركة في الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، أوضحت إحدى الناجيات من الفظائع التي ارتكبت في الفترة من 1956-1966 في محافظة يوغياكرتا بإندونيسيا بأن الناجين لا يمكنهم دخول المنافسة على منصب محلي ولا يمكن انتخابهم لمثل هذا المنصب. ومع أن التمييز الذي لوحظ، في هذه الحالة، كان على مستوى الحي، إلا أن إشارات مماثلة وردت في تقارير قطرية أخرى أيضاً. وفي كولومبيا، يُحجز عدد من مقاعد الكونغرس للضحايا بموجب اتفاقية هافانا؛ ولكن الضحايا **الحقيقيين** بالكاد حصلوا على المساعدة أثناء تحضيرهم للحملة الانتخابية، بمعنى أن بعض الأحزاب السياسية وأحزاباً ذات صلة بجماعات شبه عسكرية صاحبة نفوذ هناك استطاعت تهميش الضحايا والاستحواذ على المقاعد المحجوزة لهم لصالح حلفائها الذين يتسترون بزي الضحايا. ثمة أيضاً تأثير غير مباشر لهذا الأمر، إذ تولّد بسببه شعور بالخوف من المنافسة على المناصب في صفوف جماعات الضحايا الحقيقيين الذين ربما كانوا يريدون المنافسة عليها لو كان الحال مختلفاً. وبنفس الطريقة، تسبب الفساد السياسي المتجذر في غواتيمالا في إفقاد المشاركة السياسية جاذبيتها بالنسبة للضحايا والناجين.[94]

تخاطر العمليات العقيمة بزيادة تهميش جماعات الضحايا. فعلى سبيل المثال، أدى الإخفاق في تنفيذ نتائج العملية التشاورية مع الضحايا في غواتيمالا، وكذلك الإخفاق، في تونس، في إدراج شهادات النساء بخصوص ضرر بعينه في تقارير هيئة الحقيقة والكرامة، إلى زيادة التهميش والعزلة بالإضافة إلى تنامي مشاعر الخيبة والغبن والعجز.

ينطبق هذا الشيء أيضاً على **مؤسسات العدالة الانتقالية على المستوى الوطني وكذلك على الجهات الفاعلة الدولية التي تتولى إجراء العمليات التشاورية مع الضحايا والناجين ولكنها تفشل باستمرار في تنفيذ توصياتهم** أو تفشل في تنفيذ الفقرات المتعلقة بمشاركة الضحايا/ الناجين. وفي الحالات التي تتكرر فيها "هذه الطقوس الجوفاء" باستمرار، "قد ينجم عن مشاركة الضحايا آثار عكسية، مما يدفع الناجين إلى الإحساس بالعجز وبأنهم استُغلوا بل وعُرِّضوا للخطر".[95] وقد سلطت الدارسة الكولومبية الضوء على هذه القضية عندما تطرقت لمسألة إجهاد الأبحاث وما يسمى بـ "عروض البدلات الرسمية"، أي الذهاب والإياب الذي لا نهاية له للمستشارين والباحثين والأكاديميين والعاملين في مجال التنمية أو العمل الإنساني الذين يبدو أنهم يستفيدون من المنطقة ولكنهم لا يعطون شيئاً بالمقابل لأهلها.[96]

وفي مثل هذه السياقات، يطال هذا الأمر أيضاً بتأثيره غير المباشر المنظمات التي يقودها ضحايا: حيث يشعر أعضاؤها بخيبة الأمل في قيادتهم وينسحبون من عضوية جمعيات الضحايا لأنهم لا يرون أية جدوى من التنظيم. **وهذا الافتقار إلى "نتائج واضحة ومناسبة التوقيت يُفقد كثيراً من الناجين إيمانهم وطاقتهم".**[97] هذا، ناهيك عن أن استقطاب شباب جدد للانضمام لعضوية الجماعات والجمعيات يزداد صعوبة في الحالات التي يكون فيها الشعور بخيبة الأمل عميقاً، مما يسدد ضربة أخرى للجهود الرامية إلى استدامة النشاط وتحريكه في الأماكن التي تشهد إفلاتاً مستمراً من العقاب. كل هذا يصب في مصلحة الوكالات الحكومية غير المهتمة في إجراء مساءلة أو عدالة حقيقية أو إصلاح حقيقي.

94 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 55.
95 المصدر السابق، 16.
96 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*.
97 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 31.

تونسيون يحيون الذكرى السنوية الخامسة للثورة التونسية لعام 2011 بشارع الحبيب بورقيبة بوسط العاصمة التونسية. تونس، 2016. مصدر الصورة: © فتحي بلعيد عبر غيتي إميجيز.

من دون وجود هياكل على مستوى القواعد الشعبية لإعداد الضحايا والناجين ودعمهم، فإن مشاركة الضحايا والناجين وثقتهم ستهتزان. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تُطبَّق فيها إجراءات مستمرة غير رسمية للعدالة، من قبيل مجلس القبائل، "لا توجد هياكل شعبية على مستوى المجتمع المحلي لإعداد الضحايا وطمأنتهم واطلاعهم بشكل مستمر على التقدم الذي تحرزه عملية العدالة الانتقالية". كما أن "تشويه سمعة نشطاء حقوق الإنسان وتهديدهم" بشكل صريح يعمق من "عدم رغبة الضحايا والناجين عموماً في التحرك والاستفادة من الآلية".[98] وبذلك، يتعمق شعور الناجين بانعدام الثقة (المبرر) فيما يتعلق بأمنهم وسلامتهم الجسدية بفعل غياب الدعم النفسي-الاجتماعي والتنظيمي، مما يؤثر سلباً على استعداد الناجين للإدلاء بشهادتهم لدى مجلس القبائل وكذلك لدى عمليات العدالة الرسمية.

تزداد صعوبة مزاولة النشاط عندما يكون الأمن الاقتصادي مضطرباً وخصوصاً بالنسبة للنساء. تسلط تقارير إندونيسيا وكولومبيا وسوريا الضوء على التحديات المتمثلة في تحقيق توازن بين الأمن الاقتصادي والنشاط، الأمر الذي تنتج عنه عواقب وخيمة على النساء الناشطات بصفة خاصة لأن القسم الأكبر من مشاركتهن في عمليات العدالة يتم أصلاً بشكل غير رسمي وبالتالي فإنهن لا يتلقين عليه أجراً. أضف إلى ذلك أن تهميش الانتهاكات التي تعرضن لها –لجملة من الأسباب- يجعل من توظيفهن رسمياً ومن تحقيق أمنهن الاقتصادي شيئاً صعباً أو حتى مستحيلاً.

98 Tunamsifu, *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo*, 43.

وبالنتيجة، قد يكون الإنهاك شديداً في السياقات المعقدة التي تتسم بالتهديد المستمر وانعدام الاستقرار. وكما بين التقرير الإندونيسي بكل وضوح "زيادة على الإرهاق والخوف الآتيين من إنكار الحكومة وتهديداتها للضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان، يرزح كثيرون تحت وطأة مسؤولياتهم وواقع البقاء الاقتصادي".[99]

من المحتمل أن يواجه النشطاء في المناطق الريفية والحضرية جملتين مختلفتين من التحديات، مما يؤثر على نشاطهم ومناصرتهم. بالعودة إلى ما ذكرناه سابقاً حول ما الذي تعنيه العدالة، تشير جميع التقارير القطرية إلى أن الناجين من أبناء المجتمعات المحلية الريفية يواجهون جملة من التحديات تختلف عن تلك التي يواجهها الناجون في المناطق الحضرية، وغالباً ما تكون تلك الاختلافات مغلفة بديناميات طبقية وثقافية. وتؤثر هذه العوامل مباشرة على الطريقة التي "يعمل بها الضحايا والناجون على تعزيز الأشكال غير الرسمية للعدالة".[100] وعلى سبيل المثال، عندما ينتقل الناجون الكولومبيون من الأرياف، أو يتم تهجيرهم، إلى المراكز الحضرية فإنهم يعانون من العنصرية والتمييز ويُعاملون من قبل مواطني بلدهم وسلطاتها بلامبالاة أو نفور تام. وهذه الممارسات لا يجد الناجون "بُداً من مواجهتها في معرض سعيهم لتعزيز عملهم على صعيد المناصرة والنشاط فقط، بل وعند محاولتهم البقاء على قيد الحياة مالياً واجتماعياً وهم يخوضون غمار الواقع الجديد".[101]

قد يكون الانضمام لعضوية الشبكات الوطنية أمراً صعباً بالنسبة للمنظمات الريفية في المناطق المعزولة. ففي غواتيمالا، مثلاً، خسرت المنصة الوطنية لمنظمات الضحايا والمنظمات الاجتماعية الكثير من جماعات الضحايا والناجين التابعة لها –أعضاء مؤسسون وقوة دافعة وراء إنشائها- بسبب محدودية الموارد الاقتصادية التي حدّت من قدرة هذه الجماعات على الالتحاق بالأنشطة التي تُقام في العاصمة أو المنطقة الوسطى من البلاد.

ومن العوامل ذات الصلة بهذه الناحية أن الدعم المالي لأعمال العدالة الانتقالية يتم توجيهه إلى حد بعيد نحو المؤسسات أو المنظمات التي تربطها علاقة بالمستويين الدولي والوطني وذلك على حساب الجمعيات الشعبية. كما يتأثر هذا الجانب بالفروقات بين الجنسين. لقد عبرت الكولومبية ديرلي تشارا عن هذه الفكرة بعبارات واضحة قائلة: "أريد أن أقطع شوطاً أبعد [في عملي] لكن الأمن الغذائي للمرء هو في مرمى الخطر أيضاً".[102] كذلك هو الحال بالنسبة لأعضاء بعض جماعات الناجيات السوريات، وخصوصاً تلك التي تعمل داخل سوريا، إذ يؤكدن "باستمرار في خطابهن أن هؤلاء النساء لا يمكنهن المشاركة بنشاط في قضايا السياسة قبل الحصول على التمكين الاقتصادي وإعادة التأهيل".[103] ويكتسب التمكين الاقتصادي أهمية حاسمة خصوصاً بالنسبة للنساء لأن "العديد من المعتقلات [...] لم يمارسن أيَّ "عمل مدفوع الأجر قبل احتجازهن".[104] ومن الجوانب المرتبطة بذلك أن كثيراً من النساء، وبصفة خاصة المعتقلات السوريات السابقات، يواجهن الوصم المرتبط بكونهن نساء صادر بالتحديد من عائلاتهن ومجتمعاتهن

99 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 43.

100 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 40.

101 المصدر السابق.

102 Interview with Derlly Char in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 49.

103 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 26.

104 المصدر السابق.

المحلية الذين يربطون سجن المعتقلة بكونها قد "دُمرت" بسبب العنف الجنسي.[105] كذلك قد يشعر أبناء المجتمعات المحلية بالخوف على سلامة عائلاتهم عند الاختلاط بمعتقل سابق كونه قد يظل خاضعاً للمراقبة بقية حياته ولما قد ينطوي عليه ذلك من تهديد حقيقي من قبل أجهزة المخابرات التابعة للنظام. وأشار التقرير السوري أيضاً إلى أن الناجيات يواجهن عقبات أخرى مختلفة، منها نظرة مجتمعاتهن لهن كمعتقلات سابقات، كل هذا بالإضافة إلى ما يترتب عليهن من رعاية أطفالهن، أو مسؤوليات عائلية أخرى".[106] وتنطبق هذه المجموعة من العقبات متعددة الطبقات والتي تحول دون مزاولة النشاط على التقارير الكولومبي والغواتيمالي والتونسي والإندونيسي أيضاً.

علاوة على ذلك، **تعتمد الجماعات الصغيرة على المنظمات الكبيرة من أجل إبراز حضورها على الساحة، كما أن التنسيق بين الجماعات يكون في أغلب الأحيان حافلاً بالتحديات ومعقداً**. ومما يزيد هذا التوتر تعقيداً مفهوم 'حارس البوابة' الذي تتعامل بمقتضاه منظمات غير حكومية دولية أو وطنية أو 'نخبوية'. إن كثرة التحديات هي من سمات التنسيق عند التعامل مع الجماعات أو التحالفات التي يغلب عليها طابع عدم التجانس والتي يكون لها احتياجات عاجلة مختلفة فضلاً عما تصطبغ به من اختلافات قائمة على أساس محلي-وطني وريفي-حضري وغير ذلك من الاختلافات. ونتيجة لذلك، فإن المنظمات غير الحكومية الكبرى، وفي معرض التنسيق مع الحكومة، "تتحدث بالنيابة عن" جمعيات الضحايا والناجين التي يغلب عليها الطابع المحلي، وتمتلك سلطة منح هذه الجماعات الصغيرة الحضور والظهور على المستوى الوطني أو حجبه عنها.

بالتالي، يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية أن تتصرف كحارس بوابة بين عمليات الحوار الوطني والمنظمات التي يغلب عليها الطابع الشعبي، الأمر الذي يتسبب في نشوء دورة مدمرة تحافظ من خلالها الجهات الفاعلة على مستوى السياسات على التواصل مع دائرة ضيقة من النشطاء الذين تعرفهم وتثق بهم على المستوى الوطني. وقد يميل هؤلاء الأخيرين إلى التحدث نيابة عن الجهات الفاعلة الشعبية دون أن يكون النشطاء من مستوى القواعد الشعبية حاضرين فعلاً ليتحدثوا بالأصالة عن أنفسهم. وعلى سبيل المثال، أوضحت كولومبيتان أثناء مقابلات معهما بأن "المنظمات النخبوية تشكل عقبة أمام النساء الأخريات لأن هؤلاء [منظمات النخبة] هم من يأخذهم [صانعوا السياسات] بعين الاعتبار". وقد لا يكون الناس من الأقاليم، مثلاً، قادرين على حضور موائد الحوار المستديرة التي تُعقد في العواصم، ولكنك "إن لم تشارك في مائدة حوار للضحايا، فإن الحكومة والمؤسسات لن تضعك في حسبانها".[107] إضافة إلى ذلك، أعربت نساء في التقريرين السوري والتونسي عن قلقهن من أن تمثيلهن في الاجتماعات الرفيعة المستوى يتم التعامل معه في أغلب الأحيان كفكرة طارئة وأنه ما من أحد يسعى لضمان مشاركتهن الحقيقية.

يشعر النشطاء أنهم مفصولون عن جهود العدالة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. أخيراً، لوحظ في جميع دراسات الحالات أن ثمة قلقاً كبيراً يساور المشاركين والذين أُجريت معهم المقابلات بشأن الفصل بين العدالة الانتقالية ومبادرات العدالة الاجتماعية الأوسع نطاقاً. ففي إندونيسيا وغواتيمالا، امتزج هذا القلق مع مخاوف من أن قادة حركات الضحايا والناجين

105 هبة محرز، ناجيات أم ليس بعد: تحليل لتجارب ناجيات عما بعد الاعتقال، تقرير يستند إلى شهادات من حملة 'ناجيات أم ليس بعد'"، (النساء الآن من أجل التنمية، 2020)، https://women-now.org/wp-content/uploads/Surviving_Freedom-EN.pdf.، 10.

106 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 26.

107 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 49.

سيموتون دون أن يروا أية عدالة؛ ناهيك عن المخاوف المنبثقة عن الافتقار للتجديد من جيل لآخر على مستويات القيادة والعضوية. وقال ممثل غواتيمالي عن منظمة تنشط على المستوى الوطني وتركز على قضية الذاكرة إن "واقع الفقر، والجوع، والجائحة، وانعدام العمل، والهجرة، وما إلى ذلك، كل ذلك واقع لا يمكننا إخفاؤه. لذا، ولكي تعمل الذاكرة، فإنه يجب بشكل ما ربطها بالنضال الاجتماعي في الوقت الحاضر. وما يقلقني هو عدم وجود تنظيم اجتماعي".[108] وأشار بعض الذين أجريت معهم مقابلات في كثير من التقارير إلى أن النشطاء يحتاجون إلى ربط العدالة الانتقالية بقضايا العدالة الاجتماعية الحالية التي تُعتبر قضايا ملحة، على نحو أفضل.

المشاركة مع مرور الوقت والمخاطر السياسية

هل هناك أنواع مختلفة من التنظيم في المراحل النضالية المختلفة؟

تحدثت جميع الدراسات عن النضال متعدد الأجيال الذي يتطلبه النشاط، وخصوصاً في السياقات التي تشوبها إرادات سياسية متذبذبة وتراجع ديمقراطي. تبدأ الكثير من الحركات مسيرتها كمبادرات تضامنية أو كجماعات أو كجهود لتوثيق الانتهاكات ومن ثم تتطور باتجاه أعمال المناصرة التي تتسم بأنها ذات إطار أوسع. ففي كولومبيا، مثلاً، "بدأت المنظمات النسوية بجمع الشهادات وتوثيق حالات انتهاك حقوق الإنسان ونشر تقارير حول النساء والحرب في ثمانينيات القرن الماضي".[109] لاحقاً، تطورت هذه الجهود "لتصبح ورش عمل وموائد نقاش مستديرة ومناقشات داخل المجتمع المدني باستخدام منهجيات مختلفة تتعامل مع العنف الجنسي وصدمة النساء؛ مما أبرز حضور القيادة النسائية في غمرة عمليات التهجير القسري".[110] وفي مواجهة الخطر الشديد وطويل الأمد، وكنتيجة مباشرة لنشاط هذه الجمعيات على مدار عدة عقود، فقد تمكنت من خلق حيز لنفسها في عملية السلام الرسمية. في الواقع، "يظهر النشاط القائم على أساس حقوقي في كولومبيا منذ عقود كيف مهدت روح المثابرة الطريق أمام كسب ثقة المجتمعات المحلية ومشاركتها تزامناً مع الانتقال من أهداف النشاط القصيرة إلى المتوسطة إلى الطويلة الأمد".[111] ويمكن ملاحظة هذا النوع من تطور النشطاء أيضاً في غواتيمالا وإندونيسيا.

من ناحية أخرى، تشير التجربتان السورية والتونسية إلى تنظيم مختلف من حيث النوع وسرعة التطور. ففي تونس، تم الشروع في عمليات العدالة الانتقالية في وقت "مبكر" نسبياً بالمقارنة مع التوسع الذي شهده المجتمع المدني في هذا البلد؛ وفي سوريا لا تزال العمليات الرسمية غير موجودة على المستوى الوطني إلا أن هناك كماً هائلاً من النشاط المستدام يسير جنباً إلى جنب مع تطور مبادرات العدالة الدولية. وفي كلتا التجربتين، اتخذ نشاط الضحايا/ الناجين أنماط التطور نفسها التي وُصفت في غواتيمالا وكولومبيا وإندونيسيا، ولكن بخطى متسارعة جداً.

108 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 32.
109 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 14.
110 المصدر السابق.
111 المصدر السابق، 46.

ما الذي يحدث للمشاركة عندما يكون هناك خطر أكبر؟

تتضافر عوامل من قبيل العنف المستمر أو التهديد بالعنف، وانعدام الأمن الغذائي، والحرمان من التوظيف، والانتقال القسري إلى مكان آخر (وغالباً عدة مرات) لتؤثر على قدرة الأشخاص على المشاركة والتنظيم. توثق التقارير القطرية النشاط على امتداد عدة أجيال من النزاع، ويظل الثابت الوحيد فيها هو التهديد المستمر للنشطاء من الضحايا والناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي جميع السياقات، يترافق هذا الوضع مع أحوال من قبيل الفقر المدقع وانعدام الأمن اللذين ينتجان بشكل متعمد عن التهميش والإيذاء. ولكن، وفي ظل هذه الظروف، يستمر النشاط. وفي بعض الحالات، وكما تمت الإشارة إليه في التقرير الخاص بغواتيمالا، فإن وحدة جماعات الناجين "وفرت شكلاً من أشكال الحماية في سياق خطر، وخصوصاً في ثمانينيات القرن الماضي عندما كان القمع لا يزال قوياً".[112]

قوة الحضور قد تزيد من الخطر. يثبت العديد من دراسات الحالات أن الضحايا والناجين الذين ينخرطون بدرجة أكبر من غيرهم في النشاط يصبحون عرضة لخطر أكبر، ويعود ذلك جزئياً إلى حضورهم العلني المتزايد. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على الحالة الإندونيسية. ففي أتشيه ويوغياكرتا، أبلغ النشطاء الذين أحيوا علانية ذكرى فظائع محددة عن تعرضهم لمداهمات عسكرية وضغوط وعن خضوعهم لعلمية رصد ومراقبة علنية، مما يبرهن على أنه "كلما زادت مشاركة الضحايا كلما زادت المخاطر عليهم"، فيما قد يتعرض الضحايا "لخطر الترهيب بسبب ظهورهم الإعلامي".[113] إذ أبلغ بعض الذين أُجريت معهم مقابلات عن أنهم كانوا يتعرضون للترهيب من قبل الجيش كلما تكلموا في جلسات نقاش عامة.

وفي سوريا حيث **لا يزال النزاع دائراً وحيث تحدق بالنشطاء وعائلاتهم مخاطر حادة إذا ما اختاروا البقاء داخل البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر مباشرة على التنظيم.** وعندما تزداد المخاطر تصبح مستويات الحذر أعلى بكثير فيما يتعلق بالنشاط الظاهر للعلن، هذا بالإضافة إلى استثارة جهود حكومات المنطقة (في بلدان تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين) باتجاه إحباط عمل النشطاء. وقد أوضح التقرير السوري أن تلك الجهود تراوحت ما بين رفض منح التراخيص وتصاريح العمل للجماعات التي ينتمي إليها هؤلاء النشطاء (وخصوصاً في تركيا ولبنان) والمداهمات والتهديدات الأمنية والاعتقال التعسفي أو اختطاف النشطاء الذين لا يزالون يعيشون في سوريا. وسواء أحدث ذلك داخل البلد أم في المنطقة، فقد "ولّد ذلك خوفاً شديداً في صفوف الأعضاء وأدى إلى تعليق الأنشطة لعدة أشهر".[114]

تؤثر المخاطر الحادة أيضاً على القدرة على التنظيم في مختلف المناطق، حيث أن التنظيم مهم جداً للتضامن وبناء الحركات وخلق التغيير. ففي كولومبيا، يؤثر الخطر السياسي على نطاق العمل والقدرة على الإعلان عن المبادرات على الملأ. وتؤثر التهديدات الدائمة القادمة من الجماعات شبه العسكرية والفصائل المنشقة والقوات الأمنية على الحياة اليومية، وعلى مستوى الخطر الذي يواجهه النشطاء. ويشتمل ذلك على تعديل العمل أو إلغاؤه، وعدم القدرة على التحدث عن قضايا معينة في المناطق عالية الخطورة، ونقل

112 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 43.
113 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 43.
114 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 45.

الأشخاص من مكان إلى آخر كي يتسنى التحدث في أمان نسبي. كما يؤثر على استدامة عمل النشطاء بطرق أخرى: إذ تعمل الحاجة المستمرة إلى تحويل الموارد المالية التي كانت مرصودة أصلاً لأنشطة العدالة الانتقالية غير الرسمية لصالح حماية النشطاء -الضحايا/ الناجين وسلامتهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم على استنزاف الموارد وتؤثر سلباً على قدرة الكثير من المنظمات الأخرى على البقاء.

تؤثر المخاطر على المشاركة مثلما تؤثر على التنظيم. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يؤثر العنف الحاد والمستمر على مشاركة بعض الضحايا/ الناجين في فضاء هو من ضمن قلة قليلة من الفضاءات القائمة من أجل العدالة ومداواة الجراح، ألا وهو مجلس القبائل. ويبين التقرير الكونغولي أن الضحايا "لا يزالون يتلقون تهديدات من مرتكبي الجرائم الذين تمت ترقيتهم في الأجهزة الأمنية [...] ومن آخرين من أصحاب النفوذ السياسي".[115] وبصفة خاصة، ثمة خوف من الانخراط في أنشطة مع بعض الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وخصوصاً الذين يعيشون منهم في مناطق تشهد نزاعاً مستمراً. ولا يمكننا وصف شعورهم هذا بأنه خوف في غير موضعه: إذ أُبلغ بعض الذين أُجريت معهم مقابلات عن مخاطر حقيقية من تعرضهم للترهيب أو القتل إذا ما وُجد بحوزتهم دليل على فظائع ارتكبت في الماضي أو أية معلومات تثبت تورط مرتكبيها. ويطال هذا الخطر أيضاً نشطاء المجتمع المدني إذ يواجهون خطراً حقيقياً يتمثل في الاختطاف أو القتل بسبب نشاطهم، لذا فإن من يواصل التحدث على الملأ أو التنظيم إنما يقوم بذلك معرضاً نفسه لخطر شخصي عظيم.

العمليات والعلاقات الفوقية مع المجتمع المدني ومهنيي العدالة الانتقالية

في جميع الدارسات، انطوت علمية التفكُّر والتدبر فيما يتعلق بالعلاقات والعمليات الفوقية، أي التي تعتمد مقاربة من أعلى إلى أسفل، في مجال العدالة الانتقالية على أدلة على وجود إقصاء ومبادرات استخلاصية وعمليات تشاورية ظاهرية. كما أنها تضمنت أفكاراً تبيِّن إلى أي مدى يمكن أن تكون تلك العلاقات أساسية ومنتجة عندما نتعهدها بالاحترام ونقيمها من مبدأ الاستجابة لسد الثغرات والاحتياجات المبينة واضعين في أذهاننا إقامة شراكات طويلة الأمد. وقد تحدثت بعض التقارير بإسهاب عن طيف العلاقات هذا من بدايته إلى نهايته وبكل وضوح في حين مرت عليه تقارير أخرى مرور الكرام. وفي كلتا الحالتين، نوهت جميع التقارير القطرية إلى القيمة التي تنطوي عليها مثل هذه العلاقات وكذلك الضرر الذي يمكن أن يتأتى عنها.

من الأهمية بمكان أن تبرُز المنظمات التي يقودها ضحايا/ ناجون في المشهد الوطني لأن ذلك يصنع لها حضوراً ذا أهمية واضحة بالنسبة لنشاطها. وقد عززت جميع الدراسات صحة هذا المبدأ وضربت أمثلة تبين فيها كيف تصبح المنظمات غير الحكومية 'النخبوية' –على المستوى الوطني أو المستوى الدولي- بمثابة حارس بوابة يعترض الطريق بين جماعات النشطاء من القواعد الشعبية والمؤسسات الرسمية أو الأوساط والفعاليات الوطنية والدولية ذات الصلة بالسياسات. ففي غواتيمالا، برهن العديد من

115 Tunamsifu, *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo*, 30.

تحالفات التقاضي الاستراتيجي الرئيسية على أهمية تعزيز القدرات كي تكون الشراكات العريضة بين الناجين ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لهم مبينة على الاحترام وقيادة الضحايا/ الناجين. لكن ليست هذه هي الحال على الدوام، حيث أشار التقرير الخاص بغواتيمالا إلى أن "الضحايا وعائلاتهم لم يكونوا هم أبطال عمليات العدالة الرئيسيين" بل كان المحامون وممثلو المنظمات غير الحكومية "هم الشخصيات الأكثر ظهوراً، وهم من يحدد الموضع المناسب للرسائل القانونية السياسية متخذين موقفاً أبوياً تجاه الضحايا".[116] وقد استغرقت عملية إحداث تغيير في هذا النهج وقتاً وتطلبت جهوداً مضنية.

ناجيات من العنف الجنسي يحتفلن بصدور حكم قانوني في منطقة سيبور زاركو، غواتيمالا. شباط/ فبراير 2017. مصدر الصورة: © منظمة إمبيونيتي ووتش.

تتوتر العلاقة بين جمعيات الضحايا/ الناجين ومنظمات المجتمع المدني العامة في بعض الأحيان بسبب تحكم هذه الأخيرة بعملية الحصول على التمويل. ردد الكثير من الدراسات صدى الشكوى المشتركة من منظمات الضحايا/ الناجين: ومفادها، بالتحديد، أن ثمة إمكانية محدودة للحصول على التمويل وتنافساً هائلاً على الموارد، وأن عملية الوصول إليها محمية 'بحرس بوابات'. ويؤثر هذا على عمل المنظمات من جميع النواحي وخصوصاً على الناحية المتعلقة بقدرتها على اكتساب الصبغة المهنية أو التعاقد مع موظفين مهنيين يساعدوها في التخفيف من وطأة الأعباء الإدارية. تتسم العلاقة بين جمعيات الضحايا/ الناجين والمنظمات العامة بالتعقيد، ومع أنه لا يمكن تعميمها بسهولة فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات، إلا أن التقرير السوري أفاد بأن ممثلي جماعات الضحايا/ الناجين شعروا بأنه يتم استخدامهم "كأدوات لجذب التمويل أو اكتساب الشرعية".[117] وقد أشار مؤلفو التقرير الخاص بكولومبيا إلى ذلك في جلسات نقاشية أجريت بعد نشر التقرير بقولهم إن "من الأفكار الرئيسية التي انبثقت عن [هذه الدارسة] أن الشرعية أتت من خلال الحضور طويل الأمد لكثير من المنظمات في المنطقة، وذلك في مقابل العقلية القائمة على أساس مشاريع قصيرة الأمد والتي تتعامل بها منظمات المجتمع المدني الكبرى والمنظمات الدولية التي لها حضور في كولومبيا.[118]

116 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 49.
117 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 44.
118 تأملات مكتوبة من مونروي سانتاندر إلى المؤلفة، 17 حزيران/ يونيو 2023.

ومن النتائج المرتبطة مباشرة بما جاء أعلاه أن تردد المانحين في توفير التمويل الأساسي لمنظمات الضحايا/ الناجين قد يسبب تأثيراً ضاراً من ناحيتين: فهو يؤثر سلباً على قدرات المنظمة، ويؤثر بشكل غير مباشر بحرمانها من الاستقلالية الكافية للتنظيم. يمتلك الموظفون المتفرغون والمدربون القدرة على التركيز على كتابة طلبات المنح أو تنظيم الاجتماعات وتنسيقها مع الهيئات الرسمية- وكلتا المهمتين في غاية الأهمية بالنسبة لزيادة مستوى بروز المنظمة وبالتالي شرعيتها المؤسسية. ومن دون هذا النوع من الدعم المهني الداخلي، قد تصبح المنظمات التي تركز على الضحايا والتي تعمل إلى حد بعيد على أساس تطوعي، معتمدة بشكل غير متناسب على 'الخدمات المهنية' لمنظمات أكبر منها وإلا فإنها ستبقى عاجزة عن الارتقاء بمستوى أعمالها. وتظهر الحالة السورية كيف أدى تردد المانحين في توفير التمويل الأساسي أو غير المقيد للمنظمات التي تركز على الضحايا/ الناجين على إدامة اعتمادها على منظمات مجتمع مدني أكبر حجماً 'داعمة' لها. لذلك يعتبر توفير التمويل لمنظمات الضحايا/ الناجين عبر المنح الفرعية من منظمات أكبر حجماً وأكثر مهنية حلاً مهماً ومشروعاً يكون بمثابة شريان الحياة المالي بينما يمنحها في الوقت نفسه فرصة تجنب بعض متطلبات المانحين المرهقة والمعقدة. وفي الوقت ذاته، تقع على عاتق المانحين مسؤولية ضمان أن تكون الشراكات بين الوسطاء الماليين والشركاء المتلقين للمنح قائمة على الثقة والاحترام.

وينتج عن الافتقار إلى التمويل الأساسي المناسب مقارنة بالتمويل على أساس المشاريع ضغط غير متناسب على أعضاء جمعيات الضحايا/ الناجين جراء اضطرارهم للقيام بأدوار متعددة ضمن الجمعية كي يتم إنجاز العمل. وقد أشار التقرير السوري إلى هذه النقطة بقوله: "من دون التمويل الكافي لمجموعات الضحايا لتوظيف أشخاص مؤهلين تأهيلاً عالياً، سيتعين على الأعضاء تولي مهام إدارية أو مهام محددة تتطلب خبرة متخصصة، غالباً ما تفتقر إليها"، وفي المقابل، "فإن غياب الموظفين المتخصصين يعيق قدرة الجمعيات على كسب ثقة المانحين".[119] وعندما يكون لزاماً على الضحايا والناجين أن يتعاملوا أيضاً مع التهجير والظروف المعيشية الحرجة وعدم استقرار أوضاع التوظيف، يصبح الأمر منهكاً لهم وسيعمل على تسريع استنفاد طاقتهم وسيؤدي إلى تصاعد التوترات الداخلية في المنظمات التي تحاول التعامل مع عدة مبادرات في الوقت نفسه.

ونجد في جميع هذه الدارسات أن الضحايا والناجين يعبِّرون عن الغضب والإحباط والإنهاك الناجم عن تلك العمليات الاستخلاصية، وأن لديهم إحساساً قوياً بأنه يجري استخدامهم 'كمادة لأغراض الدراسة' أو من أجل إسباغ المشروعية على أعمال مشروع تكاد مساهمتهم فيه تكون معدومة. وكردٍ على ذلك، ترفض الكثير من الجماعات والجمعيات التعامل مع جهات أكاديمية ومنظمات كبيرة معنية بالعدالة الانتقالية بسبب غضبها منها بعد أن شاركتها الخبرات والمعارف والتجارب المريرة لسنوات دون أن يكون هناك تعامل بالمثل أو أي مردود يشجعها على مواصلة المشاركة. وكما أشارت مشاركة كولومبية من أصول أفريقية في الدراسة الكولومبية: "كنساء نظل دائماً نفكر: 'حسناً، بحث آخر وهذا هو كل ما في الأمر، مجرد بحث فقط ولا شيء زيادة على ذلك'. وماذا عن نتيجة البحث، وما هي النتائج التي خلص إليها؟ المرء أحياناً يحجم [عن المشاركة]".[120]

119 محمود، "*لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن*"، 43.

120 Anonymous focus group participant in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 50.

وأدلت الدارسة الكولومبية بدلوها الخاص في هذا الصدد، إذ ترى أن "مشاريع أبحاث كهذا الذي بين يدينا [الذي يتم إجراؤه لصالح منظمة إمبيونيتي ووتش] تتطلب التزاماً بتعبئة الأعمال التي تفيد المجتمعات المحلية وتبرز نضالاتها وجهودها وإنجازاتها واحتياجات".[121]

ما هي أنواع الشراكات التي كانت بناءة وإيجابية؟

بمقدور مهنيي العدالة الانتقالية والمجتمع المدني أداء دور مهم على صعيدي بناء النماذج ومناصرة العمليات التشاركية التي يقودها الضحايا بالفعل- سواء في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية أم غير الرسمية. وقد تمت الإشارة إلى هذه النقطة بالذات في الدراسة الإندونيسية، فيما أبرزت الدارسات الإندونيسية والكولومبية والتونسية الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في مد جسور الثقة وسد الثغرة الحاصلة بين الضحايا والناجين من جهة وآليات العدالة الانتقالية من جهة أخرى. كما تُبرز هذه الدراسات قيمة البرمجة التي تعزز المنظمات التي يقودها الضحايا.

تستطيع منظمات المجتمع المدني الكبرى وخاصة الدولية منها استخدام ميزتها لتعزيز جمعيات الضحايا/ الناجين وأن تضيف طبقة أخرى من الحماية لها من الدول اللامبالية أو العدوانية. ثمة أدلة كثيرة على أن بعض الممارسات السليمة يتيح المجال لتمثيل حقيقي لخبرات الضحايا/ الناجين. ففي كولومبيا، مثلاً، حددت الناشطة ماريا تشوليس خمسة مجالات أساسية تكون فيها العلاقات مع المنظمات غير الحكومية الدولية مهمة، وهي:

- **كاستراتيجية أمنية** لحماية الناشطات وخصوصاً في بيئة يواجه فيه المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات متزايدة؛
- توفير **الدعم والتدريب** في المجالات التي يحدد الضحايا والناجون أنهم يحتاجون إلى تقويتها، وبصفة خاصة توفير الميزانية لتنفيذ مثل هذه المبادرات؛
- **كحليف يرافق الضحايا والناجين في عمليات العدالة الانتقالية** وخصوصاً عندما تكون الدولة معارضة لهذه العمليات في السر أو في العلن؛
- لغايات **التمويل- وخصوصاً من خلال التمويل الأساسي-أو إقامة شراكات في المبادرات**، وكلا الأمرين مهم بصفة خاصة للمنظمات التي تسافر إلى مختلف أنحاء البلد؛
- **للتواصل الشبكي** بهدف تبادل الخبرات والتعلم والتضامن ووضع الاستراتيجيات في مختلف البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، شددت جميع الدارسات على الأهمية الحيوية للشراكات فيما بين جمعيات الضحايا/ الناجين وخصوصاً من حيث قيمتها المتمثلة في "استعداد الجماعات للتعلم من تجارب الآخرين، وتبادل المعلومات [...] وإتاحة الوصول إلى شبكاتهم، وإدارة انفعالاتهم للتعامل مع الإحباطات التي يواجهونها".[122]

تعتبر الشراكات المتسمة بالاحترام وثنائية الاتجاه بين الممارسين وأولئك الذين يقودون جهود العدالة الرسمية مهمة من أجل إحداث التغيير. أشار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن مثل هذا النوع من الشراكات ضمن مبادرات العدالة الانتقالية، من

121 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 50.

122 محمود، *"لن يتحدّث أحد باسمنا بعد الآن"*، 35.

قبيل مجلس القبائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعاوى التقاضي الاستراتيجي المختلفة بغواتيمالا وميثاق الحقيقة والعدالة في سوريا –إن وجد- يعمل على تغيير قواعد اللعبة. **ففي سوريا، على سبيل المثال، عمل ميثاق الحقيقة والعدالة على صياغة شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية السورية الدولية. وقد ضمن ذلك التوافق بين المناصرة الدولية بخصوص قضية المفقودين والمختفين قسراً في سوريا مع أولويات واحتياجات الضحايا والناجين وعائلاتهم.** وكان اهتمام الممارسين في هذه الحالات منصبّاً على مسؤوليات الدعم وليس على عمليات القيادة.

ساعدت الشراكات التي بدأت ببناء القدرات والدعم النفسي-الاجتماعي على تعزيز قدرة الضحايا/ الناجين على الفعل. ففي سبيل أقامة دعوى تقاضي استراتيجي فيما يتعلق بالفظائع المرتكبة في منطقة سيبور زاركو ضد جماعة كيكتشي التابعة لشعب المايا في غواتيمالا، ومتابعة تلك الدعوى، "كان الدعم الأولي المقدم من متعهدي أعمال العدالة الانتقالية مهماً لأن المنظمات المحلية التي تقع مقراتها في الأرياف كانت تجد صعوبة في امتلاك المعلومات والمهارات اللازمة للشروع في دعاوى قضائية بنفسها".[123] وكان الدعم المقدم من منظمات المجتمع المدني مكوناً مبدئياً من شقين: شق ينخرط في بناء القدرات من أجل "تحفيز التنظيم وتمكين الناجين"[124] وشق يعمل على لدعم النفسي-الاجتماعي طويل الأمد لمساعدة الناجين في الدعوة إلى إعمال العدالة. وحال اتخاذ القرار باللجوء إلى التقاضي، كان تحالف من منظمات مجتمع مدني يتولى العمل مع الناجين على المقاربات القانونية والسياسية والاجتماعية وتلك القائمة على الاتصال، وذلك من أجل بناء دعوى قانونية تستند إلى أهداف بعيدة المدى للتغيير الاجتماعي والمؤسسي. لكن يجب أن تكون هذه الشراكات مستدامة.

السيدة كارمن غواكيس، مدافعة عن حقوق الإنسان من منطقة/ مديرية ناريو بجنوب غرب كولومبيا أثناء مشاركتها في الدراسة البحثية في بوغوتا، كولومبيا، 2022.
مصدر الصورة: © منظمة 'بي-سوشال'.

123 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 48.
124 المصدر السابق.

يجب أن يكون الدعم المقدم للناجين بغية إنجاز هذه الأنواع من النتائج مرناً وسريع التجاوب مع الظروف المتغيرة والاحتياجات المتطورة. ففي غواتيمالا، نشأ تحالف دام عقداً من الزمن تقريباً بين نشطاء ناجين ومنظمات مجتمع مدني وباحثين ملتزمين باستخدام عمليات التقاضي الاستراتيجي. وقد عملت استراتيجيتهم هذه، على مدار عقد من الزمن، على زيادة الوعي في البلاد فيما يتعلق بإخفاء الحقائق بشأن الفظائع والإبادة الجماعية، وعلى تيسير المطالب بإعمال العدالة. وشارك الضحايا والناجون المشمولون بهذه القضية بنشاط وأداروا عمليات العدالة الخاصة بهم، كما طوروا علاقة تعاون مستمرة مع مكتب المدعي العام.

تجدر الإشارة إلى أن عملية التقاضي في غواتيمالا استغرقت أربع سنوات في المحكمة وأسفرت عن إدانة ضابطين سابقين في الجيش بجرائم ضد الإنسانية فيما تمت الموافقة على تدابير لجبر الضرر لـ 18 امرأة ناجية ومجتمعهن المحلي. وقد حددت الناجيات بأنفسهن تدابير جبر الضرر هذه "من خلال عملية بحث في مجال العمل الابتكاري والتشاركي برفقة باحثين أكاديميين وباحثين في مجال المجتمع المدني دوليين وغواتيماليين.[125]

هل كانت العمليات غير الرسمية قادرة على التأثير على العمليات المؤسسية والرسمية؟

لقد ساعدت الشراكات المنتجة بين الضحايا والناجين وأطراف ثالثة في إعادة توجيه العمليات الرسمية عندما كانت هناك ثقة متبادلة وعلاقة بناءة بين الجماعات. في كثير من الحالات، وخصوصاً ما يتعلق منها بعمليات العدالة الانتقالية الرسمية، يكون هناك نقص في المعلومات عن مؤسسة معينة للعدالة الانتقالية وإشراك محدود للضحايا والناجين على مستوى التصميم. وعندما يتم إنشاء تلك المؤسسة، لا تكون هناك معلومات واضحة حول الكيفية التي يمكن بها للناجين والضحايا أن يتواصلوا معها. وقد جاء في التقرير التونسي، مثلاً، أن القضايا المرفوعة من قبل النساء إلى هيئة الحقيقة والكرامة التونسية لم تشكل سوى خمسة بالمئة من إجمالي القضايا المقدمة للهيئة من الضحايا خلال الفترة الأولى من العملية. ثم، وفي إطار سلسلة من الشراكات التي أبرمت على امتداد عام 2015 بين منظمات نسائية ومنظمة غير حكومية دولية وهيئة حكومية مشتركة، تم الشروع في حملة واسعة للتوعية وبناء الثقة في شتى أنحاء تونس لتشجيع النساء على رفع قضاياهن إلى الهيئة. وفي غضون أقل من سنة ارتفعت نسبة القضايا المقدمة من قبل نساء إلى 23 بالمائة من إجمالي قضايا الضحايا.[126]

يمكن أن يفضي التوتر إلى نتائج إيجابية عندما يتمكن الضحايا من ضمان ملكيتهم لصوتهم. أبرزت الدراسة السورية أنه يمكن للتوترات التي تنشأ بين جمعيات عائلات الضحايا والممارسين في مجالات حقوق الإنسان والقانون والعدالة الانتقالية، في بعض الحالات، أن تفضي إلى نتائج مثمرة شريطة توفر الاحترام المتبادل والنوع السليم من "هياكل الدعم". وفي الحالة السورية، أثمر ذلك عن ميلاد ميثاق الحقيقة والعدالة على يد خمس منظمات للناجين وعائلات الضحايا ليكون إطاراً لتوجيه الجهود المتعلقة بقضايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في سوريا.

125 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 49.
126 ماهر وقبايلي، *العدالة الانتقالية في تونس من منظور النساء الضحايا*، 29.

والأهم من ذلك، أن هذا الإطار تم تطويره من واقع خبرة الضحايا أنفسهم، فقد انبثق عن شعور بالإحباط المتبادل نتج عن الاجتماعات التي انعقدت بين مهنيين قانونيين وحقوقيين وجماعات الضحايا والعائلات. وكان هذا الإحباط نابعاً من الفجوة بين ما يعتبره الضحايا والعائلات أولوية ملحّة وما تراه الجهات الفاعلة من غير الضحايا محبذاً أو قابلاً للتحقيق. وفي نهاية المطاف، أدت هذه الفجوة على صعيد الأولويات إلى جهود متعددة الطبقات بذلتها عائلات الضحايا من أجل استحداث إطار عمل ومجموعة مبادئ لتوجيه الممارسين والفاعلين في مجال حقوق الإنسان. وقد أسهمت هذه المبادرة في التأثير على الأولويات المؤسساتية الدولية وأصبحت معياراً مهما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء آلية لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين في سوريا.

يعتمد النشاط الذي يعمل على تغيير اتجاه العمليات الرسمية على تكريس الضحايا والناجين لكمٍّ هائل من الوقت والموارد؛ إذ يتوجب على الضحايا والناجين عقد اجتماعات عدة مرات على امتداد فترة زمنية طويلة في العادة مع الموازنة بين ذلك وبين مسؤولياتهم الأخرى ولكن على حساب العمل مدفوع الأجر في الغالب. لذا، يجب أن تنطوي هذه العمليات على قدر من حسن النية وقدرة على إيجاد مساحات مشتركة بين الجماعات التي لها أولويات ملحة مختلفة. ويجب أن تتضمن أيضاً عملية تيسير تتسم بالاحترام يتولاها عادة طرف ثالث موثوق. أضف إلى ذلك أن المبادرات التي ينتج عنها هذا النوع من التأثير تتطلب تخصيص موارد مالية وشخصية مرنة لدعم المبادرة على النحو الصحيح، وهذا بدوره يتطلب مانحين يمولون مثل هذه المبادرات لإظهار المرونة، والانفتاح على المخاطرة، والوفاء لهدف بناء الحركة بدلاً من تمويل منتَج وحيد محدد.

القدرة على الفعل في المجال السياسي

كيف يفهم الضحايا والناجون القدرة على الفعل؟

من الواضح أن القدرة على الفعل –التي تُعرَّف عموماً بأنها قدرة المواطنين على "التصرف في العالم والتأثير فيه من خلال المعارضة أو التفاوض من أجل إحداث تغيير في الوضع القائم" [127]- فكرة معقدة، وهي فكرة تمت مناقشتها بكثافة في الأدبيات النظرية التي تناولت مسألة المواطنة والنزاع. وينبغي أخذ هذه القدرة على أنها أمر مسلَّم به ذلك أن الهياكل السياسية والاجتماعية تؤثر إلى حد كبير على قدرة المواطنين على ممارسة فاعليتهم، وخصوصاً تلك الهياكل السياسية والاجتماعية التي وُجدت بقصد الحد من قدرة جماعات بعينها من المواطنين على الفعل داخل المجتمع أو الإضرار بهذه القدرة أو إنهائها.

ولكن بينما كان فريق البحث يرسم حدود الاستقصاء لهذه التقارير، فقد كان مهتماً بمعرفة ما إذا كانت هناك أية علاقة تربط بين النشاط والتنظيم فيما يتعلق بجهود العدالة غير الرسمية والتغيرات في القدرة على الفعل السياسي عند الأفراد الذين عانوا من التهميش أو الإيذاء من قبل الدولة أو الجهات الفاعلة الموالية لها. ويشتمل ذلك على التغييرات التي يشعر بها الأفراد أنفسهم. فعلى سبيل المثال، هل يسهم

127 Weber, "*From Victims and Mothers to Citizens*," 97.

التنظيم في الشعور بزيادة القدرة (أو نقصها) على جعل الأشياء تحدث وعلى صياغة التغيير السياسي أو الاجتماعي؟ كما أنه يشتمل على التغييرات التي تطرأ على التصورات السائدة في المجتمع. بعبارة أخرى، عندما ينظم الضحايا والناجون أنفسهم، هل يشعرون أن المؤسسات أو الجهات الفاعلة الرسمية أو نظراءهم من منظمات المجتمع المدني يدركون قدرتهم كفاعلين قادرين على الفعل سياسياً؟ من الواضح أن تركيز هذه التقارير ينصب أساساً (ولكن ليس حصرياً) على رؤى الضحايا والناجين، لذا ستتركز النتائج التي ستتوصل إليها على انطباعات الضحايا والناجين (ولا يتم التحقق منها إزاء الاستجابات المؤسسية).

حتى المشاركون أنفسهم كان لهم تصورات مختلفة بشأن القدرة على الفعل السياسي، حيث عرَّف المشاركون الكولومبيون هذه القدرة من خلال الأشكال الثلاثة التي تتخذها، هي: "**1) القدرة على الفعل باعتبارها شكلاً من أشكال السياسات العامة؛ 2) القدرة على الفعل كشيء مرتبط بالأحزاب السياسية؛ 3) القدرة على الفعل التي تنبع من النشاط والمشاركة والقدرة على اتخاذ قرارات والتصرف كأصحاب حقوق**".[128] وقد ميزت المشاركات الكولومبيات بين التمكين والقدرة على الفعل، حيث أوضحت أنخيلا إسكوبار، وهي ناشطة ناجية، بأن التمكين هو ما يتأتى عن التنظيم في المجالين الشخصي والخاص، وأن القدرة على الفعل السياسي هي ما ينبثق عن ذلك باتجاه المجال العام. وتقول إسكوبار "**وجودنا في منظمة هو ما سمح لنا بتمكين أنفسنا وتشكيل قيادة وتأسيس القدرة المثبتة وأن نكون قادرين على توحيد أصواتنا وأن نكون قادرين على أن نقدم مقترحات فيما بيننا بحيث يمكننا أن نصبح عناصر قادرة على الفعل سياسياً**".[129]

كذلك تعرَّف القدرة على الفعل باعتبارها عملية ترميم لما تم إلحاقه من أذى اتصال المرء بثقافته من جديد واستعادته لها. ويقتبس التقرير الكولومبي عن أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قوله إنه "بهذا المعنى":

> "تظهر القدرة على الفعل السياسي أيضاً في أعمال المقاومة والارتباط بعملية ترميم الجراح واستعادة التقاليد والثقافة وماضي المشاركين. وهي تتحول إلى خيط يربط التاريخ الخاص للنساء بالدعوة إلى الوعي الاجتماعي والذاكرة التاريخية في المجال العام".[130]

ويمكن أن تكون القدرة على الفعل متعلقة بالقدرة على إحداث التغيير أو المطالبة به، ولكن ينبغي لها أن تُدعَّم أيضاً بالاعتراف من قبل سلطات الدولة، وخصوصاً في مجتمعات السكان الأصليين. ويظهر هذا الجانب جلياً في الدراستين الكولومبية والغواتيمالية. ففي غواتيمالا، مثلاً، يعدُّ "إنشاء فضاءات للحوار مع الحكومة مهماً بصفة خاصة بالنسبة لمنظمات السكان الأصليين من جراء تعرضهم للتهميش من قبل الدولة على مر التاريخ"، وهذه الفضاءات "تتيح لهم أن يكونوا، أو أن يشعروا بأنه مُعترف بهم بصفتهم، جهات فاعلة سياسية".[131] وبهذا المعنى، تُعتبر القدرة على الفعل مفهوماً معقداً ومترابطاً داخلياً.

128 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 52.

129 Interview with Angela Escobar in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 53.

130 المصدر السابق، 54.

131 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 38.

هل يقود التنظيم إلى استعادة القدرة على الفعل؟

أوضحت جميع الدراسات القطرية بأن **المطالبة بالقدرة على الفعل سياسياً أو استعادتها تتم من خلال المشاركة في أعمال المطالبة بالحقوق. كما أن المشاركة في عمليات تركز على تلبية الاحتياجات الماسة للناجين وعائلاتهم، في ظل غياب هياكل رسمية عاملة، تقود إلى استعادة القدرة على الفعل.**

يبدأ الأمر في الغالب عندما يكون المرء منتمياً إلى مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون تجارب مماثلة ويظهرون تضامنهم وتفهمهم. وقد أشار التقرير الغواتيمالي إلى حقيقة أنك حين "تكون منتمياً إلى جماعة وتدرك أن الكثير من الأشخاص يتشاركون تجارب متماثلة خطيرة إلى الحد الذي يتطلب استجابة رسمية، فبإمكانك حينها البدء بعمليات زيادة الوعي".[132] ومن شأن هذا أن يزيد من مدى فهم المرء لكيفية المطالبة بالحقوق الأساسية ومشاركة المعرفة بها. وبالمحصلة، يُعد التنظيم خطوة أولى مهمة "كي يحرر الضحايا والناجون أنفسهم من خلال الدعم المقدم من قبل منظمات حقوق الإنسان –إذا اقتضى الأمر- كي يكونوا قادرين على تبني ممارسات المواطنة الفاعلة والدفع باتجاه العدالة، وذلك على صعيد العدالة الانتقالية الرسمية والعدالة الاجتماعية الأوسع نطاقاً على حد سواء".[133]

ينطبق ذلك أيضاً على التجارب التي تم توثيقها في كولومبيا وإندونيسيا وسوريا. ففي إندونيسيا، انخرط الناجون في عملية للبحث عن أطفال مسروقين من تيمور الشرقية وبالتالي "وجدوا أنهم اكتسبوا قدرة على الفعل كمدافعين عن حقوق الإنسان"؛ فهم هناك "لم يشاركوا فقط في صياغة استراتيجيات البحث وتنسيق الجهود في مناطقهم، [...] بل عملوا أيضاً على رفع مستوى الوعي بهذه القضية وقاتلوا من أجل حقوقهم وحقوق الناجين الآخرين".[134]

ويمكن للتنظيم الذي يتمحور حول تجارب الضحايا مع أشكال من الأذى تتأثر بفروقات النوع الاجتماعي أن يخلق قدرة على الفعل وأن يمثل طفرة في وعي أولئك الذين تأثروا بالعنف الجنسي وبالآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وبالتالي يمكن للتنظيم أن يوسع من نطاق التضامن. فالمنظمات الكولومبية التي تركز على العنف الجنسي، مثلاً كشبكة النساء الضحايا والمهنيات، وهي منظمة غير حكومية، بدأت عملها بالتركيز حصراً على النساء. وعندما بدأت بالتحرك في أرجاء المناطق مستنكرة استجابات المؤسسات المحلية حيال العنف الجنسي، صارت تلتقي بانتظام برجال وأفراد ينتمون لمجتمعات الميم المواسع ممن كانت تراودهم شواغل مماثلة ولكن لا مكان لديهم للتعبير عنها. إلى ذلك، بحث التقرير الكولومبي المسألة ووصفها على النحو الآتي:

> "باتت التجارب المرتبطة بالنوع الاجتماعي خلال النزاعات المسلحة، كفقدان الأطفال والأزواج والعنف الجنسي ضد النساء، والتنوعات الجنسية والاشتمال على [فضاء للناجين من العنف الجنسي من الذكور وأفراد المجتمع الميم الموسع في هذه الجماعات] تشكل موضوعاً حاسماً ودافعاً للضحايا كي ينظموا أنفسهم وأن يشاركوا، وذلك لأن المنظمة كانت تمثل فضاءً آمناً لكسر حاجز الصمت بل وللسعي للعدالة. وهكذا، تخلق هذه العملية قدرة على الفعل بطريقتها الخاصة".[135]

132 المصدر السابق، 57.
133 المصدر السابق.
134 AJAR and Impunity Watch, *Pathways to Transitional Justice in Indonesia*, 27.
135 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 53.

ولكن تطبيق هذه القدرة بصورة كاملة يعتمد على توفر مستوى أساسي من الأمن. وكما وهو موثق أعلاه، يتم الإعلان عن القدرة على الفعل في الغالب في مواجهة الدولة التي تمارس إفلاتاً مستمراً من العقاب. وفي هذه الحالات، يكون قادة المنظمات والحركات الذين يتمتعون بأعلى مستوى من الحضور في المشهد هم الذين يمارسون القدرة على الفعل والذين يتعرضون-في الوقت ذاته- لمستويات عالية جداً من الخطر. ويساعد العمل الجماعي والتنظيم في مواجهة التهديدات والمخاطر التي يواجهها النشطاء (وبصفة خاصة النساء الناشطات) من الجماعات المسلحة التي تسعى إلى إخماد جذوة نشاطهم. وفي مثل هذه الأوضاع، تكون القدرة على الفعل "أشبه بممارسة للمطالب والنضالات والدفاع".[136] ولكن، ومن دون توفير مستوى أساسي من الأمن والحماية للنشطاء، تصبح ممارسة القدرة على الفعل عرضة للمخاطر بدرجة كبيرة.

ما هي العلاقة بين القدرة على الفعل والعدالة الانتقالية الرسمية؟

يمكن لجهود العدالة الانتقالية الرسمية، من قبيل لجان الحقيقة، أن تعمل على تيسير عملية الانعتاق والتحرر، ولكن لا بد أن تسبق هذا الانعتاق والتحرر عملية معينة –هي على قد كبير من الأهمية- لكنها عملية أطول زمنياً وأقل ظهوراً في الحيز العلني.

أعربت حميدة التي تحدثت في جلسة استماع علنية لهيئة الحقيقة والكرامة التونسية عن شعورها باستعادة القدرة على الفعل. لقد كانت تجربة جلسة الاستماع تلك بمثابة "لحظة استرجاع سجل تاريخي عائلي"، بحيث أن "التحدث في جلسة علنية، إلى بناتها اللواتي أكد حضورهن للجلسة على هذا الاسترجاع، كان بمثابة لحظة التحرر".[137]

مناقشة علنية أثناء مهرجان حقوق الإنسان في مكاسار بإندونيسيا. أكتوبر/ تشرين الأول 2022. مصدر الصورة: © منظمة آسيا للعدالة والحقوق.

136 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 53.

137 ماهر وقبايلي، *العدالة الانتقالية في تونس من منظور النساء الضحايا*، 24.

تمنح العمليات غير الرسمية التي تسبق مبادرات العدالة الانتقالية الرسمية النشطاء من الضحايا/ الناجين الثقة والأدوات الضرورية للمشاركة في العمليات واسعة النطاق. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، كان التنظيم من قبل الضحايا والناجين قبل عملية هافانا للسلام ضرورياً كي يتم أخذهم على محمل الجد على طاولة المفاوضات.

اشتملت اتفاقية هافانا التي وقعت لاحقاً على عنصر قوي فيما يتعلق النوع الاجتماعي فيما صار يُعتبر الآن ممارسة سليمة في سياقات أخرى، إلا أن الابتكارات المتعلقة بإدراج هذا العنصر كانت مدفوعة بنشاط وضغط منظمات غير حكومية محلية ووطنية كردٍ على التمثيل الضعيف للمرأة على طاولة المفاوضات. وفي معرض بناء هذا النشاط، انعقدت ورش عمل وفضاءات غير رسمية قبل الشروع بأية عملية سياسية أو عملية رسمية للعدالة الانتقالية وعملت على خلق الثقة المطلوبة للتحدث "وأدت إلى امتلاك القدرة على الفعل السياسي والأدوات اللازمة للمشاركة في عمليات ذات طابع أكثر رسمية".[138] وفي هذا الصدد، قالت أنخيلا إسكوبار "كضحايا، لو لم نكن متحدين ومنظمين لما سنحت لنا الفرصة لتقديم مقترحاتنا المدعومة بـ 4,500 توقيع كنا قد جمعناها، على طاولة المفاوضات في هافانا".[139] وقد أدى هذا بدوره إلى مشاركة الضحايا والناجين بمساهمات رئيسية في تصميم البروتوكولات المتعلقة ببلاغات العنف الجنسي وتلك المتعلقة بالعمل مع ضحايا العنف الجنسي لأغراض الولاية القضائية الخاصة للسلام.[140] إذن، تعتمد المشاركة المجدية للضحايا/ الناجين على ممارستهم للقدرة على الفعل السياسي. بالمقابل، تعتبر المشاركة بمثابة شريان الحياة الحيوي الذي يمكّن العمليات الرسمية من إحداث تغيير حقيقي، وبالتالي ينبغي الاهتمام بهذه المشاركة وتعهدها بالرعاية.

يمكن اعتبار العدالة الانتقالية الرسمية خطوة مهمة ولكنها خطوة لا تستطيع تحقيق أهداف الضحايا والناجين من دون وجود جهود غير رسمية قوية. لذلك، يجب تخصيص قدر أكبر بكثير من الموارد والفضاءات لدعم هذه العلميات التي تتسم بأنها أقل بروزاً للعلن والتي تمهد الطريق أمام الجهود الرسمية وتسهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها. **يجب على الجهات الفاعلة الخارجية التي تدعم في العادة عمليات العدالة الانتقالية الرسمية أن تتعامل مع التنظيم غير الرسمي باعتباره مجال تركيز مشروع ومهم وأن تتصرف بعناية من أجل رفع قدرات النشطاء قبل أية عملية رسمية أو أي مسعى مؤسسي. ويعدُّ هذا مهماً لناحيتين: إذا ما أردنا أن يكون لعمليات العدالة الانتقالية معنى وإذا كان الإدماج الاجتماعي والمساواة يشكلان هدفاً لنا بعد مرحلة العنف الاجتماعي والسياسي.**

هل عمل النشاط على زيادة قدرة المرأة على الفعل؟

قد يُحدث النزاع تصدعات في العلاقات الأبوية بين الجنسين لكن هذه التصدعات قد تخلق بدورها فرصاً -وخصوصاً بالنسبة للنساء- لتولي أدوار لم يكن تولّيها ممكناً قبل النزاع. وستتيح هذه التصدعات في التسلسل الهرمي التقليدي للنوع الاجتماعي -إذا ما تم الاعتناء بها- الفرصة خلال عملية التحول لدعم النشاط القادر على إحداث التغيير فيما يتعلق بمفاهيم النوع الاجتماعي. وبمقدور النشاط المحلي في مجال العدالة والمشاركة المجدية في هذه

138 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 52.

139 Interview with Angela Escobar in Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 52.

140 الولاية القضائية الخاصة للسلام، أو (*Jurisdiccin Especial para la Paz*) بالإسبانية، هي المكون المتعلق بالادعاء في النظام الشامل للحقيقة في كولومبيا.

الحالات أن يثبتا أنهما يمثلان "تجربة تحررية يمكنها أن تفضي إلى امتلاك قدرة أكبر على الفعل السياسي وفي نهاية المطاف إلى المساواة بين الرجل والمرأة على المستوى المحلي والإقليمي".[141] لذلك، طُلب من مؤلفي التقارير القطرية دراسة مسألة ما إذا كان النشاط قد زاد من قدرة النساء على الفعل السياسي، وقد تمخض ذلك عن دروس مهمة عديدة.

تميل مشاركة النساء في جماعات الضحايا/ الناجين إلى رفع إحساسهن بالقدرة على الفعل السياسي إلى حد كبير. ففي غواتيمالا، من شأن انخراط المرأة في النشاط مع جماعة أن يعمل على تحفيز قدرتها على الفعل السياسي وخصوصاً بالنسبة للنساء القرويات والنساء من الشعوب الأصلية "اللاتي كن مقيدات من الناحية التقليدية بالمجال الخاص للأسرة في المجتمعات الأبوية مما يجعل فرص مشاركتهن السياسية ضئيلة".[142] لذلك تعتبر مشاركة النساء في منظمة فرصتهن الأولى لتولي القيام بأدوار عامة لأنه يبرهن لهن أن "قدراتهن وحدود فاعليتهن أوسع من [حدود] الأسرة".[143]

ينطبق هذا في الغالب على النساء اللواتي يبحثن عن أحبتهن المخفيين قسراً، لكونهن "يصبحن محاورات للدولة في مهمة كانت فيما مضى محصورة على الرجال وقيادات المجتمع من الذكور".[144] وتظهر هذه الملاحظات بأوضح صورها في التجربتين الغواتيمالية والكولومبية. ويقيم التقرير الكولومبي الحجة **بأن تزايد إمكانية الوصول إلى المعلومات (وخصوصاً فيما يتعلق بالحقوق) يقود إلى رصيد أضخم من الأعمال وهذا بدوره يقود إلى استعادة القدرة على الفعل:**

> في المناطق الريفية وهي الأكثر تأثراً بالنزاع، تجهل النساء حقوقهن ولا يعرفن كيف يطالبن بها. بالمقابل، أتاح العمل النسائي الجماعي للنساء من مختلف أرجاء البلاد إمكانية الحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع وتطوير أدوات للمطالبة بحقوقهن وتلبية احتياجاتهن. ويتطلب ذلك منهن التعامل مع مبادرات المجتمعات المحلية ومخزوناتها من الأعمال التي سمحت لهن بتمكين أنفسهن واسترجاع قدرتهن على الفعل السياسي أو تطويرها.[145]

يمكن تعزيز القدرة على الفعل السياسي أيضاً من خلال المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية. يشير التقرير الكولومبي أيضاً إلى أنه بالنسبة للنساء المشاركات، جاء التمكين من "كونهن نظمن أنفسهن وأنهن يعملن كتعاونية"، وإلى أن هذا الجانب يكاد "يكون أمراً مشتركاً بين جميع النساء". ولكن يبقى الشعور بالقدرة على الفعل السياسي متوقفاً على "قدرتهن على التأثير فيما يُعتبر قرارات وعمليات مهمة" ضمن عمليات العدالة الانتقالية الرسمية. ولذلك، كلما كانت النساء أقرب إلى المؤسسات الرسمية، كلما كان شعورهن بالقدرة على الفعل السياسي أقوى. وإذا ما قاربنا المسألة بقد أكبر من العمومية، فإن العبارات البليغة للتقرير الكولومبي في هذا الصدد تغني عن الشرح: **"عندما يرى الضحايا ما هم قادرين على فعله من حيث إحداث تحول في حياة الآخرين والتأثير**

141 Valey et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 10.

142 المصدر السابق، 55.

143 المصدر السابق.

144 المصدر السابق. تمت ملاحظة أثر التنظيم كاستجابة للاختفاء القسري في سياقات أخرى كذلك. انظر مثلاً: Christalla Yakinthou, *Living with the Shadows of the Past: The Impact of Disappearance on Wives of the Missing in Lebanon*" (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2015)، https://www.ictj.org/publication/living-shadows-past-impact-disappearance-wives-missing-lebanon.

145 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*, 52

فـي الشـؤون السياسـية، يصبـح النـوع الاجتماعـي منصـة للنهـوض بالقـدرة على الفعـل السياسي".[146]

يمكـن أن تتجسـد القـدرة على الفعـل أيضـاً فـي المشـاركة فـي المعتـرك السياسـي للمجتمـع المحلـي أو الحـركات الاجتماعيـة. تنـاول مؤلفـو الدراسـة الغواتيماليـة بالبحـث الجانـب المتعلـق بطبقـات المشـاركة والقـدرة على الفعـل وخرجـوا بنتيجـة مفادهـا أنـه يمكـن تنميـة هـذه القـدرة فـي فضـاءات تُراعـى فيهـا فـروق النـوع الاجتماعـي إلى مـا وراء الفضـاءات السياسية أو فيما بينها. ويسوق المؤلفون حجتهم على النحو التالي:

> على النقيـض مـن المعتـرك السياسـي الرسـمي الفاسـد وعديـم الشـفافية والـذي يغلـب عليـه الطابـع الذكـوري، قـد يشـعر الكثيـر مـن الناجيـن –لاسـيما النسـاء اللواتـي لعبـن دوراً حاسـماً فـي كثيـر مـن المنظمـات- بقـدر أكبـر مـن الارتيـاح فـي الفضـاءات غيـر الرسـمية كالمجتمـع المدنـي أو المنظمـات المجتمعيـة حيـث يُرجَّـح أن يتمكنـوا مـن تحقيـق أهدافهم.[147]

ويشـير المؤلفـون كذلـك إلى أن هـذه الفضـاءات هـي فضـاءات سياسـية لأنهـا "تسـتطيع أداء دور مهـم فـي صياغـة الأجنـدة العامـة والدفـع باتجـاه التغييـر، وأن تعمـل فـي الوقـت ذاتـه على تمكيـن المشـاركين فيهـا". وكمـا يشـير التقريـر، يكمـن التحـدي فـي ربـط القـدرة على الفعـل والنشـاط فـي الفضـاءات غيـر الرسـمية بالعمليـات السياسـية والاجتماعيـة مـن أجـل تحقيـق أهـداف العدالـة الاجتماعية.[148]

146 المصدر السابق، 54.
147 Valley et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 56.
148 المصدر السابق.

4

الخلاصة

4. الخلاصة

تحدثت فرق البحث في كل من كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وإندونيسيا وسوريا وتونس مع نشطاء شاركوا في أو قادوا أو ابتعدوا عن الجهود الرامية إلى إحداث تغيير اجتماعي وسياسي ومؤسسي من خلال ما فهموا أنها عمليات غير رسمية للعدالة الانتقالية. يجمع هذا التقرير، مستنداً إلى ما جاء في تلك هذه الدراسات القطرية، بين دفتيه الأفكار التي تدبرها النشطاء من الضحايا/ الناجين من مختلف السياقات فيما يتعلق بالرؤى والدوافع المحركة والتوقعات والتجارب والدروس المستفادة.

حدد البحث في الدراسات القطرية الستة هذه هدفين رئيسيين هما: تبادل الخبرات والأفكار والدروس المستفادة التي اكتسبها الأشخاص الذين عانوا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في معرض سعيهم لتحقيق العدالة؛ وتمكين الممارسين وصانعي السياسات من إدراك الجوانب التي يمكنهم من خلالها تحسين الدعم الذي يقدمونه لجماعات الضحايا/ الناجين. والغاية من هذا العمل في جوهره هي معرفة المدى الذي يمكن أن تذهب إليه مشاركة الضحايا/ الناجين في عمليات العدالة الانتقالية غير الرسمية في خلق فضاء (أو فضاءات) للنشطاء من الضحايا/ الناجين كي يتسنى لهم أداء دور ذي مغزى في التغيير الاجتماعي وعمليات العدالة، ومعرفة ما هي العلاقة التي تربط ذلك بالقدرة على الفعل السياسي.

ومن أهم ما توصل إليه هذه البحث، وهو ما سنتناوله فيما يلي، أن **التنظيم غير الرسمي قد يكون مقدمة مهمة للتغير على المستوى الفردي وتمكين المجتمع المحلي. والشيء الآخر الذي اتضح بقوة في هذا البحث هو أن النشطاء عندما ينظمون أنفسهم -غالباً قبل وقت طويل من انطلاق العمليات الرسمية- يصبحوا قادرين على الضغط باتجاه إجراء تحسينات على العمليات الرسمية، بل إنهم غالباً ما يصنعون هذه التحسينات بأنفسهم.** وقد اتضح ذلك بجلاء في النشاط الذي زاولته المرأة فيما يتعلق بعملية السلام في كولومبيا وبهيئة الحقيقة والكرامة في تونس.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن التنوع في المقاربات تجاه العدالة الانتقالية غير الرسمية، على أهميته، يضل طريقه في أغلب الأحيان عندما تتم ترجمته إلى عمليات للعدالة الانتقالية ذات صبغة رسمية. لذا فمن المهم الاستمرار في توفير الفضاء والدعم للتنظيم غير الرسمي جنباً إلى جنب مع العمليات الرسمية. وعلى الرغم من أنه يسهُل على المرء قول ذلك من حيث المبدأ، إلا أننا شهدنا مرة تلو الأخرى، وكذلك سمعنا من مشاركين أُجريت معهم مقابلات في التقارير الستة، كيف استحوذت عمليات رسمية كبيرة على الاهتمام الدولي على المستويين الهيكلي والاقتصادي.

تعمل جماعات الضحايا/ الناجين اليوم في سياق عالمي يشهد انكماشاً في الفضاء السياسي يقابله تزايد في مستويات المخاطر. وفي مواجهة هذا الوضع والطبيعة المتداخلة للتهديدات

الماثلة في مختلف أنحاء العالم، **تحاول جماعات الضحايا/ الناجين ربط عملها بقضايا العدالة الاجتماعية الأوسع نطاقاً، وخصوصاً في السياقات التي يتم فيها إفساد عملية العدالة الانتقالية أو حجبها أو النظر إليها من قبل جماعات الضحايا والمجتمع الكبير غير المتأثر باعتبارها عملية عديمة الجدوى.** وكما أشار التقرير الخاص بغواتيمالا، "يتمثل التحدي في الجمع بين مطلب خاص بالضحايا مع مطلب أكبر، ألا وهو إحداث التحول في الدولة".[149]

ومن النواحي المرتبطة بما ورد أعلاه **أن جماعات الضحايا/ الناجين التي نجحت في مسعاها كانت في الغالب جماعات وضعت لنفسها أهدافاً لا تعتمد بالضرورة على الإرادة السياسية للدولة.** وفي بعض الحالات، ومن ضمنها الحالة الإندونيسية، حقق النشطاء نجاحاً أكبر في الدعوة إلى التغيير على مستوى السياسة أو الحكومة المحلية حيث استطاعوا إيجاد مزيد من الفضاءات لغايات المشاركة. وأما في السياقات التي تبلور فيها تصوُّر لمطالب متعددة فيما يتعلق بالنزاع –كما في سوريا حيث يُقال للناشطين عادة إنهم إذا ضغطوا من أجل إظهار الحقيقة، فإنهم سيتخلون عن المساءلة- فثمة دروس ينبغي تعلمها. لقد برهن ميثاق الحقيقة والعدالة على الطبيعة المتداخلة للعدالة، وكيف أنه يمكن ترتيب أولوية الأهداف وتحقيقها – حتى في خضم النزاع الدائر. بينما تظهر التجربتان الكولومبية والغواتيمالية كيف استطاع الناشطون إعادة ترجمة الأهداف بمرور الوقت بطرق قادرة على تحفيز الجموع والحفاظ على التزام المجتمع المحلي بالمشاركة واجتذاب دعم أوسع نطاقاً.

لقد ذهب النشطاء في كل دراسة من الدراسات الست، عندما تسلحوا بالتمكين والحزم السياسي، إلى ما هو أبعد من الأهداف الأصلية فواجهوا أشكالاً أخرى متشابكة من التمييز المؤسسي والتهميش. **ونظراً لتاريخهم الطويل في وضع الاستراتيجيات لمواجهة الإفلات من العقاب، والتقاعس عن اتخاذ إجراء، والفساد، يمتلك الضحايا والناجون ثروة هائلة من الخبرة يمكنهم تبادلها مع مجتمع التغيير الاجتماعي الكبير.** ومن المفيد للنشطاء والمنظمات الداعمة لهم -لاسيما في الحالات التي تكون فيها العمليات الرسمية محظورة- التفكير في طرق للتواصل مع جماعات نشطاء التغيير الاجتماعي-السياسي والبيئي الكبيرة والعكس بالعكس.

وفي الوقت ذاته، فإن هذا العمل مستهلك للوقت وشاق يصعب تحمله، ولكن هذا ليس مستغرباً. زد على ذلك أن أولئك النشطاء الذين لديهم القدرة الأكبر على خلق تغيير جوهري هم أقل من يحظى بملاحظة المانحين والهياكل الدولية الداعمة. **لذا، فإننا نقترح استخدام قسم التوصيات وقسم المؤشرات في نهاية هذا التقرير كأدوات لمساعدة الجهات الفاعلة الخارجية في معرض الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على، أو تطوير، ما تقدمه من دعم.**

وبعد، فإن هذا التقرير لم يتمكن من تغطية كل ما تزخر به حالات الدراسة هذه التي استقى منها قراءته وخصوصيات كل منها بالكامل. لذا نوصي بقوة بتنزيل التقارير الكولومبي، والكونغولي، والغواتيمالي، والإندونيسي، والسوري، والتونسي وقراءتها لتعلُّم المزيد منها.

149 Valley et al., *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala*, 45.

5

توصيات

5. توصيات

دعم تنظيم الضحايا والناجين لأنفسهم

الـدرس 1: النشـطاء فـي الأقاليـم أو المناطـق النائيـة أو الهامشـية لهـم نفـس القدر من الأهمية الذي يتمتع به نظراؤهم في العواصم والمدن الكبرى.

تعتبـر الشـبكات الوطنيـة مهمـة، وكـي تكـون هـذه الشـبكات قويـة وشـاملة للجميـع، تحتـاج المنظمـات المحليـة فـي المناطـق المعزولـة دعمـاً موجهـاً يسـاعد فـي تطويـر وصون هذه الشـبكات باعتبارهـا شـركاء متسـاوين. تمتلـك هـذه الجماعـات أوثـق العلاقـات مـع جماعـات الضحايـا فـي مختلف أنحاء البلاد، وتعدّ عنصراً أساسياً لنجاح جهود التغيير.

الخطوات المستقبلية:

للداعميـن مـن المسـؤولين الحكومييـن، وصانعـي السياسـات الدوليـة (بمـن فيهـم وكالات الأمم المتحدة)، والجهات الفاعلة العدلية، والمانحين، والمنظمات الدولية غير الحكومية:

- التوسـع بحيـث لا تظلـوا معتمديـن عـلى المنظمـات غيـر الحكوميـة الوسـيطة لأن اعتمادكـم التـام عليهـا قـد يخلـق تسـلسلاً هرميـاً قـد يعمـل على زيـادة حـدة التوتـر بيـن هـذه المنظمـات ومنظمات الضحايا/ الناجين.
- الانخـراط بشـكل نشـط مـع الجماعـات الشـعبية ودعمهـا خـارج حـدود المنظمـات القائمـة عـلى أساس رأسمالي.
- تحبيذ تنظيم الأنشطة في المناطق النائية والهامشية.
- دعـم تنظيـم الفضـاءات الآمنـة التـي تسـتطيع تيسـير مشـاركة أبنـاء المجتمـع المحلـي الذيـن يواجهون التمييز والوصم.
- ضمـان وجـود مترجميـن شـفويين لمرافقـة النشـطاء الذيـن لا يتحدثـون اللغة الوطنيـة والحرص على ترجمة المواد وثيقة الصلة بالجماعات المتأثرة إلى لغة (لغات) هذه الجماعات.
- توفيـر الدعـم المالـي للجماعـات العاملـة فـي المجتمعـات المحليـة المهمشـة بحيـث تتمكـن مـن المشـاركة فـي التحـركات فـي المناطـق الأخـرى وخصوصـاً إذا كانـت الأمـور قـد نُظمـت في العاصمة.
- ضمـان اشـتمال الدعـم عـلى تكاليـف رعايـة الأطفـال والنظـر فـي إمكانيـة توفيـر رعايـة الأطفال وفضـاءات مناسـبة للأطفـال أثنـاء الاجتماعـات، وخصوصـاً بالنسـبة للأشـخاص الذيـن لديهـم أطفال والذين يتنقلون بين المناطق.

الـدرس 2: إن توفيـر الدعـم لمنـع الإصابـة بالإنهـاك وتجـدد الصدمـة هـو أمـر أساسي.

تـزداد أرجحيـة إحـداث تغييـر حقيقـي وطويـل الأمـد بقيـادة الناجيـن عندمـا يكـون هنـاك دعـم مـن قبـل الجهـات الفاعلـة المحليـة والوطنيـة والدوليـة يسـتند بدقـة إلى احتياجـات الضحايـا والناجيـن كما عبروا عنها هم.

وكـي يواصـل الناشـطون مـن الضحايـا والناجيـن التنظيـم مـع مـرور الزمـن، فإنهـم يحتاجـون إلى الدعـم –بالصـورة التـي يحـددوه بهـا هـم. وينبغـي لهـذا الدعـم أن يكـون مرنـاً كـي يتكيـف مـع تطـور الاحتياجـات وكـي يمنـع إصابـة النشـطاء بالإرهـاق الحـاد أو التخفيـف مـن حدتـه على الأقـل. ولا ينطـوي الدعـم النفسـي-الاجتماعي على الأشـكال النفسـية مـن الدعـم فقـط، بـل وعلى أشـكال محليـة مـن الرعايـة الذاتيـة والدعـم والمـداواة. ومـن المهـم جـداً أن يتمتـع الضحايـا والناجـون – سـواء أكانـوا أفـراداً أم منظمـات- بإمكانيـة الوصـول إلى أنظمـة الدعـم المدمجـة ثقافيـاً التـي بوسعها مساعدتهم في التصدي للإرهاق والتهديدات وتجدد الإصابة بالصدمة والإحباط.

الخطوات المستقبلية:

للمانحين وصانعي السياسات الدولية (بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة):

- توفيـر مـوارد مخصصـة للدعـم النفسـي-الاجتماعي المسـتمر والمـرن. ويمكـن أن يتخـذ هـذا الدعـم شـكل الدعـم المالـي للجهـات الفاعلـة المناسـبة فـي المجتمـع المدنـي لأغـراض هـذه الخدمـة أو كخـط تمويـل مباشـر لجمعيـات الضحايـا/ الناجيـن مـن أجـل الحصـول على هـذه الخدمة أو شكلاً آخر. وأياً كان كل الدعم، يجب أن يكون متوافقاً مع الحاجة المذكورة.
- ينبغـي عـلى كافـة الجهـود العاملـة عـلى توفيـر الدعـم النفسـي-الاجتماعي أن تأخـذ في حسـبانها المقاربات والأساليب المحلية وأن تدمجها في عملها.

لممارسي العدالة الانتقالية:

- إدماج الاحتياجات النفسية-الاجتماعية في عمليات تخطيط المشاريع والأنشطة.
- ضمان أن لا تتسبب أية أنشطة بالأذى للضحايا والناجين أو تجدد شعورهم بالصدمة.
- البحـث عـن ممارسـين متخصصيـن فـي مجـال الصحـة العقليـة والدعـم النفسـي-الاجتماعي من أجل إدماج الدعم المناسب في أعمال العدالة الانتقالية.

دعم التنظيم في سياقات عالية المخاطر

الـدرس 3: فـي السـياقات عاليـة المخاطـر، تـزداد أهميـة تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية والاعتنـاء بعافيـة النشـطاء وتعزيـز التضامـن وبنـاء التحالفـات طويلة الأمد بين المنظمات.

عندمـا يـدوم الإفلات مـن العقـاب لزمـن طويـل ويتضـاءل الفضـاء المدنـي، يواجـه الناجـون الإنهاك والتهديـدات المتجـددة. ولكـن، عندمـا يسـتطيع الناجـون إيجـاد طريقـة لتلبيـة احتياجاتهـم

الأساسية، والاعتناء برفاه عيشهم وهم يخوضون غمار كفاح لا يلين من أجل الحقيقة والعدالة، وإقامة تحالفات طويلة الأمد مع جماعات المجتمع المدني، فإنهم يصبحون قادرين على الدخول في نضال طويل الأمد بصورة مستدامة.

الخطوات المستقبلية:

للمنظمات الدولية غير الحكومية، وصانعي السياسات الدولية (بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة)، والدول المانحة الداعمة:

- توفير الدعم المستدام أثناء الأوقات الصعبة، لأن ذلك سيتيح لجمعيات الضحايا والناجين مواصلة كفاحها، وتغطية التكاليف الإضافية التي تتطلبها الخطط الأمنية المحسنة من قبيل التدريب على الأمن السيبراني أو تغيير مكان أنشطتها أو نقل أعضائها إلى مكان آخر.
- ويعد التضامن مهماً في هذا الوقت بالذات. لذا ينبغي وضع استراتيجية للتضامن تستند إلى ما يرى الأفراد المراد دعمهم أنه الأهم حينئذٍ. عليكم أن تكونوا على اتصال نشط معهم للسماح لهذه الاستراتيجية بالتطور.
- توفير المساعدة ودعم عملية تقديم المشورة الفنية المتخصصة في مجالات من قبيل صياغة الخطط الأمنية، والاتصال الآمن، والأمن السيبراني.
- مساعدة النشطاء من الضحايا/ الناجين في الجهود التي يبذلونها للوصول إلى صانعي السياسات الدوليين وهيئات الأمم المتحدة بما في ذلك الهيئات المعنية بحقوق الإنسان التي يمكنها توفير الحماية للنشطاء الذين يتعرضون للتهديد.
- أن تكونوا حاضرين بصفة شخصية وأن تظهروا التضامن في اللحظات المهمة من المقاومة. أرسلوا مراقبين ليحضروا جلسات القضايا المنظورة في المحاكم التي تتم محاكمة نشطاء حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الضحايا، وارفعوا أصواتكم بدعمكم للنشطاء وفي إدانة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدول.

للنشطاء الضحايا/ الناجين:

- تعزيز الصلات والتحالفات مع جماعات أو منظمات الضحايا/ الناجين الأخرى التي تعمل في سياقات مشابهة. ويمكن للتعاون مع الجماعات ذات التوجهات والأفكار المماثلة أن يعزز الجهود الجماعية ويزيد من أثر مبادرات المناصرة.
- المشاركة في الاجتماعات والتفاعلات المنتظمة مع جمعيات أخرى للضحايا من أجل تبادل الخبرات والرؤى المعمقة والدعم. ومن شأن هذه التفاعلات أن تعزز عمليات التعلم والتضامن والتمكين المتبادل فيما بين نشطاء الضحايا/ الناجين.
- إجراء تقييم لاحتياجات الجماعة وشرحها للمنظمات غير الحكومية المعنية أو للمنظمات التي بوسعها تقديم المساعدة والدعم. سوف تساعد مثل هذه التقييمات تلك المنظمات على فهم متطلبات الجماعة ومعالجتها على نحو أفضل.

الدرس 4: حتى عندما تغيب الإرادة السياسية، يظل القيام بالأعمال المهمة ممكناً.

في ظل غياب الإرادة السياسية، يظل هناك عمل يمكن القيام به؛ فقد يكون هذا هو وقت تطوير التضامن بين المنظمات، وبناء استراتيجيات المناصرة الدولية، والتركيز على بناء القدرات.

الخطوات المستقبلية:

للمنظمات الدولية غير الحكومية، وصانعي السياسات الدولية بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والدول المانحة الداعمة:

- دعم الضحايا والناجين كي يوحدوا صفوفهم ويبنوا العلاقات.
- دعم، أو المساعدة في، تطوير المشاريع التي يمكنها مساعدة جمعيات الضحايا/ الناجين على توضيح احتياجاتها ومناصرة تلك الاحتياجات لدى الحكومة.
- تصميم الاستراتيجيات التي تزيد من بروز القضايا التي يريد الضحايا والناجون إبرازها، وترتيب أولويات تلك الاستراتيجيات.
- استخدام القنوات الخلفية لممارسة الضغط عل الدول الحليفة كي تحاول إيجاد مجالات مشتركة، كوقف أو مواجهة انتهاكات معينة لحقوق الإنسان على سبيل المثال.

للنشطاء الضحايا/ الناجين:

- الاحتفاظ بقائمة شاملة بأسماء جماعات الضحايا/ الناجين العاملة في منطقتكم أو بلدكم والمحافظة على التواصل النشط معها لغايات التعاون والدعم.
- دراسة مسألة المشاركة في جهود المناصرة لزيادة الوعي بقضيتكم والتحديات التي تواجهونها، وإعلاء صوتكم وكسب التأييد.
- تعبئة المجتمعات المحلية المتأثرة وتمكينها كي تتخذ خطوات وتطالب بالتغيير حتى في ظل غياب الدعم السياسي، وذلك بهدف خلق الزخم المطلوب، وتعزيز القدرة على الصمود، وإطلاق شرارة التضامن من قبل جهات فاعلة مدنية أخرى وطنية أو دولية.
- بحث إمكانات تشكيل تحالفات وائتلافات مع منظمات أخرى وأصحاب مصلحة آخرين من أجل التشارك في الأهداف المتماثلة لأن العمل الجماعي يعزز من قوة التأثير.
- النظر في طرق قانونية دولية ووطنية –حيثما اقتضى الأمر- للسعي من أجل الكشف عن الحقيقة والانتصاف للضحايا وذلك بالرغم من غياب الإرادة السياسية.
- العمل مع منظمات حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية دولية وقنوات دبلوماسية للحصول على دعمها والنهوض بقدرات الشبكات والموارد العالمية.
- تنفيذ مبادرات على مستوى القواعد الشعبية لمعالجة الاحتياجات المباشرة للمجتمعات المحلية المتأثرة مع ضمان وصول الدعم المادي الملموس إلى الفئات الأكثر تضرراً.
- العمل مع وسائل الإعلام لزيادة وعي عموم الجمهور بأوضاعكم، وممارسة الضغط على السلطات وحشد التأييد للتغيير، وذلك باستخدام قوة تأثير الإعلام من أجل إسماع رسالتكم.

الدرس 5: الإنشاء المشترك للشراكات المتكافئة.

تعتبر القدرة على الفعل والاستقلالية من الشواغل الرئيسية لجماعات الضحايا/ الناجين. وينبغي النظر إلى هذه الجماعات على أنها شركاء مكافئون وليس مجرد منتفعين بسطاء من مشروع محدد أو مساعدة. يمكنكم استخدام برمجتكم لمساعدة هذه الجماعات بقوة على إيجاد استراتيجية لتطوير استقلاليتها.

يعد التنظيم والمشاركة من أهم الاستراتيجيات الخاصة باستعادة القدرة على الفعل وإعادة تشكيل المعنى.

الخطوات المستقبلية:

للمانحين:

- دعم الأعمال التي تشتمل على نحو فاعل وذي مغزى على جماعات للضحايا منذ البداية.
- بناء علاقات مباشرة مع جماعات الضحايا وتزويدها مباشرة بالتمويل الأساسي – سيسهم هذا في بناء الثقة وتعزيز فهم المانحين للديناميات المحلية.
- إن لم تكونوا قادرين على القيام بهذا أو إذا كانت جماعة الضحايا تحتاج وقتاً أطول لتطوير قدرتها على إدارة المنح، يمكنكم إعطاء الأولوية لجماعات وسيطة قادرة على إثبات امتلاكها لعلاقة متكافئة مع الضحايا والناجين الذين تدعمهم وأنها موصى بها من قبلهم.
- تخصيص تمويل محدد للدعم النفسي-الاجتماعي للجماعات التي يقودها ضحايا/ ناجون؛ فتحقيق الأهداف النهائية لهذه الجماعات صعب ويحتاج عملاً على المدى الطويل (مثلاً: العثور على أحبتهم المفقودين). لذلك، فإن النشطاء من الضحايا/ الناجين يعانون أكثر من غيرهم من الإحباطات والضغط والتوتر النابعين منها، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن هذا الدعم من أجل استمرارية عمل الجماعة.

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- صمموا برمجتكم باعتبارها عملية خلاقة مشتركة مع شركائكم من نشطاء الضحايا/ الناجين.

لمؤسسات العدالة الانتقالية:

- افتحوا المجال لسماع رؤى متعددة من الضحايا ومن ثم اعملوا على هذه الرؤى.
- اعملوا بصفة رسمية وغير رسمية على إيجاد أدوار وفضاءات ذات مغزى للنشطاء من الضحايا/ الناجين في كل مرحلة من مراحل تطور مؤسستكم ومن دورة حياتها: التصميم، الإنشاء، الهيكل المؤسسي، التواصل، التعقيبات والآراء.

الـدرس 6: تأكيـد القـدرة على الفعـل السياسـي هـو عمليـة تدريجيـة، والثقـة تُبنى ببط.

يعتبـر الدعـم المالـي ودعـم بنـاء القـدرات مـن قبـل جهـات فاعلـة ثالثـة، مثـل المؤسسـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان أو المنظمـات الوطنيـة والدوليـة، أمـراً حاسـماً بالنسـبة لنشـطاء الضحايـا/ الناجين في كافة مراحل عملهم وبالأخص في بداية عملية التنظيم.

ومـن الأهميـة بمـكان أن يتـم تقديـم هـذا الدعـم اسـتجابة للاحتياجـات التـي تعبـر عنهـا المجتمعات المحليـة المتأثـرة وليـس بنـاء على افتـراض معيـن وبطريقـة نمطيـة. ومـن المعـروف أن الدعـم المالـي والفنـي يجعـل ديناميـات القـوة فـي أحيـان كثيـرة تميـل باتجـاه المانحيـن، والمنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة ومثيلاتهـا مـن الجهـات الفاعلـة الأخـرى التـي يؤهلهـا موقعهـا لتوفيـر المـوارد لمنظمـات تكـون فـي العـادة أصغـر ويقودهـا ضحايـا/ ناجـون. لذلـك ينبغـي ألا يقـوض مثل هـذا الدعـم اسـتقلالية هـذه المنظمـات، ولا ينبغـي تركـه يتطـور إلى أي شـيء يـؤدي إلى خلـق علاقة ملزمة من طرف المنظمة المتلقية للدعم.

الخطوات المستقبلية:

للمانحين:

- العمـل مـن خـلال التشـاور الوثيـق مـع النشـطاء الضحايـا/ الناجيـن عـلى تحديـد الكيفيـة التـي يمكنكـم بهـا رفـع قدرتهـم وقـدرة مجتمعاتهـم المحليـة. ويمكـن القيـام بذلـك، فـي بعـض الحـالات، عـن طريـق تقديـم الدعـم الهيكلـي والمالـي للشـراكات القائمـة بيـن منظمـات الضحايا/ الناجين وجمعيات المجتمع المدني مع التركيز الواضح على تعزيز القدرات.
- العمـل عـلى تخصيـص تمويـل أساسـي مباشـر لجماعـات الضحايـا/ الناجيـن مـع التركيـز بصفـة خاصـة على تلـك الجماعـات التـي تسـعى إلى تحسـين قدراتهـا مـن خلال اسـتقدام موظفيـن مهنييـن مـن خـارج أوسـاطها. وادرسـوا فكـرة تمويـل هـذه التعيينـات أو توفيـر المـال اللازم لتدريب أعضاء من الجماعة لإكسابهم المهارات المطلوبة لهذه الوظائف.
- دعـم المشـاريع أو المبـادرات مفتوحـة النهايـة التـي تركـز عـلى عمليـات البنـاء وليـس عـلى نواتـج المشـروع. وبوسـع مثـل هـذا الدعـم أن يسـاعد فـي خلـق رؤيـة أكثـر عضويـة لعمليـة تنظيـم الضحايـا/ الناجيـن، والتـي تمنحهـم بدورهـا مسـاحة للتنظيـم وإطلاق مبـادرات أكثـر جـدوى لأنهـم ليسـوا ملزميـن بتحقيـق أهـداف محـددة مسـبقاً سـيما وأن هـذه الأهـداف قـد تصبـح عديمـة الصلـة فـي السـياقات سـريعة التغيـر. وقـد يتخـذ هـذا الدعـم، مـثلاً، دعـم سلسـلة مـن الحـوارات أو أنشـطة التنظيـم/ بنـاء التحالفـات بيـن مختلـف منظمـات الضحايـا/ الناجين مع الوقت، بحيث تكون أهداف تلك الحوارات أو الأنشطة موضوعة من قبلهم.
- يعتبـر الدعـم المـرن مهمـاً، ذلـك أن الجمعيـات تتطـور وتتكيـف مـع البيئـات المتغيـرة أو تستجيب لاحتياجات مجتمعها المحلي وبالتالي فإن متطلبات دعمها تتغير أيضاً.

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- إجـراء تقييـم نصـف سـنوي أو سـنوي لمعرفـة النسـق الـذي تتطـور بـه احتياجـات جماعتكـم وما إذا كانت الأدوار موزعة بالتساوي وما هي المهارات الإضافية التي تلزمكم.

- دراسة مسألة ما إذا كان بإمكانكم فتح حوار مع المانح أو الوكالة/ المنظمة غير الحكومية التي تدعمكم من أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات المتغيرة.
- إعطاء الأولوية للمشاركة الفعالة للأعضاء في عمليات صنع القرار داخل جمعيتكم أو منظمتكم مع تعزيز الشعور بالملكية والثقة والقدرة على الفعل عند الأشخاص. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمشاركة الحقيقية للجماعات المهمشة ضمن مجتمعات الضحايا.
- ضمان إمكانية الوصول إلى ما يلزم من الموارد والمعلومات وفضاءات صنع القرار التي تدعم المسيرة التدريجية نحو تحقيق القدرة على الفعل السياسي كجماعة للضحايا، مع البحث بجد عن سبل تيسير نمو جماعتكم وتطورها.

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- العمل مع شركائكم من منظمات الضحايا/ الناجين من أجل التصميم المشترك للمشاريع والحصول على الدعم للتمويل المرن والطويل الأمد.
- إدماج التقييم الأولي وتقييمات منتصف المدة ونهاية المدة المنفذة من قبل شركائكم من الضحايا/ الناجين فيما يتعلق بجودة الشراكة المبرمة معكم، والعمل على ما يرد فيها من تعقيبات وملاحظات.
- إيلاء الأولوية لتمتع منظمات الضحايا/ الناجين بإمكانية حقيقية للوصول إلى الفرص المقدمة من قبل المانحين، وضمان هذه الإمكانية. ومن خلال تيسير الوصول لهذه الفرص، يصبح بمقدور جماعات الضحايا/ الناجين زيادة قدرتها على الفعل السياسي والتأثير في عمليات صنع القرار.

الدرس 7: يرتبط الأمن الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الفعل السياسي ويمكن اعتباره عاملاً مسانداً لها.

بالنسبة للقدرة على التركيز على النشاط، قال النشطاء الذين أجريت معهم المقابلات إن هناك رابطاً قوياً بين القدرة على إيجاد عمل مستدام مدفوع الأجر وبين ممارستهم لنشاطهم والتزامهم الاجتماعي. فامتلاك هذا الأمن الاقتصادي يمنح نشطاء الضحايا/ الناجين – وخصوصاً النساء منهم- إمكانية زيادة مشاركتهم في الأنشطة، فضلا عن أنه يعزز من احترام الذات ومكانة المرء في المجتمع المحلي.

الخطوات المستقبلية:

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للضحايا والناجين جنباً إلى جنب مع مناصرة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة للحقوق المدنية والسياسية.
- ضمان أن تكون كافة تكاليف المشاريع المشتركة مغطاة بالكامل من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية/ الدولية، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالمواصلات والترجمة ورعاية الأطفال والطعام و/أو التعويض المالي عما يفوت الضحية/ الناجي الشريك من أعمال لاضطراره للتواجد بعيداً عن عمله، وما إلى ذلك.

- تطوير برامج ومبادرات القصد منها تيسير الاستقلالية الاقتصادية للضحايا والناجين ومنظماتهم عن طريق تزويدهم بالموارد والتدريب على المهارات وتوفير فرص إدرارا الدخل. يمكنكم إقامة شراكات مع الوكالات الإنمائية إذا اقتضى الأمر.
- تطوير التدريب في مجال بناء القدرات لغايات تطوير سبل كسب الرزق لجماعات الضحايا. وينبغي أن تمكّن هذه المشاريع الضحايا من تحديد وتنفيذ مشاريعهم الخاصة صغيرة الحجم بحيث يتم تسليحهم بالمهارات والمعرفة والموارد اللازمة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

للمانحين:

- دراسة فكرة العمل مع الوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة وثيقة الصلة بالموضوع من أجل خلق فرص لتنفيذ مشاريع قابلة للتطوير والتوسعة تساعد في مواجهة التهميش الذي تمارسه الدولة.
- أن يكون لديكم الاستعداد لتغطية التكاليف التي تتحملها المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية إذا كانت تدفع أياً من تكاليف المشاريع المشتركة مع النشطاء الضحايا/ الناجين، وبصفة خاصة تكاليف المواصلات والترجمة ورعاية الأطفال والطعام و/أو التعويض المالي عن الخسارة الناجمة عن الغياب عن العمل، وما إلى ذلك.

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- إجراء تقييم للمجالات التي تواجه فيها منظمتكم أو الأشخاص الذين تمثلهم حالياً تحديات أو قيوداً اقتصادية.
- العمل مع المنظمات الشريكة إذا اقتضى الأمر من أجل تطوير تدخلات هادفة يمكن تقديمها للوكالات الإنمائية أو وكالات أخرى للتعامل مع هذه القضايا.
- توفير إمكانية تنمية المهارات وفرص التدريب التي تنسجم مع الآفاق والأهداف الاقتصادية لجماعتكم بما يعمل على تمكينها من تحسين آفاقها الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية.

دعم القدرة على الفعل على امتداد طيف النوع الاجتماعي

الدرس 8: رؤية تطوير/إعادة تأكيد القدرة على الفعل من خلال منظور داعم لاعتبارات النوع الاجتماعي.

تتأثر تجارب الضحايا على صعيد الإيذاء، والنشاط أثناء النزاع أو العنف السياسي، وتنمية القدرة على الفعل بالفروقات والاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

إذ تواجه النساء والأشخاص المنتمون للمجتمع الميمي الموسعة أنواعاً محددة من الانتهاكات ويتوجب عليهم جميعاً تخطي عقبات متعددة الطبقات من أجل خلق فضاءات عامة ومبادرات رسمية وغير رسمية للعدالة الانتقالية والمشاركة فيها والوصول إليها. ويجب على أي نهج يركز على الضحايا أن يأخذ هذه العقبات بالاعتبار بينما يمكنه اتخذت الخطوات التالية للبدء في تخطيها.

الخطوات المستقبلية:

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- العمل بجد على الحصول على مشورة جمعيات نسوية وجمعيات مجتمع الميم الموسع والتفكير الجدي بإقامة شراكات معها من أجل تطوير أعمالكم.
- دعم المبادرات التي تقودها ضحايا من النساء والناجيات والنهوض بأوضاعها.
- لا تكون الأدوار التي تقوم بها النساء أو مجتمع الميم الموسع في محاربة الأنظمة السابقة بارزة للعيان دائماً. لذا فإن الإشادة بهذه القصص قد تشكل خطوة حاسمة للابتعاد عن تصنيف الأشخاص كضحايا سلبيين والمساعدة في خلق فضاء لهم لكي يتم النظر إليهم كفاعلين شرعيين في النقاشات المتعلقة بالسياسات أو عمليات العدالة الانتقالية.
- بدلاً من تمثيل أصوات هؤلاء، استخدموا أماكنكم على طاولات المفاوضات أو السياسات لدعم تخصيص أماكن أيضاً لجماعات الضحايا/ الناجين النسائية وتلك المنتمية لمجتمع الميم الموسع.
- في الأوضاع الأمنية المعرضة للمخاطر، اعملوا مع الشركاء والمانحين من أجل خلق فضاءات آمنة واتخاذ تدابير فعالة لحماية جماعات الضحايا/ الناجين من النساء وأبناء مجتمع الميم الموسع، إما بتمكين هؤلاء من الحضور والتواجد أو إيصال أصواتهم.
- تطبيق آليات لتقييم ومراقبة شمول النوع الاجتماعي في البرامج، مع تحديد ما إذا كانت هناك أية تباينات أو ثغرات في المشاركة بين النساء والرجال.
- اتخاذ تدابير استباقية لإزالة العقبات وتعزيز المساواة بين الجنسين، من قبيل توفير الدعم الهادف أو خلق فضاءات آمنة أو توفير مبادرات بناء القدرات.
- ضمان أن تكون أنشطة البرامج مصممة بطريقة تسمح بالمشاركة والتمثيل الحقيقيين للرجال والنساء بما يعمل على خلق رؤى ومشاركات تتسم بالتنوع.

للمانحين والحكومات:

- الطلب بأن تشكل المبادرات التي تقودها نساء نسبة مئوية معينة من الأعمال المدعومة المنفذة من قبل متلقي المنح منكم.
- الطلب من متلقي منحكم أن يأخذوا البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في برامج العدالة الانتقالية في اعتبارهم وأن يدعموا هذا العمل.
- سؤال متلقي المنح عما ينبغي عليهم فعله لتطبيق قدر أكبر من الشمول فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.
- العمل بجد على الحصول على مشورة جمعيات نسوية وجمعيات مجتمع الميم الموسع والتفكير الجدي بإقامة شراكات معها من أجل تطوير سياساتكم.
- احرصوا باستمرار على إلقاء نظرة على أولوياتكم والحاصلين على المنح منكم، وذلك لمعرفة ما إذا كانت هناك أصوات ناقصة، بما في ذلك صوت المرأة، والمجتمعات المحلية الريفية وجماعات السكان الأصليين، وما إلى ذلك.

- صياغة مبادئ توجيهية تعالج بوضوح الحواجز والعقبات المتعلقة بنوع اجتماعي محدد والتي تحول دون مشاركته أو تعيق هذه المشاركة، من قبيل الصورة النمطية القائمة على النوع الاجتماعي أو المعايير الثقافية أو إمكانية الوصول إلى الموارد.

لمؤسسات العدالة الانتقالية:

- توفير أو خلق الفضاءات الآمنة للنساء وأفراد مجتمع الميم الموسع كي يشاركوا فيها، ومعالجة أية قضايا أمنية أو قضايا تتعلق بسلامتهم قد تواجههم من خلال تدابير حماية فعالة.
- الحرص على أن يكون لديكم أشخاص من جميع الأنواع الاجتماعية يعملون في مؤسسات العدالة الانتقالية ومنظمات حقوق الإنسان بحيث يتسنى للضحايا والناجين اختيار الشخص الذي يريدون التكلم معه حول الانتهاكات الجنسية والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي.
- احرصوا بانتظام على إلقاء نظرة على أعمالكم لمعرفة ما إذا كانت هناك أصوات ناقصة.

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- تأكدوا من أن جمعيتكم تعالج قضايا النوع الاجتماعي على نحو فاعل وتعزز المساواة بين الجنسين في ممارساتها الداخلية والخارجية.
- إيلاء الأولوية لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في منظمتكم.
- تأكدوا من أن جميع الأنواع الاجتماعية لديها إمكانية وصول وفرص متكافئة للانخراط في أنشطة البرامج/ المشاريع.
- ضرورة إشراك النساء بفاعلية في تصميم الأنشطة والمشاريع وتنفيذها، مع إتاحة المجال لهن للمشاركة والقيادة على امتداد العملية.

الدرس 9: الدعم الاقتصادي المستدام يساعد النساء على زيادة قدرتهن على تخصيص وقت للنشاط.

يمكن للدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية والدعم الدولي للأعمال الاجتماعية التي يتولى القيام بها منظمات يقودها ضحايا/ ناجون مستدامة وقابلة للتطور أن يساعد في "مواجهة الإهمال والخذلان الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتعرض له النساء اللواتي [...] يعشن في الأطراف".[150]

الخطوات المستقبلية:

للمانحين ومؤسسات العدالة الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- النظر إلى الاستقلالية الاقتصادية للناجين وإعادة تأهيلهم على أنها جوانب تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية المناصرة، وأن تدرجوها في ميزانياتكم. وسوف تجد النساء بصفة خاصة أنه من الصعب عليهن المشاركة في الحوارات المتعلقة بالسياسات دون أن تتم تلبية هذا المطلب أولاً.

150 Monroy Santander et al., *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*.

- توفير الدعم المالي لتمكين النساء من المشاركة في الفعاليات والاجتماعات. ويشتمل الدعم على تكاليف المواصلات والترجمة ورعاية الأطفال والطعام و/أو التعويض المالي عن الخسارة الناجمة عن اضطرار الضحية/ الناجي/ة الشريك للغياب عن عمله، وما إلى ذلك. ويعد ذلك أمراً أساسياً بالنسبة لشمول النوع الاجتماعي كافة.

الشمول الحقيقي في العمليات الرسمية

الدرس 10: يمتلك الضحايا والناجون الخبرة والمعرفة الأساسية اللازمة لإيجاد عملية عدالة انتقالية حقيقية.

في كثير من السياقات تؤدي الجمعيات التي يقودها ضحايا/ ناجون دوراً مركزياً في جهود التوثيق والمساءلة وجبر الضرر والسعي للكشف عن الحقيقة وتخليد الذكرى والمناصرة. وفي أجواء يسودها مستوى كبير من انعدام في الثقة في المؤسسات والجهات الفاعلة الدولية، تظل هذه الجمعيات محط ثقة جماعات الضحايا والناجين والمنظمات الشعبية.

تعتمد مؤسسات العدالة الانتقالية على هذه الثقة مثلما تعتمد على نطاق التأثير والخبرة، ولكنها مع ذلك لا تقوم عادة بإدماج الجمعيات التي يقودها ضحايا في المؤسسات بصفة رسمية، بل تكرر -في ازدواجية لا داعي لها- جهودها أو تتجاهل تلك الجهود أو تقللها إلى أدنى حد. إن جهود العدالة الانتقالية إذا ما أرادت تحقيق النجاح فلا بد لها – وفقاً لأي معيار – أن تطبق عملية حقيقية لشمول جماعات الضحايا/ الناجين في كل مرحلة من مراحل عملها.

الخطوات المستقبلية:

لمنظمات المجتمع المدني الدولية وممارسي العدالة الانتقالية:

- عليكم بدعم جمعيات الضحايا/ الناجين من أجل توسيع المهارات التي تحتاج إليها للقيام بعملها أو صقل تلك المهارات. ومن المهم البدء بذلك قبل وقت طويل من بداية العمليات الرسمية.
- حشد الدعم للخطة الخاصة بإشراك الضحايا/ الناجين في مؤسسات العدالة الانتقالية أو حقوق الإنسان في جميع مراحل تطور تلك المؤسسات.
- جمع التبرعات من أجل تكليف شخص مؤهل خصيصاً لمرافقة الضحايا على امتداد العمليات التي غالباً ما تكون صعبة ومربكة.
- تعيين أشخاص خبراء وتدريبهم على إقامة فعاليات من قبيل تخليد الذكرى أو جلسات الحوار مع المؤسسات الرسمية.

لمؤسسات العدالة الانتقالية والوكالات الحكومية:

- العمل بصورة مشتركة مع النشطاء الضحايا/ الناجين على وضع خطة لشمول الجميع وتنفيذ تلك الخطة.
- التزموا المساءلة، وقوموا بإجراء استعراض منتظم للتحديات التي تواجهها المؤسسة ونجاحاتها ومجالات التحسن من منظور النشطاء الضحايا/ الناجين الذين تعملون معهم

وكذلك من منظور جماعات الضحايا/ الناجين على مستوى القواعد الشعبية. إن القيام بذلك بصورة منتظمة مع البدء بتطبيقه في مرحلة مبكرة سيسهم في ضمان أنكم لا تنفصلون عن الجماعات المحلية التي تخدمونها.

- تخصيص مقدار مناسب من الموارد للتواصل مع الضحايا/ الناجين مع الحرص على أن يكون هذا التواصل منتظما.
- ضمان أن يكون الاتصال مع المجتمعات المحلية جارٍ بالاتجاهين، منها وإليها، وليس مجرد "التحدث من طرف واحد" مع تلك المجتمعات دون الاستماع إليها.
- اسألوا عن نوع الدعم اللازم والاحتياجات الأساسية اللازم معالجتها من أجل تحقيق مشاركة حقيقية وقوموا بتنفيذ تلك الطلبات.
- الحرص على عدم تخصيص الموارد لغايات السلامة الجسدية فقط، بل وللدعم النفسي-الاجتماعي المستمر أيضاً لتجنب تجدد الإصابة بالصدمة باستمرار.

الدرس 11: قد تكون جهود العدالة الإنتقالية غير الرسمية مبتكرة وإبداعية وقادرة على أن تُحدث تغييراً حقيقياً ذا مغزى بالنسبة للضحايا والناجين. وينبغي على الجهات الفاعلة العدلية أن تدعم وتحمي وتوفر الفضاء لمقاربات العدالة الانتقالية غير الرسمية.

قد تواجه مساعي العدالة الانتقالية الرسمية أو التقليدية الناجحة صعوبة على صعيد تأمين موارد مستقرة يمكن التعويل عليها من أجل تأدية جوانب مهمة من عملها. ولكن، مبادراتها فيما يتعلق بالدعم النفسي-الاجتماعي، والتواصل، والمناصرة، وإحياء الذكرى، والسعي لكشف الحقيقة، والتدابير الإصلاحية المؤقتة وغير ذلك من الجوانب التي هي موضع اهتمام العدالة الانتقالية كانت في أكثرية الأوقات أكثر ملامسة للمجتمعات المحلية المتأثرة وأسرع استجابة إليها.

الخطوات المستقبلية:

للجهات الفاعلة في العمليات الانتقالية/ عمليات العدالة، والمانحين، والوكالات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، وممارسي العدالة الانتقالية:

- العمل على صياغة سياسات لدعم وحماية الفضاء المخصص للجهود غير الرسمية المبتكرة وخصوصاً إذا كانت هناك آلية رسمية للعدالة الانتقالية معمول بها.
- تخصيص ميزانية مستقرة للمبادرات التي يبدو أنها تحظى بدعم المجتمع المحلي.
- تخصيص ميزانية مستقرة ومطابقة تماماً للاحتياجات لتمكين أية مؤسسة رسمية يتم إنشاؤها من العمل على نحو مجدٍ جنباً إلى جنب مع منظمات الضحايا والناجين.

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- المشاركة في تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية غير الرسمية لضمان تلبيتها للاحتياجات المحددة لجماعات الضحايا والناجين.
- إنشاء فضاء داعم لعمليات العدالة الانتقالية غير الرسمية عن طريق تعزيز بيئة تسودها الثقة وشمول الجميع.

6

ملحق: المؤشرات المحتملة

6. ملحق: المؤشرات المحتملة

المؤشرات الخاصة بمشاركة الضحايا والناجين في العمليات الانتقالية/ عمليات العدالة والبرمجة وقيادتهم لها

من سمات عمليات العدالة الانتقالية أنها تعتمد إلى حد بعيد على السياق. وقد بيَّن النقاد من باحثين وممارسين ونشطاء منذ زمن أنه لا ينبغي التعامل مع هذه العمليات على اعتبار أنها صالحة للغرس في كل البيئات الثقافية والسياقات، بل باعتبارها مسائل تخضع للبحث والتفكير.

ليست مشاركة الضحايا مسألة تقنية بتلك البساطة مثل وضع إشارة داخل مربع الاختيار بحيث يمكن للمرء قياسها باستخدام مجموعة من المؤشرات. بل هي، في الواقع، تمثل ناحية من نواحي العدالة الانتقالية ذات طابع سياسي للغاية، وبالتالي يتطلب تقييم فعاليتها أو مدى أهميتها أو دراسة أثرها على حياة الضحايا والناجين أخذ عدد من تخصصات العلوم الإنسانية بعين الاعتبار بالإضافة إلى تحليل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي يمتد مداها إلى ما هو أبعد من هذه المؤشرات.

تسعى هذه المؤشرات الأولية، وهي ليست ذات طابع توجيهي بالمناسبة، إلى الرجوع خطوة إلى الوراء كي تطلب من الجهات الحليفة والمانحة والمؤسسات أن تنظر فيما إذا كانت اللبنات الأساسية لمشاركة الضحايا والناجين وقيادتهم موجودة في أعمالها وما إذا تم بحث بعض من العقبات التي تعترض سبيل هذه المشاركة والتعامل معها. يمكن تكييف المؤشرات بحيث تناسب جميع السياقات مما يتيح الفرصة لتوفير دعم أفضل للمبادرات غير الرسمية التي يقودها ضحايا وناجون، والعمل بصورة مشتركة مع الضحايا والناجين لصياغة استراتيجيات أكثر شمولاً للبرمجة والعمليات.

لقد طُرحت هذه المؤشرات هنا كي تساعد في إجراء مزيد من الحوار، وهي ما تزال بحاجة للاختبار والصقل. يرجى منكم التواصل معنا في حال كنتم تعملون باستخدام مؤشرات، أو تختبرونها أو تجمعون الملاحظات والتعقيبات، كي يتسنى لنا إخضاع هذه المؤشرات لمزيد من التطوير.[151]

151 نتلقى استفساراتكم بخصوص هذه المؤشرات عبر البريد الإلكتروني على العنوان info@impunitywatch.org. يرجى إضافة العبارة التالية في خانة الموضوع: "Attn: Indicators–Victim Participation Research".

الـدرس 1: شـمول النشـطاء الضحايـا/ الناجيـن ومـن يدعمهـم فـي الأقاليـم والمناطـق الهامشـية فـي كافـة أعمـال البرمجـة الخاصـة بكـم مـع توفيـر الدعـم اللازم للقيام بذلك.

المؤشرات:

للجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة:

- هـل حددتـم، ومـن ثـم أدرجتـم، برنامجـاً لدعـم الجماعات الشـعبية يتعدى مـا تقدمـه المنظمات القائمة على أساس رأس المال؟
- هـل تعتمـدون أكثـر مـن الـلازم عـلى منظمـات غيـر حكوميـة وسـيطة؟ وإذا كنتـم كذلـك، هـل يمكنكـم صياغـة اسـتراتيجية لتوسـيع نطـاق شـراكاتكم؟ إذ قـد يخلـق الاعتمـاد الزائـد على منظمات وسيطة تسلسلاً هرمياً ويزيد من حدة التوتر بين المنظمات؟
- هـل خصصتـم تمويـلاً لتوفيـر مترجميـن محلليـن ليرافقـوا النشـطاء الذيـن لا يتحدثـون اللغـة الوطنية؟
- هـل تتـم ترجمـة مـواد التوعيـة الخـاص بكـم إلى اللغـة المعنيـة، أم أنكـم تفترضـون المعرفـة باللغة الوطنية أو الإنجليزية؟
- هـل أدرجتـم دعمـاً ماليـاً للجماعـات العاملـة فـي المجتمعـات المحليـة المهمشـة بحيـث تتمكـن مـن المشـاركة فـي الأعمـال التـي تقـام فـي مناطـق أخـرى وخصوصـاً إذا كانـت الأمـور قـد نُظمـت فـي العاصمـة؟ وهـل يشـتمل الدعـم على تغطيـة نفقـات المـواصلات، والطعـام و/ أو التعويض المالي عن العمل الفائت؟
- هـل نظرتـم فـي إمكانيـة توفيـر رعايـة وفضـاءات مناسـبة للأطفـال أثنـاء الاجتماعـات، وخصوصـاً بالنسـبة للنشـطاء الذيـن لديهـم أطفـال والذيـن يتحتـم عليهـم التنقل بيـن المناطق؟ هـل سـألتم المشـاركين مـن الآبـاء والأمهـات عـن ماهيـة الدعـم الـذي يحتاجونـه كـي يتمكنـوا من المشاركة في الاجتماع/ الفعالية؟

الـدرس 2: إن توفيـر الدعـم لمنـع الإصابـة بالإنهـاك وتجـدد الصدمـة هـو أمـر أساسي.

المؤشرات:

للمانحين:

- هل سألتم الشركاء أو متلقي المنح في المجتمعات المحلية عما يحتاجونه منكم؟
- هـل تخصصـون مـوارد لصالـح الدعـم النفسـي-الاجتماعي المسـتمر والمـرن، بمـا فـي ذلـك دعم المقاربات المحلية في توفير الرعاية النفسية-الاجتماعية؟

لممارسي العدالة الانتقالية:

- مـا الـذي فعلتمـوه لضمـان عـدم تسـبب الأنشـطة بـالأذى أو تجـدُد الإصابـة بالصدمـة للضحايـا والناجين أو المجتمعات المحلية المتأثرة؟

- هل درستم -على نحو تعاوني- أشكال الدعم الأنسب ومن ثم اعتمدتموها؟
- هل يتوافق هذا مع الاحتياجات المعبر عنها؟
- هل درستم، ومن ثم أدمجتم، دعم المقاربات المحلية الخاصة بالدعم النفسي-الاجتماعي؟

الدرس 3: في السياقات عالية المخاطر، تزداد أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية والاعتناء بعافية النشطاء وتعزيز التضامن وبناء التحالفات طويلة الأمد بين المنظمات.

المؤشرات:

للمنظمات الدولية غير الحكومية، وصانعي السياسات الدولية (بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة)، والدول المانحة الداعمة:

- هل طورتم استراتيجية للتضامن تقوم على أن ما يطلبه منكم النشطاء الذين تدعمونهم هو الشيء الأهم في الوقت الراهن؟
- هل أنتم على اتصال مع هؤلاء النشطاء بهدف إتاحة المجال لهذه الاستراتيجية كي تتطور؟
- هل توفرون لهم الدعم المستدام، وهل تستمرون في تقديم هذا الدعم في الأوقات الصعبة؟
- هل خصصتم ميزانية لتيسير عقد اجتماعات منتظمة وبعد انتهاء المشاريع لجمعيات الضحايا/ الناجين؟ إذ يعمل ذلك على استمرار التضامن رغم انقضاء الوقت وانتهاء المشاريع؟
- هل تغطون تكاليف إضافية مطلوبة من قبل النشطاء الضحايا/ الناجين من قبيل التكاليف المتعلقة بالانتقال إلى مكان آخر أو التخطيط لتعزيز الأمن أو التدريب المتخصص؟
- هل تستطيعون، بشكل مباشر، توفير -أو دعم توفير- المشورة الفنية المتخصصة في مجالات من قبيل وضع الخطط الأمنية، والاتصالات الآمنة والأمن السيبراني؟

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- هل لديكم قائمة شاملة بأسماء جماعات الضحايا التي تعمل في منطقتكم أو بلدكم؟ وهل أنتم منخرطين بجد في التواصل معهم؟
- هل تربطكم أية علاقات أو تحالفات مع جماعات أو منظمات أخرى للضحايا ممن تعمل في سياقات مماثلة؟
- هل تشاركون في لقاءات أو تفاعلات مع جماعات أخرى للضحايا من أجل تبادل الخبرات والأفكار المعمقة والدعم؟
- هل أجريتم تقييماً لاحتياجات جماعتكم وحددتم احتياجاتكم الخاصة بكم؟
- هل أوضحتم هذه الاحتياجات لمنظمات غير حكومية أخرى أو لمنظمات لديها إمكانية توفير الدعم والمساعدة؟

الدرس 4: حتى عندما تغيب الإرادة السياسية، يظل القيام بالأعمال المهمة ممكناً.

المؤشرات:

للمنظمات الدولية غير الحكومية، وصانعي السياسات الدولية (بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة)، والدول المانحة الداعمة:

- هل تتشاورون مباشرة مع الضحايا والناجين وجمعياتهم أم فقط مع المنظمات الوسيطة التي تتحدث نيابة عنهم؟
- هل تدعمون الضحايا والناجين فقط لغايات توحيد الصفوف وبناء العلاقات ودون انتظار أية نتيجة أو ثمرة لذلك؟
- هل تدعمون أو تطورون مشاريع يمكنها مساعدة جمعيات الضحايا على توضيح احتياجاتها وحشد تأييد الحكومات لها أو -إن يكن هذا مناسباً- على المستوى الدولي؟
- هل تظهرون تضامنكم في اللحظات المهمة من المقاومة وبالطرق التي يطلبها الضحايا والناجون؟
- هل تستخدمون برمجتكم لإبراز احتياجات الضحايا بشكل أكبر؟
- هل درستم أين توجد فرص العمل مع فاعلين داعمين بصمت داخل الحكومة أو مع دول حليفة متعاطفة؟
- هل بمقدوركم خلق أية فرصة يمكن لوكالتكم أو منظمتكم أن تساعد من خلالها الجهات الفاعلة على إيجاد أرضية مشتركة بشأن قضايا معينة من قبيل قضية الأشخاص المفقودين (مثلاً)؟

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- هل فكرتم في الانخراط في جهود للمناصرة بهدف التوعية بقضيتكم والتحديات التي تواجهونها؟
- هل درستم إمكانية تشكيل تحالفات وائتلافات مع منظمات أخرى وأصحاب مصلحة آخرين لديها أهداف مشتركة مماثلة لأهدافكم؟
- ما هي السبل القانونية التي يمكنكم أن تسلكوها -إن وجدت- من أجل إعمال العدالة والانتصاف للضحايا على الرغم من غياب الإرادة السياسية؟
- هل تعملون/ تستطيعون العمل مع منظمات حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية دولية وقنوات دبلوماسية للحصول على دعمها وتدخلها في أوضاعكم؟
- هل تطورون وتنفذون/ تستطيعون تطوير وتنفيذ مبادرات على مستوى القواعد الشعبية لمعالجة الاحتياجات المباشرة للمجتمعات المحلية المتأثرة؟؟
- هل توجهون/ تستطيعون توجيه شركاء دوليين نحو العمل مع وسائل الإعلام لزيادة وعي الجمهور العام بأوضاعكم وممارسة الضغط على السلطات بالرغم من البيئة الصعبة التي تواجهونها؟

الدرس 5: الإنشاء المشترك للشراكات المتكافئة.

المؤشرات:

للمانحين:

- هل تدعمون أعمالاً تشمل، على نحو فاعل وحقيقي، جماعات للضحايا منذ بدايتها؟
- هل تعملون على بناء علاقات مباشرة مع جماعات الضحايا؟
- هل تزودون هذه الجماعات بالتمويل الأساسي المرن؟
- هل تمولون هذه الجماعات مباشرة؟
- إن لم تكونوا قادرين على ذلك، هل تقومون بقياس ما إذا كانت المنظمة غير الحكومية الوسيطة تقيم علاقة متكافئة مع جماعات الضحايا/ الناجين؟ ومن المفترض أن تكون المنظمات الوسيطة قادرة على إخباركم بالآتي:
  - ما إذا كانت قد أبرمت الشراكة مع الضحايا/ الناجين منذ البداية؟
  - هل تتواصل مع مجموعة متنوعة من الشركاء؟
  - هل تبرم شراكات مع منظمات للضحايا/ الناجين تقودها نساء؟
  - هل تقدم المنظمة غير الحكومية منحاً فرعية مرنة لجماعات الضحايا/ الناجين؟
  - ما هو هامش الحرية المتاح لجماعات الضحايا/ الناجين كي تقرر كيفية استخدامها للأموال الممنوحة لها؟
- هل تخصصون تمويلاً محدداً للدعم النفسي-الاجتماعي للجماعات التي يقودها ضحايا/ ناجون؟

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- هل تصممون برمجتكم كعملية إبداعية مشتركة مع شركائكم من النشطاء الضحايا/ الناجين؟
- هل تتواصلون مع مجموعة متنوعة من جماعات الضحايا/ الناجين بما في ذلك مع منظمات تقودها نساء؟
- هل تقدمون منحاً فرعية لهذه الجماعات من أجل تيسير وصولها للاستقلالية الاقتصادية؟
- هل تتواصلون من أجل الحصول على تعقيبات وملاحظات صادقة وتنشئون فضاءات آمنة لهذا الغرض من دون أن تهدد تلك التعقيبات والملاحظات تمويلكم أو دعمكم لشركائكم إذا ما انتقدوكم؟
- هل تنفذون ما ورد في التعقيبات والملاحظات وتنقحون البرمجة معاً على فترات منتظمة؟

لمؤسسات العدالة الانتقالية:

- هل تفتحون المجال لسماع رؤى متعددة من قبل النشطاء من الضحايا/ الناجين؟
- هل قمتم بصفة رسمية وغير رسمية باستحداث أدوار وشراكات ذات مغزى للنشطاء الضحايا/ الناجين في كل مرحلة من مراحل تطور مؤسستكم ودورة حياتها: التصميم، والإنشاء، وتشكيل الهيكل المؤسسي، والتواصل، والتقييم، وأخذ التعقيبات والملاحظات؟

الدرس 6: تأكيد القدرة على الفعل السياسي هو عملية تدريجية، والثقة تُبنى ببطء.

المؤشرات:

للمانحين:

- هل عملتم مع متلقي منح وشركاء محتملين من القواعد الشعبية لتحديد الكيفية التي يمكنكم المساعدة بها في تعزيز قدرة النشطاء الضحايا/ الناجين ومجتمعاتهم المحلية؟
- هل لديكم رافد تمويلي أو طريقة للتمويل المرن للجماعات التي تسعى إلى اتخاذ الصبغة المهنية؟ قد يكون ذلك لغايات جلب موظفين مهنيين من خارج مجتمعهم المحلي أو لتدريب الأعضاء الموجودين حالياً كي يكتسبوا المهارات المطلوبة لهذا الدور.
- هل تدعمون حالياً مشاريع أو مبادرات مفتوحة النهاية تركز على عمليات البناء وليس على النواتج؟
- هل تتفقدون احتياجات متلقي منحكم كلما تطورت تلك الاحتياجات وتعملون على إيجاد طرق لتطوير دعمكم بحيث يستوعب هذا التغيير؟
- هل تعملون بجد على خلق فضاء لجمعيات الضحايا/ الناجين وتزودوها بإمكانية الوصول إلى المعلومات وعمليات صنع القرار بما يتيح لها المشاركة برؤاها وتعزيز قدرتها على الفعل السياسي وتحسين دعمكم؟
- هل خصصتم تمويلاً لتيسير التبادل بين جمعيات الضحايا/ الناجين العاملة في سياقات مختلفة؟

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- هل تقومون بإجراء تقييم نصف سنوي أو سنوي لمعرفة النسق الذي تتطور به احتياجات جماعتكم وما إذا كانت الأدوار موزعة بالتساوي وما هي المهارات الإضافية التي تلزمكم.
- كيف تضمنون أن أعضاء جماعتكم منخرطون بقوة في عمليات صنع القرار؟
- كيف يسهم هذا في بناء ثقة هؤلاء الأعضاء وإحساسهم بادرة على الفعل؟
- هل لديكم خط اتصال مباشر مع مانحكم أو المنظمة التي تدعمكم؟
- هل تواصلتم من أجل إقامة علاقة مع مانحكم أو المنظمة الداعمة لكم؟ وإذا كان الجواب لا، هل يمكنكم القيام بذلك.

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- هل تعملون مع شركائكم من منظمات الضحايا/ الناجين على تصميم تمويل طويل الأمد وتسعون إلى دعمه بأموال مرنة؟
- هل تُجرى تقييمات أولية وتقييمات منتصف وآخر المدة من قبل شركائكم من الضحايا/ الناجين فيما يتعلق بجودة الشراكة المبرمة معكم؟
- هل تعملون على تنفيذ ما يردكم من تعقيبات؟
- هل أتممتم حلقة التعقيبات والملاحظات لضمان مشاركتها مع الجميع؟
- كيف تضمن منظمتكم أن منظمات الضحايا/ الناجين تتمتع بإمكانية وصول حقيقية للفرص المتاحة من قبل المانحين بما يمكنهم من تحسين قدرتهم على الفعل السياسي والتأثير في عمليات صنع القرار؟

الدرس 7: يرتبط الأمن الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الفعل السياسي ويمكن اعتباره عاملاً مسانداً لها.

المؤشرات:

للمانحين:

- هل تجرون اجتماعات بوتيرة نصف سنوية على الأقل مع الوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة وثيقة الصلة بالموضوع من أجل خلق فرص لتنفيذ مشاريع قابلة للتطوير والتوسعة تساعد في مواجهة التهميش الذي تمارسه الدولة؟
- هل تدعمون مشاريع اقتصادية صغيرة الحجم (سبل الرزق) في المجتمعات المحلية التي يقودها ضحايا/ناجون وخصوصاً ناشطات ضحايا/ناجيات؟
- هل يتمتع الضحايا والناجون ومنظمات المجتمع المدني غير الوطنية بإمكانية الحصول على الدعم الاقتصادي أو التمويل الذي يعمل على تيسير جهودهم الخاصة على صعيد العدالة؟
- هل تغطون تكاليف مشاريع النشطاء الضحايا/ الناجين، وخصوصاً تكاليف المواصلات والترجمة ورعاية الأطفال والطعام و/أو التعويض المالي عن الخسارة الناجمة عن الغياب عن العمل، وما إلى ذلك؟

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية وممارسي/ مؤسسات العدالة الانتقالية:

- هل تناصرون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للضحايا والناجين جنباً إلى جنب مع تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة للحقوق المدنية والسياسية؟
- هل قمتم بتطوير برامج لبناء قدرات الضحايا وإعادة تأهيلهم؟
- هل قمتم بتطوير أية برامج أو مصممة تحديداً من أجل توفير الدعم الاقتصادي، من قبيل برامج توفير سبل الرزق، لمنظمات الضحايا والناجين بغية تيسير بلوغهم وضعية الاستقلالية الاقتصادية؟

- هل حددتم طرقاً يمكنكم من خلالها شمول الضحايا والناجين من النساء ومن أفراد مجتمع الميم الموسع بهذه البرامج؟
- هل تقومون بإضافة تكاليف المواصلات والترجمة ورعاية الأطفال والطعام و/أو التعويض المالي عن العمل الفائت... وما إلى ذلك، إلى ميزانيات الاجتماعات؟

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- كمنظمة، ما هي المجالات التي تواجهون فيها حالياً تحديات أو قيوداً اقتصادية؟
- ما هي بالتحديد أنواع الدعم الاقتصادي أو البرامج التي تعتقدون أنها ضرورية كي تحقق منظمتكم قدراً أكبر من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي؟
- هل هناك مهارات أو فرص تدريب معينة من شأنها، باعتقادكم، أن تعزز من الاستقلالية الاقتصادية لمنظمتكم؟
- هل هناك شركاء، أو شركاء محتملون، وطنيون/ دوليون يمكنكم التوجه إليهم وشرح هذه المتطلبات لهم؟

الدرسان 8 و 9: رؤية تطوير/إعادة تأكيد القدرة على الفعل من خلال منظور داعم لاعتبارات النوع الاجتماعي؛ الدعم الاقتصادي المستدام يساعد النساء على زيادة قدرتهن على تخصيص وقت للنشاط.

المؤشرات:

للمانحين ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية:

- هل تدعمون مبادرات تقودها نساء؟
- هل هناك تحليل للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي تستندون إليه في برمجتكم وتمويلاتكم؟
- هل حددتم معيقات وعوامل تمكينية فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات البرامج/ الفرص؟
- هل طورتم، وفقاً لذلك، استراتيجية للتقليل من المعيقات وتيسير الوصول؟
- هل حددتم مخاطر أن تزيد أنشطة البرامج انعدام المساواة بين الرجل والمرأة سوءاً وكيفية الحد من هذه المخاطر؟
- هل لديكم خطة لبناء قدرات الشركاء من القواعد الشعبية والحكومات في مجال المساواة بين الرجل والمرأة؟
- هل هناك مبادئ توجيهية أو آليات محددة يعتمدها برنامج التمويل في تحديد العقبات المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تحول دون المشاركة؟ وهل تضمن هذه المبادئ التوجيهية تمتع الرجال والنساء بإمكانية وصول وفرص متكافئة للمشاركة في أنشطة البرنامج؟
- هل تستخدمون مكانكم على طاولات المفاوضات أو السياسات للدعم الجاد لإيجاد فضاءات لجماعات الضحايا/ الناجين النسائية، وجماعات الضحايا/ الناجين من مجتمع الميم الموسع، عندما لا تكون هناك إشكالية تتعلق بأمنهم ؟

- هـل تسـتعرضون مشـاريعكم/ مبادراتكـم باسـتمرار لمعرفـة مـا إذا كانـت هنـاك أصـوات ناقصـة؟ هـل كلهـا، مـثلاً، مشـاريع حضريـة، وهـل جميـع المشـاريع خـارج الـبلاد، وهـل جميعهـا مشاريع يرأسها ذكور، ... وما إلى ذلك؟؟
- هـل تقيمـون شـراكات مـع وكالات إنمائيـة مـن أجـل دعـم مشـاريع تقودهـا نسـاء وتعمـل عـلى بناء الاستقلالية المالية؟
- هـل توفـرون الدعـم المالـي لتمكيـن النشـطاء مـن المشـاركة فـي الفعاليـات واللقـاءات؟ يشـمل ذلـك المـواصلات، والترجمـة، ورعايـة الأطفـال، والطعـام و/أو التعويـض المالـي عـن العمل الفائت إذا ما اضطر الضحية/ الناجي/ة للانقطاع عن عمله، وما إلى ذلك؟

لمؤسسات العدالة الانتقالية:

- هـل تسـتطيع الضحايـا مـن النسـاء والبنـات المشـاركة بصـورة حقيقيـة فـي تصميـم أعمالكـم وتنفيذها وتأسيسها وتقييمها؟
- هل لدى مؤسستكم استراتيجية للإسهام بفاعلية في العدل بين الرجل والمرأة؟
- هـل لديكـم موظفيـن مـن جميـع الأنـواع الاجتماعيـة يعملـون فـي أدوار تتعامـل وجهـا لوجـه مـع الناجين في مؤسسات العدالة الانتقالية ومنظمات حقوق الإنسان؟
- هـل توفـرون الدعـم المالـي لتمكيـن النشـطاء مـن المشـاركة فـي الفعاليـات والاجتماعـات؟ ويشـتمل الدعـم على تكاليـف المـواصلات والترجمـة ورعايـة الأطفـال والطعـام و/أو التعويـض المالـي عـن العمـل الفائـت لاضطـرار الضحايـا/ الناجيـن مـن شـركائكم للغيـاب عـن عملـه، ومـا إلى ذلك.

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- كيف تعزز جماعتكم القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعالجها داخلياً؟
- هل يتم إشراك النساء في عمليات صنع القرار في منظمتكم؟
- بأية طرق تشارك النساء بفاعلية في تصميم وتنفيذ أنشطتكم أو مشاريعكم؟
- هـل يتمتـع الرجـال والنسـاء بإمكانيـة وصـول وفـرص متكافئة للمشـاركة فـي أعمال المشـاريع/ البرامج؟

الـدرس 10: يمتلـك الضحايـا والناجـون الخبـرة والمعرفـة الأساسـية اللازمـة لإيجاد عمليات عدالة انتقالية رسمية حقيقية.

المؤشرات:

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية وممارسي العدالة الانتقالية:

- قبـل الشـروع فـي عمليـة رسـمية، هـل قمتـم، بالاشـتراك مـع الضحايـا/ الناجيـن، بوضـع اسـتراتيجية لدعـم جمعيـات الضحايـا/ الناجيـن كـي تكتسـب أو تصقل المهـارات التـي تحتاجها للمشاركة في عملية أو آلية؟
- هل شملتم بذلك الجمعيات النسوية وجمعيات مجتمع الميم الموسع؟

- هل عملتم مع هذه الجمعيات لتحديد مواطن التخوف ومواطن القوة في عملية رسمية ناشئة؟
- هل عينتم أشخاصاً خبراء - أو دربتموهم- ليتولوا إقامة فعاليات من قبيل تخليد الذكرى أو جلسات الحوار مع المؤسسات الرسمية ؟
- هل تنفذون استراتيجيات الدعم والشراكة الخاصة بكم وتعدلونها بانتظام؟

للجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية الداعمة:

- هل يتم تطبيق إجراءات سهلة لتبسيط عملية الحصول على منح للسفر الداخلي أو الدولي لأغراض المناصرة؟
- هل تخصصون تمويلاً مجدياً ومتناسباً لأية عملية انتقالية/ عدلية رسمية جديدة (أو للمنظمات غير الحكومية الداعمة لها) من أجل تيسير المشاورات والشراكات طويلة الأمد مع جمعيات الضحايا/ الناجين؟

لصانعي السياسات الدولية:

- هل يتم تطبيق إجراءات سهلة لتبسيط عملية الحصول على تأشيرة سفر لأغراض المناصرة؟

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- هل درستم مسألة تقديم النصح/ مشاركة رؤيتكم وتصوراتكم مع مبادرات ذات صبغة رسمية، لضمان وجود فضاء آمن وداعم للضحايا/ الناجين؟
- هل واجهتم أية تحديات أو عقبات خلال مشاركتكم في هذه المؤسسة/ العملية؟ وهل هناك وسيلة يمكنكم من خلالها إبلاغ الذين يطورون/ يعملون في الآلية الرسمية عن هذه التحديات والعقبات؟
- ما هو الدعم أو الموارد التي تحتاجون إليها لتيسير عملية نمو واستدامة مقاربات العدالة الانتقالية غير الرسمية ضمن مجتمعكم المحلي بينما العمل جارٍ في العمليات الرسمية؟

لمؤسسات العدالة الانتقالية الجديدة أو القائمة:

استباقاً لإنشاء المؤسسة/ العملية

- هل أجريت عملية مسح من قبل الوكالات المعنية لتحديد وشمول المجتمعات المحلية الضحايا/ الناجين ومنظماته على تنوعها؟
- هل تمت مناقشة هذا المسح مع ممثلين عن هذه المنظمات في كل منطقة من المناطق؟
- هل قامت مؤسستكم، أو شريك لها موثوق من قبل المجتمع المدني، بدراسة مسحية للديناميات الفاعلة بين جمعيات الضحايا/ الناجين ذات الصلة؟
- هل لديكم استراتيجية للتواصل مع منظمات الضحايا/ الناجين وممثليهم على المستوى العالمي في الحالات التي تكون فيها المجتمعات المحلية مشرذمة بعد النزاع؟

- هل تقومون على نحو فاعل بشمول هذه المنظمات في النقاشات والقرارات المتعلقة بتصميم المؤسسة/ العملية والكيفية التي ينبغي بها دعم الضحايا/ الناجين؟
- هل هذه عملية متواصلة أم مجرد عملية تشاورية لمرة واحدة؟ يُنصح بتجنب المشاورات لمرة واحدة لأنها ترفع من المخاطر إلى مستويات عالية جداً ولأن العملية التشاورية تحتاج إلى الاستمرار طالما استمرت الأفكار بالتطور؟
- هل تشعر جماعات الضحايا –وخصوصاً تلك التي تنشط في المجتمعات المحلية المهمشة والمناطق النائية- بأنه تتم استشارتها في عملية التأسيس أو عملية صياغة العمليات؟ من الممكن قياس ذلك، مثلاً، عن طريق إجراء عمليات مسح بسيطة أو مقابلات؟
  - إذا كانت لديكم جماعات في مناطق نائية جداً/ أو يصعب الوصول إليها ولم يكن إجراء عمليات مسح ممكناً، فهل تبرمون شراكة مع منظمات غير حكومية محلية أو مع جهات فاعلة أخرى تتمتع بإمكانية الوصول والثقة من أجل إيجاد طرق بديلة للمشاركة، من قبيل إجراء مزيد من النقاشات غير الرسمية داخل المجتمعات المحلية يمكن موافاتكم بالتعقيبات والملاحظات المتعلقة بها؟
- هل تتلقون إرشادات من منظمات الضحايا/ الناجين نفسها حول ماهية العقبات التي تحول دون المشاركة وكيفية التخفيف من حدتها ومن الذي سيتولى عملية التخفيف من حدتها؟
  - وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك إجراءات مطبقة تساعد الضحايا/ الناجين على المشاركة؟
- هل عقدت المؤسسة أو المنظمة الشريكة لها والمتمتعة بثقة المجتمع المدني اجتماعات مبدئية في مختلف أنحاء البلد/ الفضاءات ذات الصلة للإعلان عن نوايا المؤسسة والاستماع إلى التعقيبات والملاحظات؟
  - هل تم تخصيص جزء جيد من هذه الاجتماعات للاستماع إلى شواغل ومخاوف المجتمعات المحلية صاحبة المصلحة؟
  - هل طورتم خطة لمعالجة هذه الشواغل مع الالتزام بإطار زمني لبيان الكيفية التي ستتعاملون بها مع هذه الشواغل؟
  - هل تُعقد اجتماعاتكم مع المجتمعات المحلية المتأثرة ومع الضحايا والناجين باللغة التي يفضلون؟
  - هل تُجرى اجتماعاتكم باستخدام لغة سهلة الفهم وخالية من المصطلحات المتخصصة واللغة ذات الطابع القانوني؟

في مرحلة التصميم من عملية تأسيس مؤسسة/ عملية

- هل تم تنفيذ نتائج العمليات التشاورية مع الضحايا؟
- هل أصدرتم دعوة مفتوحة أو استراتيجية أخرى شاملة للجميع وشفافة ويسهل فهمها لشمول جمعيات الضحايا/ الناجين والأشخاص الرئيسيين في عملية تصميم المؤسسة؟

- في معرض الاستجابة للاحتياجات المذكورة من قبل النشطاء، هل تم تخصيص وتحويل موارد كافية لهم كي يشتركوا في هذه العملية، شاملة للدعم الاقتصادي والنفسي الاجتماعي واللغوي؟
- هل حددتم، بصورة مشتركة، ما هي أنواع التواصل مع المجتمعات المحلية المتأثرة التي ستحتاجون إليها؟
- هل لديكم موارد كافية للتواصل مع الضحايا/ الناجين؟
- هل وفرتم الضمانة لإجراء هذا التواصل بصورة منتظمة؟
- هل يسير الاتصال مع المجتمعات المحلية بالاتجاهين وليس فقط بأسلوب "التحدث إلى تلك المجتمعات دون الاستماع إليها" ؟ على سبيل المثال:
  - هل طلبتم منهم تزويدكم بتعقيباتهم وملاحظاتهم حول عملكم؟
  - هل وفرتم لهم فضاءً كي يتحدثوا عن عملهم هم؟
  - هل سألتموهم عن فهمهم للسياق/السياقات، والتطورات السياسية والاقتصادية، والاحتياجات الأساسية، والأنظمة القانونية المحلية، وقضايا أخرى يعتبرونها وثيقة الصلة كي تتمكنوا من فهمهم بالكامل؟
- هل لديكم مسؤولين عن الاتصال يتحدثون جميع لغات المجتمعات المحلية المستهدفة؟

في مرحلة التنفيذ من عملية تأسيس مؤسسة/ عملية

- هل وضعتم، بالاشتراك مع النشطاء الضحايا/ الناجين، خطة لشمول الجميع وقمتم بتنفيذها؟
- هل أنتم خاضعون للمساءلة وتتعاملون بشفافية؟ مثلا، هل تطبق مؤسستكم عملية تقديم تقارير عكسية تقدم من خلالها الآليات الرسمية تقاريرها إلى المجتمعات المحلية صاحبة المصلحة على فترات منتظمة؟
- هل تتسمون بالشفافية فيما يخص النسبة المئوية المخصصة من تمويلاتكم لدعم المبادرات التي يقودها ضحايا/ ناجون؟

الدرس 11: قد تكون جهود العدالة الإنتقالية غير الرسمية مبتكرة وإبداعية وقادرة على أن تحدث تغييراً حقيقياً ذا مغزى بالنسبة للضحايا والناجين. وينبغي على الجهات الفاعلة العدلية أن تدعم وتحمي وتوفر الفضاء لهذه الجهود، حتى لو كانت هناك عمليات رسمية تتم جنبا إلى جنب مع هذه الجهود.

المؤشرات:

للمانحين:

- هل أنتم على دراية بتنوع المبادرات غير الرسمية في السياقات التي تدعمونها؟
- هل لديكم برنامج للدعم المباشر لجهود العدالة الانتقالية/العدالة؟

- إذا كان لديكم مثل هذا البرنامج، هل تقومون بتقييم التوازن في تمويلكم بين جهود العدالة الرسمية والعدالة الانتقالية من جهة والمبادرات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني من الجهة الثانية؟
- هل تقيّمون التوازن في تمويلكم للمبادرات غير الرسمية وفقاً لمعايير معينة مثل اعتبارات النوع الاجتماعي، وجغرافيتها كحضرية أو ريفية، وقيادة الناجين لها؟
- هل تعرفون ما مقدار ما يذهب لصالح مبادرات يقودها ضحايا وناجون كنسبة مئوية من إجمالي تمويلكم لمنظمات المجتمع المدني؟
- هل لديكم خطة لتعديل الاختلال في هذا الميزان؟
- هل لديكم استراتيجية خاصة بالتمويل المباشر لجمعيات الضحايا/ الناجين؟
- ما هي الحلول التي يتوجب عليكم تطبيقها كي تتمكنوا من تحسين دعمكم للجهود التي يقودها ضحايا وناجون؟

لمنظمات المجتمع المدني الوطنية/الدولية وممارسي العدالة الانتقالية:

- هل تعرفون ما مقدار ما يذهب لصالح الجهود التي يقودها ضحايا وناجون في المجتمعات المحلية المهمشة من إجمالي دعمكم وشراكاتكم على المستوى الوطني؟
- هل تعرفون ما مقدار ما يذهب لصالح الجهود النسوية، والتي تقودها نساء، وجمعيات مجتمع الميم الموسع؟
- هل بذلتم جهداً –أو هل يتوجب عليكم بذل جهد- لإقناع مانحيكم بزيادة الدعم المالي وجعله وأكثر استقراراً لهذه الأنواع من المبادرات؟

للنشطاء من الضحايا/ الناجين:

- ما هو باعتقادكم الدعم أو الموارد التي ينبغي على الجهات الفاعلة في مجال العدالة توفيرها لتيسير نمو مقاربات العدالة الانتقالية واستدامتها في بلدكم؟
- هل واجهتم أية تحديات أو عقبات أثناء مشاركتكم أو تنفيذكم لعمليات العدالة الانتقالية غير الرسمية؟
- هل درستم مسألة تقديم النصح/ مشاركة رؤيتكم وتصوراتكم مع المانحين أو غيرهم من الفاعلين الدوليين/ الوطنيين فيما يتعلق بكيفية ضمان وجود فضاء آمن وداعم للضحايا/ الناجين؟
- هل هناك استراتيجيات/ شراكات/ علاقات يمكنكم تطويرها للمساعدة في التغلب على بعض التحديات الماثلة، وبما يفيد في دعم رؤيتكم؟

7

قائمة المراجع

7. قائمة المراجع

Al Jazeera English. “Colombian Activist Killings Hit Record High in 2022: Ombudsman.” 23 January 2023. https://www.aljazeera.com/news/2023/1/23/colombian-activist-killings-hit-record-high-in-2022-ombudsman.

Amnesty International. “Human rights defenders under threat: A shrinking space for civil society.” 16 May 2017. https://www.amnesty.org/en/documents/act30/6011/2017/en/.

Amnesty International. “Tunisia: Human Rights Council Should Address Rapidly Growing Rights Crisis’.” 27 June 2023. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/06/tunisia-human-rights-council-should-address-rapidly-growing-rights-crisis/.

Amnesty International, “Guatemala: Addressing Guatemala’s Lethal Legacy:

Appeals Against Impunity.” February 2002. https://www.amnesty.org/ar/wp-content/uploads/2021/06/amr340032002en.pdf.

Comisón para el Esclarecimiento de la Verdad (CEV). *"Informe Final de la Comisión."* 2022). https://www.comisiondelaverdad.co/etiquetas/informe-final-de-la-comision.

Fajardo, José. “Colombia Is the Deadliest Country for Human Rights Defenders, with One Activist Killed Every Three Days since the 2016 Peace Agreement.” *Equal Times*. 16 October 2018. https://www.equaltimes.org/colombia-is-the-deadliest-country?lang=en.

Prunier, Gerard. *Africa’s World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe. Oxford:* Oxford University Press, 2006.

Godwin Phelps, Teresa. *Shattered Voices: Language, Violence, and the Work of Truth Commissions*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004.

Hanin, Maher, and Selima Kebeili. *Transitional Justice in Tunisia from the Perspective of Women Victims*. Impunity Watch, 2022. https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2023/06/Tunisia_victim_participation_EN.pdf.

Indepaz, *"Cifras de la violencia en Colombia, Observatorio de derechos humanos, conflictividades y paz."* 2023. https://indepaz.org.co/cifras-de-la-violencia-en-colombia/.

J. Haidt, and C. Bail. *Social Media and Political Dysfunction: A Collaborative Review*. New York: New York University, Unpublished manuscript. https://docs.google.com/document/d/1vVAtMCQnz8WVxtSNQev_e1cGmY9rnY96ecYuAj6C548/edit.

Joinet, Louis (UN Special Rapporteur on the Impunity of Perpetrators of Violations of Human Rights). "The Administration of Justice and the Human Rights of Detainees: Question of the Impunity of Perpetrators of Human Rights Violations," E/CN.4/Sub.2/1997/20/Rev.1. UN Commission on Human Rights, October 1997. https://digitallibrary.un.org/record/245520?ln=en.

AJAR and Impunity Watch. *Pathways to Transitional Justice in Indonesia: Victims' Agency in the Face of Impunity.* Impunity Watch, 2022. https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/10/Final-_EN-_Indonesia_Report_Design_20may2022.pdf.

Langen, Maaike de, and Mark Weston. "Making Access to Justice for All a Reality: Appraising Progress on the Promise of SDG16." Center on International Cooperation, 2023. https://www.sdg16.plus/resources/making-access-to-justice-for-all-a-reality-appraising-progress-on-the-promise-of-sdg16/.

Mahmud, Basem. *"No one will speak on our behalf anymore": The Experience of Syrian Victim Groups.* Impunity Watch, 2022. https://www.impunitywatch.org/publications/the-experience-of-syrian-victim-and-survivor-groups-english/.

Mehrez, Hiba. "Surviving Freedom: An Analysis of the Experiences of Female Survivors of Detention after Their Release, Based on the Testimonies of the 'Survivors or Not Yet' Campaign." Women Now for Development, 2020. https://women-now.org/wp-content/uploads/Surviving_Freedom-EN.pdf.

Monroy Santander, Louis, Laura Colmenares, Laura Ximena Cortés, Viviana Espitia Perdomo, and Germán Otálora Gallego. *Colombian Victim and Survivor Leadership and Participation in Informal Transitional Justice*. BSocial and Impunity Watch, 2022. https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2022/11/Final-EN-Colombia_Report-Colombian-victim-and-survivor-leadership-and-participation-in-informal-transitional-justice.pdf.

Muižnieks, Nils. “The Shrinking Space for Human Rights Organisations.” Council of Europe, 4 April 2017. https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/the-shrinking-space-for-human-rights-organisations?desktop=true.

Robins, Simon. “Challenging the Therapeutic Ethic: A Victim-Centred Evaluation of Transitional Justice Processes in Timor-Leste.” *International Journal of Transitional Justice* 6, no. 1 (2012): 83–105. https://doi.org/10.1093/ijtj/ijr034.

Rudling, Adriana. ‘What’s Inside the Box? Mapping Agency and Conflict within Victims’ Organizations.” *International Journal of Transitional Justice* 13 (2019): 458–77. https://doi.org/doi: 10.1093/ijtj/ijz025.

Secretary-General of the United Nations. “Missing People in the Syrian Arab Republic: Report of the Secretary General,” A/76/890. United Nations General Assembly, 2 August 2022. https://digitallibrary.un.org/record/3985565?ln=en.

Sprenkels, Ralph. *Restricted Access: Promises and Pitfalls of Victim Participation in Transitional Justice Mechanisms*. Impunity Watch, 2017. https://www.impunitywatch.nl/docs/ResearchReport_Restricted_Access_Promises_Pitfalls_Victim_Participation_2017_eng.pdf.

Stevano, Sara, Tobias Franz, Yannis Dafermos, and Elisa Van Waeyenberge. “COVID-19 and Crises of Capitalism: Intensifying Inequalities and Global Responses.” *Canadian Journal of Development Studies / Revue Canadienne d’études Du Développement* 42, no. 1–2 (3 April 2021): 1–17. https://doi.org/10.1080/02255189.2021.1892606.

Tunamsifu, Shirambere Philippe. *Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes in the Democratic Republic of Congo*. *Université Libre des Pays Grands Lacs* (ULPGL Goma) and Impunity Watch, 2022. https://www.impunitywatch.org/publications/victim-participation-in-drc-english/.

UN Human Rights Council. “Situation of Human Rights in Guatemala: Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights,” A/HRC/52/23. 26 January 2023. https://reliefweb.int/report/guatemala/situation-human-rights-guatemala-report-united-nations-high-commissioner-human-rights-ahrc5223.

Valey, Haydeé, Sanne Weber, and Denis Martinez. *The Struggle for Truth and Justice in Guatemala: Victim and Survivor Participation in Informal Transitional Justice Processes.* Impunity Watch, 2022. https://www.impunitywatch.org/wp-content/uploads/2023/07/Impunity-Watch-Guatemala-victim-participation-report-English.pdf.

Waardt, Mijke de, and Sanne Weber. “Beyond Victims’ Mere Presence: An Empirical Analysis of Victim Participation in Transitional Justice in Colombia.” *Journal of Human Rights Practice* 11 (2019): 209–28. https://doi.org/10.1093/jhuman/huz002.

Weber, Sanne. “From Victims and Mothers to Citizens: Gender-Just Transformative Reparations and the Need for Public and Private Transitions.” International Journal of Transitional Justice 12, no. 1 (2018): 88–107. https://doi.org/10.1093/ijtj/ijx030.

Working Group on Transitional Justice and SDG16+. *On Solid Ground: Building Sustainable Peace and Development after Massive Human Rights Violations*. International Center for Transitional Justice, 2019. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_WG-TJ-SDG16+_2019_Web.pdf.

Yakinthou, Christalla. “Living with the Shadows of the Past: The Impact of Disappearance on Wives of the Missing in Lebanon.” International Center for Transitional Justice, 2015. https://www.ictj.org/publication/living-shadows-past-impact-disappearance-wives-missing-lebanon.

Impunity Watch
Alexanderveld 5
2585 DB, The Hague
The Netherlands

The Conflict and Peace Processes Research Group (CoPP)
The University of Birmingham
Edgbaston
Birmingham
B15 2TT
United Kingdom

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

تـم إصـدار هـذا التقريـر بدعـم مـن وزارة الخارجيـة الهولنديـة